حالياً في الأسواق

متوفر باللغة الإنجليزية ،
واللغة الفرنسية وقريباً
اللغة الإسبانية

ترجمات معاني القرآن الكريم

مميزات الترجمة :

- سلامة اللغة و سهولة الترجمة
- الدقة العلمية في الترجمة
- اختيار القول الراجح من كتب التفسير
- قام بالترجمة فريق من الغربيين المسلمين
- متوفر بأحجام مختلفة
- أسعار مناسبة للجميع

www.quranabc.com

المملكة العربية السعودية ـ الرياض
جوال : 966502210920+ هاتف : 966114944949+ فاكس : 966114942900+

كلمة التحرير

انضمام مجلة (قراءات إفريقية) لمُعامل التأثير العربي AIF

تسعى مجلة قراءات إفريقية دوماً لتطوير أدائها، وذلك عبر سلوك السُّبل والوسائل العلمية والأكاديمية؛ كونها مجلة علمية محكمة متخصّصة.

وفي هذا الاتجاه؛ حرصنا على الانضمام إلى (مُعامل التأثير العربي AIF)، وهو مقياسٌ يحدّد مستوى أهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصّصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة إلى الأبحاث التي نُشرت سابقاً في تلك المجلة وحجم الاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك مُعامل تأثير مرتفعاً مجلة مهمّة يُعتمد عليها، ويتمّ الإشارة إلى الأبحاث المنشورة فيها والاستشهاد بها.

ومُعامل التأثير Impact Factor: هو أكثر معايير تقييم النشاط العلميّ موضوعيّة، كما أنه أكثر تلك المعايير صلاحية وشهرة وانتشاراً في التطبيق على مستوى العالم؛ الأمر الذي يتوافر له قواعد معلومات عالمية راسخة منذ أكثر من نصف قرن. وتقوم مؤسسة دار نشر العلوم الطبيعية Natural Sciences Publishing (NSP)، تحت رعاية اتحاد الجامعات العربية، وبالتعاون مع بعض أبرز المؤسّسات العلمية والبحثية الرصينة في العالم العربيّ وخارجه، على إعداد (مُعامل التأثير العربي Arab Impact Factor)، خدمة للمجتمع العلميّ العربيّ ومؤسّساته وباحثيه، وتحرص (NSP) على إصدار تقرير بمعامل التأثير العربي بصورة دورية. ويوفر (مُعامل التأثير العربي) تقييماً كمّيّاً ونوعيّاً لترتيب المجلات التي تصدر باللغة العربية وتصنيفها، ويُستخدم هذا المُعامل للتقييم الأكاديمي، ولتحديد جودة هذه المجلات، وتميّزها الأكاديمي.

ويتم إجراء التقييم من خلال تحليل عوامل متعددة، مثل: استعراض عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في هذه المجلات من قبل المجلات الأخرى، والأصالة والجودة العلمية للبحوث المنشورة، والجودة التقنية لهيئة التحرير، ونوعية التحرير، وانتظام صدور المجلات، ونظام تحكيم البحوث فيها، فضلاً عن الالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلميّين. وينتهج القائمون على مشروع (مُعامل التأثير العربي) أسلوب التحليل المتعمّق، ومعدّلات القبول والرفض، لإدراج المجلات في هذا التصنيف، ويتمّ ذلك من خلال نُخبة متميّزة من العلماء المتخصّصين في المجالات العلمية المختلفة.

إنّ دخول مجلة قراءات إفريقية تحت تصنيف (AIF) يُكسبها ثقةً لدى المهتمّين بالشأن الإفريقيّ، ويزيد من مسؤوليتنا في تقديم مادةٍ علميّةٍ موثّقةٍ وثريّة، فنحمد الله.. ونسأله – تعالى – العون والتوفيق.

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

المشرف العام
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

إفريقيا والسلام المفقود! ٤

انتشار التشيع وتأثيره على النسيج الاجتماعي في غرب إفريقيا ٦
أ. الأمين سَوَادغو

تطوّر القطاع المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في إفريقيا ١٦
أ. وسام اسماعيل

ملف: ٢٦
حالة السلم والأمن في إفريقيا.. رؤية استشرافية

الدولة الهشّة في إفريقيا.. في ضوء علم الاجتماع السياسي ٢٨
د. السيد علي أبو فرحة

صراع الهويّة في إفريقيا... التأرجح بين القبيلة والدولة ٤٠
د. آدم بمبا

دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا ٥٢
أ. د. محمد إبراهيم الحسن

حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا: رؤى تقويمية ٦٢
أ.د. حمدي عبدالرحمن حسن

دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السّلْم والأمن ٧٢
أ. نجم الدين محمد عبدالله السنوسي

تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية ٨٢
أ. فوزية قاسي

المشهد الإفريقي ٩٢
تحرير المجلة

علي مزروعي: وإسهاماته في تعريف الغرب بالإسلام ١٠٤
د. أحمد سالم

المنتدى الإسلامي يفوز بجائزة القطاع الخيري البريطاني ٢٠١٥ ١١٤
تحرير المجلة

تطلّعات مسلمي بوركينافاسو بعد فوز الرئيس روك كابوري ١١٨
هارون سوادغو

دور جمعية العون المباشر في التعليم العالي ١٢٢
أ.د. يونس عبدلى

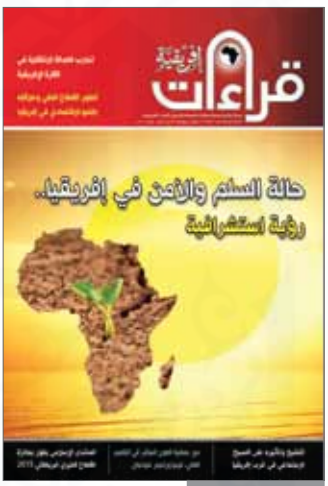

العدد ٢٧
محرم - ربيع أول ١٤٣٧هـ
يناير - مارس ٢٠١٦م

إفريقيا والسلام المفقود!

هل قُـدّر لإفريقيا أن تكون قــارة الصراعات والفقر والتخلّف، وأن تتصدّر الدول الهشّة؟!.. لا شك أنَّ ما تعيشه القارة الآن هو من فعل الإنســان؛ ضعــفٌ وعجزٌ داخلي، ومكرٌ وتسلّطٌ خارجي.

فالقارة التي دارت وتــدور فيها الحروب والصراعات بين أبنائها الأصليّين، بسبب أيدٍ خارجية ساهمت وتساهم إلى اليــوم في زعزعة الســلام في إفريقيــا لمصالحها الخاصّة، هذه القارة تملك مقوّمات القوّة والتقدّم والسلام والتنميــة؛ متى ما وُجــدت الإرادة والقيادة التي تُحســن استثمارها.

فمن حيث الإمكانيات البشرية يبلغ عدد سكان القارة ملياراً من البشر، ومنطقة جنوب الصحراء الإفريقية تضمّ أعلى نسبةٍ من فئة الشباب (٢٠,٢٪) في سنّ (١٥ - ٢٤)؛ بالمقارنة بغيرها من المناطق المجاورة.

ومن أسباب الســلام والاســتقرار في القارة الثروة الطبيعية الكبيرة، حيث أظهرت دراســة أعدتها شــركتا «أفريقا إنفستور» و «أفريقا قروب» للأبحاث الاستثمارية: أنّ إفريقيــا تمتلك ثروة كامنة فــي قطاعاتٍ مثل الزراعة والسياحة والمياه، تقدّر بنحو ١,٧ تريليون دولار؛ لم تكن معتبرة ســابقاً، وقدّرت الدراســة أيضاً: أنّ إفريقيا تملك مخزونات قابلة للاستخراج من النفط الخام والغاز والفحم واليورانيــوم، تتراوح قيمتها بين ١٣ تريليون دولار و ١٤,٥ تريليوناً.

تقارير صندوق النقــد الدولي تقول: إنّ الدول الثرية بالمعادن هي التي يشــكّل تصديرها أكثــر من ربع قيمة الصادرات، فنجد أنها تصل إلى ٦٦٪ في القارة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

وفي القارة الإفريقية ٧٥٪ من المياه العذبة، وبها ٧٢٪ مــن الأراضي الصالحة للزراعة، وهي مُطلّة على الممرات المائية المهمّة في العالم[1]، ولهذه الأســباب لُقبّت القارة: بـ «قارة المســتقبل»، و «محور الاقتصاد العالمي»، وهذه الألقاب لها ما يسوّغها.

ولكن هل يمكن أن تصبح إفريقيا قارة مستقبل العالم، وتمثّــل المحورية الاقتصادية في العالم؛ في ظلّ الحروب، والجهــل، والمرض، وإهمــال أغلبية الســكان، وإبعادهم عن الحياة السياســية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وممارسة الضغوط الدينية عليهم؟!

إنّ الســلام في إفريقيا ليس مســتحيل التحقيق؛ إذا توفرت بعض الشروط الموضوعية الواقعية، ومن أهمها:

- علــى أبناء القارة أن يعلمــوا أنّ حريتهم ونهضتهم وأمنهم وســلامتهم بأيديهم هُــم، وأنّ الخارج لا يريد لهم إلا إهلاك أنفســهم وأوطانهم؛ بكثــرة الصراعات الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية؛ لكي يغفلوا عن تنمية بلدانهم.

- العمل على عودة ســتمائة مليون مســلم سنّي إلى أصول الإسلام الصحيحة (كتاب الله العظيم، وسنّة النّبي الكريم صلى الله عليه وســلم)، وهذه العودة هي الوســيلة الوحيدة التي تخلّص المســلمين من العــادات والتقاليد والخلــط بين ما هو من الإســلام، وما هو مــن الوثنيات الإفريقية ما قبل الإسلام التي تزيد الجاهل جهلاً، وتعطّل طاقات الإنســان العقلية والبدنية، وتقتــل عوامل التنمية الإيجابيــة في حياتــه، وتغرقه في بحرٍ مــن الطرقيات، والحركات الباطنية، والمذهبية المسببة للبغضاء والتنافر

(١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إفريقيا - تقرير رقم ١٠١٦ - لعام ٢٠١٤م.
- http://answersafrica.com/oil-producing-countries-africa.html
- http://www.investopedia.com/articles/investing/101515/biggest-oil-producers-africa.asp
- http://www.youm7.com/story/2014/16/2
- http://www.gettyimages.ae/detail/news-photo/boy-pokes-his-head-through-a-gate-where-food-is-being-news-photo/108096898

والاقتتال والحـــروب بأنواعها، ومن خـــلال هذه العوامل أصبح غالبية ســـكان إفريقيا تحت تأثيـــر قوى خارجية، تمكنت تلك القوى من تخديره، واستغلاله في فتن الحروب التي تستفيد منها تلك القوى.

– البحث عن سُـــبل التـــوازن بين المســـلمين وغير المســـلمين في القـــارة، ويدخل في إيجاد هـــذا التوازن المطلوب الذي يليـــق بحجم المســـلمين: تحقيق العدالة الاجتماعية والدينية والثقافية وقبول الآخر كما هو، وهذا يتطلب تفعيل المجتمع المسلم في القارة، وتسجيل حضورٍ مؤثّر له في المجـــال الوظيفيّ والسياســـيّ والاقتصاديّ والتعليمـــيّ والثقافيّ والديني، وحصـــول التوازن في هذه المجالات يحقّق العدالة على مختلف المستويات، والعدالة شـــرطٌ أساسيٌّ للاستقرار والســـلام الدائم، وبها يحصل استثمار كلّ الكفاءات والقوى النافعة في المجتمع.

إنّ من واجب المسلمين، والقيادات الوطنية المخلصة الإفريقية، إيجاد مبادرات ومشاريع تحقّق هذا التوازن في القـــارة، فليس من العدل ولا المقبـــول – مثلاً – أن نجد اليوم غياباً كبيراً للمســـلمين في الوظيفة العامّة في الدول الإفريقية ذات الأغلبية المســـلمة، وعلى ســـبيل المثال: نســـبة المسلمين في دولة تشـــاد ٨٥٪، ولكن في الإدارات والوظيفة العامّة ١٠٪ عام ١٩٩٣م، وهبطت هذه النســـبة في عام ٢٠١٥م إلى ٨٪ لوجود مؤسّســـات تابعة للكنيســـة تزوّد تشـــاد بالكفاءات في كلّ المجالات، ولا يوجد مقابل هذا المركز مؤسّسة حكومية أو عربية إسلامية متخصّصة تقوم بمثل هذا العمل!

ومن الناحية الثقافية: نجد الثقافة العربية الإسلامية مغيّبـــة في خطط الدول التنموية وفي الإعلام؛ بالرغم من أنّ الثقافة العربية الإسلامية هي الثقافة الوحيدة المكتوبة للقـــارة الإفريقية قبل وصـــول الأوروبييـــن، وكانت اللغة العربية لغة الدواوين والمراسلات والتعليم من القاهرة إلى موزامبيك (موزمبيق).

ومن الناحية الدينية: تمّ تهميش الإسلام دين الأغلبية في القارة، وتمّ تجريمه بصورة ملفّقة، ما عدا ما يســـمّيه الغرب ومجنّدوه المحليون: «الإسلام الإفريقي» أو «إسلام الأجداد».

وفي مجـــال التعليم: ٦٤٪ من التعليم العامّ و ٩٦٪ من الخاصّ تسيطر عليه الكنسية[1].

– على المســـلمين أن يكثفوا جهـــوداً خاصّة لتوحيد الصفوف؛ من خلال بناء حوارٍ (إسلاميٍ – إسلاميّ)، لمنع نقل المعارك إلى داخل البيت المســـلمٍ، وهذا يمكّنهم من الوقوف في وجـــه الفرق الهدّامة وجماعات العنف، والحدّ من استغلال الآخرين لهم، واستخدامهم في ضرب بعضهم ببعض.

– إنشاء المراكز البحثية المتخصّصة ودعمها، للنزول إلـــى الميدان من خلال باحثيـــن متخصّصين في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والفرق الهدّامة والإرهاب.

– مـــن المهم لأبنـــاء القارة تقييم مســـتوى الارتباط بالمستعمر القديم وأبنائه، وأثره في الوقت الحاضر، وماذا جنت القارة وأهلها من هذا الارتباط والتبعية، وأين هويتهم الوطنية والثقافيـــة واللغوية، وخصوصياتهم بوصفهم أمّة لها رسالتها وتاريخها وحضارتها.

– وضع قواعد عادلة ومنصفة في التعامل مع الإسلام وأهلـــه، والبعد عن الحملات التشـــويهية ضدّ الإســـلام، والكفّ عن زرع التخويف من الإســـلام في قلوب الأفارقة غير المسلمين، وهذه السياســـة المتبعة لا تجلب السلام ولا الاســـتقرار إلى القارة، ومشروع المحورية الاقتصادية في القارة لا ينجح في ظلّ وجود خوفٍ وهميٍّ من الإسلام وأهله.

– توســـيع نطـــاق الاتصال والحـــوار مـــع مكوّنات المجتمعـــات الإفريقيـــة؛ بصورةٍ تشـــمل المجتمع بكامل طوائفـــه وانتماءاتـــه، عبـــر ممثليه، والحوار كفيلٌ بســـدّ الثغرات، ووأدِ محاولات الفرقة والصراع في البلدان.

وأخيراً:

إنّ الـــدور الأكبـــر في تحقيق الســـلام والاســـتقرار والازدهـــار يقع على أبناء القارة، وهـــم قادرون على ذلك بإذن الله تعالى.

---

(١) التنصير الجديد في إفريقيا، ص ١٨١.
LA NOUVELL EVANGELISATION EN AFRIQUO : TCHIREGORAIL

انتشار التشيّع وتأثيره في النسيج الاجتماعي في غرب إفريقيا

محمَّد الأمين سَوَادغو
باحث في الشؤون الإفريقية – بوركينافاسو

استوطنت إفريقيا كثيرٌ من المعتقدات الوافدة، ومن أبرز أسباب ذلك أنّ الشَّخصية الإفريقية شخصية مرنة، سهلة الاستجابة، تتقبل كلّ شيء، وقد أدرك الشِّيعة الرافضة هذه السمة في الشَّخصية الإفريقية؛ فسعتْ إلى القارة السّمراء، تروّج لمذهبها تحت دعاوى محبّة أهل البيت وموالاة عليّ رضي الله عنه.

وعلى الرَّغم من أنَّ المسلم في غرب إفريقيا سنّيّ العقيدة، مالكي المَذْهب، منذ قرون، فإنَّ التّشيّع أصبحَ يتوغَّل في إفريقيا عامّة، وغربها خاصّة، وأصبحَت الدعوة إلى التشيّع ظاهرة، وهذا ما يستلزم التَّناول العلمي، خصوصاً مع اتجاه الدراسات المنسوبة للمتشيّعين الأفارقة، من مختلف المرجعيات الشِّيعية، نحو أسلوب التَّضخيم والمبالغة عن التمدّد الشّيعي في غرب إفريقيا.

تاريخ الوجود الشيعي في غرب إفريقيا:

إنّ دراسة الوجود الشِّيعي من النَّاحية التَّاريخية في منطقة غرب إفريقيا عملٌ شاقٌّ ومهم؛ لأنّ غرب إفريقيا تمثّل منطقة شاسعة، تضمّ: (بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال، غامبيا، الغابون، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، ساحل العاج، مالي، غانا، نيجيريا، النيجر، سيراليون، توغو، ليبيريا، بنين، والرأس الأخضر)، ويزيد عدد سكان المنطقة على «٢٥٠ مليون نسمة»، وهي تمثّل أكبر كتلة مسلمة في إفريقيا، فأغلب سكانها مسلمون، إضافةً أنّها أكثر أجزاء القارة من حيث الوحدات السياسية، والازدواجية في التَّقسيم الدِّيموغرافي.

والتَّمدّد الشِّيعي في غرب إفريقيا - أو غيرها - من المستجدات الميدانية التي تثير اهتمام الفعاليات الإسلامية والجهات المهتمة بالدعوة وغيرها في غرب إفريقيا اليومَ، وإنَّ المتتبع لتاريخ دخول الشِّيعة والمتشيّعين الأفارقة وغيرهم في إفريقيا بعامّة، وغربها بخاصّة، يُدركُ بوضوح أنَّ دخولهم مرّ بعدّة محطات؛ أهمها:

المحطة الأولى: الجاليات اللّبنانية، أولى نواة الشّيعة في غرب إفريقيا:

منذ حقبةٍ من الزمن هاجر بعض اللبنانيين إلى إفريقيا لغرض التِّجارة والاستثمار فيها، وكان منهم الشِّيعي، والسُّنّي، والنصراني، والدرزي، وتزايد عددهم بشكلٍ واضحٍ مع النصف الأخير من القرن التَّاسع عشر، وكانت المستعمرات الفرنسية في إفريقيا أولى محطات الهجرة اللبنانية إلى القارة؛ لأنّ بعضهم يتقنون اللغة الفرنسية، وتركّزوا في ستة أقاليم كانت خاضعة للسّيطرة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، هي: (السِّنغال، وغينيا كوناكري، ومالي، وبنين، والنيجر، وموريتانيا)، بالإضافة إلى مستعمرتي: (غامبيا، وسيراليون) الإنجليزيتَين، ومستعمرة غينيا الاستوائية البرتغالية.

وفَد مع التُّجار اللّبنانيين متشيّعون لبنانيون لنشر العقيدة الشِّيعية في إفريقيا، فشكّلوا النواة الأولى للوجود الشِّيعي في غرب إفريقيا، وقد ازداد نشاطهم بعد تقلّد بعض أبناء جالياتهم مناصب عليا في بعض بلدان إفريقيا؛ فوفَّروا للمتشيّعين حمايةً قانونيةً وغطاءً سياسيّاً؛ وتُرجم «الثقل الاقتصادي للجالية اللبنانية إلى ثقلٍ سياسيٍّ بدخول بعض الأفراد ذوي الأصول اللبنانية إلى البرلمانات الوطنية في الدول الإفريقية، على نحو ما حصل في غينيا بيساو، بينما وصل آخرون إلى منصب مستشار الرئيس كما في غينيا الاستوائية وبوركينافاسو. يُضاف إلى ذلك الاتصالات الشَّخصية للعديد من رجال الأعمال اللّبنانيين بكبار المسؤولين ورجال الدولة في الدول الإفريقية بغية تأمين مصالحهم وحمايتها، وهي اتصالات تتمّ في معظمها على أُسس فردية ولمصالح خاصّة»[1].

المحطة الثّانية: الدبلوماسية الإيرانية:

وقد ظهرت الشِّيعة بشكلٍ منظّم في غرب إفريقيا منذ عام ١٩٤٩م إلى ١٩٩٠م تحت رعاية الدبلوماسية الإيرانية، وهناك مَن يرى أنَّ حقيقة الظهور المنظّم في غرب إفريقيا بدأ بين عامي ١٩٨٠م و ١٩٩٠م؛ لأنَّ معظم بلدان غرب إفريقيا ارتبطتْ علاقاتها الدبلوماسية بإيران في هذه الحقبة[2].

---

(١) اللبنانيون في إفريقيا، تريز منصور، مقال من موقع، مجلة الجيش، بيروت- لبنان، العدد: ٣١١، مايو ٢٠١١م- الموقع الرسمي للجيش اللبناني، موقع/ http://www.lebarmy.gov.lb/.

(٢) التّشيّع في إفريقيا، تقرير ميداني، تقرير خاص باتحاد علماء المسلمين تحت إشراف: لجنة تقصي الحقائق

المحطة الثّالثة: الثورة الإيرانية الخُمَينية:

تعدّ الثـورة الخمينية عـام ١٩٧٩م المحرِّك الأساس للشِّـيعة في إفريقيا، حيث أطلق مشروعاً عالميّـاً بعيد المدى؛ لتصدير ما أسـماه: (الثورة الإسـلامية) التـي تسـتهدف العالم الإسـلامي والمسلمين السنّيين؛ إذ إنَّه من المعروف أنّ النشاط الدعوي الشيعي مقصورٌ على الداخل الإسلاميّ في معظمه الغالب، ولا ينشـط خارج إطار المسلمين؛ فهو غير معنيّ أصلاً بانتشار الإسلام، وإنما معني بذيوع الفكرة الشِّيعية المتمردة في المحيط السُّني، وفي إفريقيا (محلّ الدراسة)، وعند تتبع النشاطات والمؤسسـات التي تأسّسـت في إفريقيا يُلاحَظ أنّ معظمها بدأ عملـه في الأعوام التي تلتْ الثورة الإيرانية؛ بدءاً من عام ١٩٨٣م تقريباً[١].

واسـتطاعتْ إيران طيلة ثلاثـة عقود من العمل المنظّم والمستمر، ومن خلال المنظمات الخيريَّة الإيرانية والعراقية، والهيئات الحكومية والأهليـة، والمراكـز التَّعليميـة والثَّقافيـة، والمشاريع الاقتصاديَّة الاستثماريَّة، إضافة إلى العمل الدبلوماسي الدِّيني، والتَّغطية الإعلامية القوِّية والمستمرة، إيجاد حواضن لعقيدة الشِّيعة الاثناعشـريَّة في غرب إفريقيـا، تتباين حولها المواقف؛ حيث «يعمد المناهضون للتقليل منها، والمناصرون إلى المبالغة فيها، يُضاف إلي ذلك دثار (التّقية) الذي يتلفع به أفراد الطائفة، على أنَّ هذا الحضور الشِّيعي يرقى إلى حدّ الظاهرة التـي لا تخطئهـا العين في: غانـا، ونيجيريا، والسِّنغال، وكوت ديفوار»[٢].

عوامل انتشار الشِّيعة في غرب إفريقيا:

هناك العديد من العوامل، يتلخص أهمّها فيما يأتي:

١ - تقليل دعم النشـاط الدعوي السـنّي بحجّة مكافحة الإرهاب:

لقد طوَّقت الدول الغربيـة أبرز الجمعيات الإسلامية المموِّلة للدعوة الإسلامية في إفريقيا بحجّة مكافحة الإرهـاب، واتخذتْ من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ذريعةً لمحاربة نشر الإسلام الصحيـح في إفريقيا، فوضعـوا قيوداً صارمةً وملزمةً على الـدول العربيَّة السّـنّية لتضييق الخناق علـى «قطاع العمل الخيـري الخليجي (السُّـني) وما يرافقه من نشـاطات دعوية، ما أدى إلى تخوُّف كثيرٍ من المؤسسـات الخيرية من دمج التوعيـة الدينية مع عملها الخيري...؛ لاسـيما مع توافر أجواء تسمح بلصق تُهَم دعم الإرهاب به مـن قِبَل قوى دولية»[٣]، إضافة إلى التَّفجيـرات وأعمـال العنف التـي حدثت في أكثر من بلـدٍ إفريقي، مثل: (تنزانيـا، وكينيا، والصومال، والجزائر، ونيجيريا)، التي يستغلها الشيعة في «بعث رسالة إلى الحكومات والأنظمة والشـعوب الإفريقية بأنّ البديل (الآمن) للفكر التكفيري العنيف هو الفكر الشِّـيعي ومعتقداته (السـلمية!)»[٤]؛ فجمَّـدت بعـض الجمعيات الدعوية الإسلامية كلّ أنشطتها الضعيفة أصلاً؛ خوفـاً من تهمة الإرهـاب والملاحقة القانونية من دولها الإسـلامية، أو من المنظمات الدولية الغربيَّـة، فانتهز الشِّـيعة هـذه الفرصة لنفث عقيدتهم الفاسدة في غرب إفريقيا.

بمجلس الأمناء، ط١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ص: ١٢٣ - ٢٤٣.

(١) إيران المتجهة إلى إفريقيا تبشيراً واستثماراً، أمير سعيد، مجلة البيان، مجلة إسلامية شهرية جامعة، السعودية، العدد: ٢٨١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م، ص ٤٨.

(٢) التشيّع في غرب إفريقيا، محمد بابكر أحمد، مقال علمي، نشر يوم ٢٠١٣/٧/١م، في موقع/ http://sudaneseonline.com/

(٣) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤) إيران المتجهة إلى إفريقيا تبشيراً واستثماراً، أمير سعيد، مجلة البيان، ص ٤٩.

٢ – عوائد النَّفط العراقية:

سقطت العراق السّنّية بيد الشّيعة، وتحكمها الآن مرجعيات شيعية مرتبطة بإيران، وأصبحت العراق مصدر تمويلٍ للشـيعة الرافضة في كلّ إفريقيا، وبخاصّة غربهـا؛ حيث وُجّه «جزءٌ من عوائد النفط إلى النشـاط الدعـوي بإفريقيا، واسـتغلال ارتفاع أسـعار النفـط أثناء حرب الكويت، ثم العدوان على العراق، وما تلا ذلك من ضخٍّ أموالٍ لتُصرف على التشييع بإفريقيا»[١].

٣ – ضعـف دور المؤسسـات التَّعليميـة الإسلامية السنّية في غرب إفريقيا:

يلاحظ كلُّ متابع لحال الدعوة الإسلامية في إفريقيا تراجع دور المؤسسات التعليمية العريقة والقوّيـة من الدول العربية والإسـلامية، مثل: جامعة الأزهر الشَّـريف، الذي كان منبع العلوم الإسلامية ومصدراً لنشـر الإسلام في القارة، كذلك الجامعة الإسـلامية بالمدينـة المنورة، وجمعيـة الدعوة الإسـلامية العالميـة بليبيا، وجامعـة الزيتونة في تونـس، وأدى ضعف دور هذه المؤسسات الإسـلامية السنّية إلى ظهور بيئة مناسبة لنشر العقيدة الشِّيعية الرَّافضية.

٤ – تضييق الدول الغَربية على نشر الإسلام الصحيح في غرب إفريقيا:

يمارس الغرب ضغوطاً على الدول الإفريقية لفتح أبوابهـا أمام المدّ الشِّـيعي ليكون بديلاً للإسلام السّـنّي الصّحيح، ففرنسا وأمريكا – مثلاً – راضيتان وداعمتان لوجستيّاً لـ «النشاط الشِّـيعيّ في دولٍ إفريقية ذات غالبية مسلمة، كنيجيريا وغانـا وإريتريا وكينيا والسـنغال... وغيرها»[٢]، يعرف الغربـيّ النصرانيّ العلمانيّ الليبراليّ أنّ الإسـلام الصحيح «يمثّل بالنسبة للجنس الأسـود العامـل الحضـاري الأعمق أثراً»[٣]، كما يعرف الغربيّ أنّ الإسـلام السنّي الصحيـح وقايةٌ من كلّ المعتقـدات المنحرفة والتَّغريب.

يفرض اتساع نطاق المدّ الشّيعي في غرب إفريقيا حزمةً من التأثيرات الخطيرة والمدمِّرة المحتملة على النسيج الاجتماعي

أثر التَّشَيُّع في النسيج الاجتماعي الإفريقي:

تَفرض قضية اتسـاع نطاق المدّ الشّـيعي في غرب إفريقيا حزمةً من التأثيرات الخطيرة المحتملة على النسـيج الاجتماعي التي تحمل في طياتها عدّة مخاطر جسيمة ومدمِّرة، لاسيما مع توافر بيئة خِصبة تتسم بحالة القلق؛ بسبب تزايـد وتيرة الفقر وأصحاب النفوس الضعيفة، وتردي الظـروف الاقتصاديَّة في غرب إفريقيا المسـلمة؛ ويمكن تلخيص تلـك التَّأثيرات في المخاطر الآتية:

الخطـر الأوَّل: تفكيـك النَّسيـج الاجتماعي (الأسرة – الفرد):

دأبت إيران منذ قيام «دولة الشيعة الرافضة» عام ١٩٧٩م في توظيف التّشـيّع؛ بشـكلٍ يهدّد

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) إيران المتجهة إلى إفريقيا تبشيراً واستثماراً، أمير سعيد، مجلة البيان، ص ٤٩.

(٣) التيار الإسلامي في الأدب السنغالي، خالد عبد المجيد مرسي، وشيخ حامدو كاني، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها، ليبيا، ط١، ١٩٨٩م، ص ٥٣.

وحدة المجتمعات في العالم الإسلامي.

ويمكن أنْ ألخص آثار التّشـيّع السَّلبي على المسلمين في غرب إفريقيا في الآتي:

١ – زرع الفُرقـة وتعميقهـا في الأسـرة الواحدة: زرعت الشيعة في إفريقيا الفُرقة بين العائلة الواحدة، حيث انقسـمت بعض العائلات في غرب إفريقيا إلى قسمَين: قسم على عقيدة أهل السـنّة والجماعة، وقسم آخر على عقيدة الشـيعة، بينهما بغضٌ وكراهيـةٌ وفُرقة وتناحرٌ كامل، وصل إلى انقطاع رحم بينهما، والسّـبب هو دخول الرافضة في إفريقيا.

٢ – تفكيك قوّة المسلمين ووحدتهم: هناك ضعفٌ وارتباكٌ في صفوف المسلمين في غرب إفريقيا اليومَ، كان المسـلمون قوّةً متماسكةً في إفريقيا بعامّة، وغرب إفريقيا بخاصّة، لكن منذ أنْ ظهرت الشّـيعة الرّافضـة اختلفوا وذهبت قوّتهم، فالمتشيع الإفريقيّ لا يصليّ في مساجد أهل السـنّة والجماعة، والسّـنّي ناصبيٌّ عند الشّيعة الرّافضة، والسّبب هو الشّيعة الرّافضة التي ظهرتْ بمعتقداتٍ باطلةٍ في إفريقيا.

٣ – تمزيـق أواصر الأخـوّة والمحبّة بين المسـلمين: السُّنِّي في غرب إفريقيا لا يصاهر الشِّـيعيّ، وكذلـك العكس، لوجـود تناحرٍ بين الطائفتَين، فـي حين كان الأفارقة في الماضي يتصاهـرون بالرغم من اختلاف مذاهبهم، فقد كان المعيار الوحيد عند المسـلمين في إفريقيا هو «اعتناق الإسـلام»، لكن لمّا دخلت الشـيعة وطعنت في الكتاب والسنّة، وشكّكت في نصوص الدّيـن الصريحة، وطعنت في الصحابة وأمّهات المؤمنيـن – رضي الله عنهـم جميعاً –، أصبح السُّـنِّي يفارق المتشـيع ويبتعد عنه؛ لأنّه صار فيروساً خطيراً يسـعى لتسميم جسد الإسلام في إفريقيا.

٤ – إضعـاف روح التَّضامـن والتَّعاون بين المسلمين: بمجيء الشيعة ظهرت لهجة العداوة والجفاء التامّ في المعامـلات الاجتماعية بين المسلمين والشيعة في غرب إفريقيا؛ فالشيعيُّ يلعن السّـنّيَّ جهاراً، ويتمنّى لأهل السنّة الموت في أسـوء ظروف، ويفرح بل يمرح بموت عالم سـنّيٍّ، أو بوباء نزل بسـاحتهم، فهناك عداوةٌ حقيقية في الأسـواق والمؤسسات الاجتماعية، ويعامل الشـيعيُّ زميله الشـيعيّ بكلّ حبٍّ وودٍّ وسهولة، ويعبس في وجه السّنّيَّ ويعامله بقساوةٍ، وربّمـا تآمر عليه ليعرقـل إجراءاته ومعاملاته الاجتماعية أو التجاريّة في الدولة.

٥ – تفتيت الصرح التَّعليمي الإسـلامي في غرب إفريقيا: انقسمت المدارس الإسلامية في إفريقيا إلى قسمَين، مدارس سنّية كانت منتشرة في غرب إفريقيا بشكلٍ واسعٍ، ومدارس شيعية رافضية حديثة، تمثّل حسينياتٍ وحوزات وكليات شيعية، يُنفق عليها بسـخاء، الهدف منها خلق هوّة وفرقة لطمس المؤسّسات السنّية، فتسعى لجلب أبناء أهل السـنّة لهذه المؤسسات، وهي خطة لتدمير النسـيج الاجتماعيّ والتّعليميّ في إفريقيا، لأنها تُدخل الأسـرة الواحدة في جدالٍ عقيمٍ عن أسـباب موت الحسين ويوم الجَمَل.. إلخ، ويتباغض أفرادها بسـبب هذه الخلافات التي تشتعل بينهم وهم في غنىً عنها.

٦ – إثارة التناحر والتباغض بين المتعلمين المسلمين: فهناك سِجَالٌ عقيمٌ بين طلاب العلم في المعاهد والمدارس الإسـلامية في إفريقيا وفـي الأنديّة الشـبابية، إضافةً إلى الشّـبكة العنكبوتية الإنترنت، وبين الوجوه الشّبابية التي تشـيّعت، وقد وصل هذا السِّجال ببعضهم إلى صراعٍ دائمٍ وانقطاعٍ كاملٍ، شَحَنَ نفوسهم بالكره والبغضاء.

٧ – فقدان الثقة بين المسـلمين: بسـبب انتشـار التشـيع في إفريقيا فُقدت الثقة بين

المسلمين الأفارقة، حيث قسمهم التشيع إلى الإفريقيّ السنّيّ والإفريقي الشيعيّ الرافضيّ، ومن ثمّ ينظر الشيعيّ الرافضيّ إلى الإفريقيّ المسلم بوصفه ضالاً، فكلّ مسلم لا يؤمن بدين الرافضة ولم يبايع مراجعهم الشيعية فهو ضالٌّ حسب رؤية الشيعيّ الإفريقي.

الخطر الثاني: تزايد احتمالات نشوب صراعات مذهبية وطائفية:

إنّ انتشار الشيعة الرافضة في إفريقيا يزيد احتمالات نشوب صراعات مذهبية وطائفية في كلّ إفريقيا بعامَّة، وغرب إفريقيا بخاصَّة، حيث وُظفّ التشييع لأغراض سياسية لخدمة إيران وحلفائها، قال الشَّيخ محمَّد الحاج حَسَن رئيس «التَّيار الشِّيعي الحرّ» في لبنان: إنَّ «إيران تستخدم الشِّيعة العرب وقوداً لمشروعها الخاص (في المنطقة) الَّذي لا يَخْدمُ الشِّيعة؛ بل يخدم هدفها السِّياسي»[1]، هذا في الوطن العربي، وهو المشروع نفسه في إفريقيا، استخدمت إيران «حبّ آل البيت» في إفريقيا لخدمة أهداف سياسية، ولهذا تدعم الصراعات الطائفية المذهبية بالمال والفكر.

ولم يعد خافياً أنّ التشيع في غرب إفريقيا أصبح يُنذر بإمكانية اندلاع صراعات ذات طابع مذهبيٍّ بين السنّة والشيعة، لا سيما مع انتشار النزاعات والحروب الطائفية في الدول العربية كافة، وتوسعة رقعة هذه الحروب في العالم الإسلامي بما فيها إفريقيا، وستكون ردود الأفعال بلا حدود، وإفريقيا جزءٌ من العالم، تتوغل الشيعة الرافضة فيها بشكلٍ مريب، تخترق المجتمعات كما تخترق النار الهشيم،

يتخذ المشروع الإيرانيّ الفارسيّ الصفويّ من المذهب الشيعيّ غطاءً له يهددنا تهديداً عقديّاً ووجوديّاً، ويهددنا في قيمنا الإفريقية والإسلامية

وتسعى لتفتيت المجتمعات المتماسكة اجتماعيّاً وثقافيّاً.

ويمكن أنْ ألخص تزايد احتمالات نشوب صراعات المذهبية والطائفية في إفريقيا في الآتي:

١ - احتمال انعكاس الصراعات (العربيَّة - الفارسية) على المسلمين في إفريقيا: فالدول السنّية لها حضورٌ قويٌّ في إفريقيا، حيث تموّل المشاريع في بناء الجامعات والكليات التي تنشر العقيدة الإسلامية الصحيحة المبنية على الكتاب والسنّة بفهم سلف الأمّة في إفريقيا، وتتبعها الجمعيات والمراكز التي تبني المساجد والمعاهد ودور الأيتام والمشافي وتحفر الآبار وغيرها، وفي المقابل الدول الراعية لنشر التشيّع في إفريقيا تبني جامعاتها ومعاهدها وإذاعاتها ومساجدها وعياداتها ومشافيها ومراكزها، فردود الأفعال متوقعة، ونسبة الاصطدام المتوقعة بين أبناء هذه الدول وأتباعها عالية.

٢ - تصاعد حِدّة الطعن في الصحابة وأمّهات المؤمنين - رضي الله عنهم أجمعين - في الخطاب الديني للشيعة الرافضة في غرب إفريقيا: وقد تهوّر المتشيعون في نشر مطوياتهم وتسجيلاتهم التي تحوي ذلك، وسيُقابل هذا

(١) مقال بعنوان: الشيعي الحر.. إيران تستخدم الشيعة العرب وقودًا لمشروعها الخاص، موقع مفكرة الإسلام، نشر يوم السبت ٢٣ مايو ٢٠١٥م.

التهور الشـيعيّ الرافضيّ من قِبل أهل السـنّة بتصحيح علنيّ، وقد يحدث اصطدامٌ بين الحقّ والباطل.

٣ – فتـح جامعات شـيعية في مناطق ذات أغلبية سـنية، بدعم ماديٍّ سخيٍّ لها: والغرض من هذا التنافس غيرِ الشـريف زرع البلبلة بين المسلمين السـنّيين، وإشعال فتيل الفتن بينهم، ويعتمد الشـيعة على علمانية الدول الإفريقية لاستفزاز السنّيين في مناطقهم.

٤ – تجاهـل الحكومـات الإفريقية لخطر الشّـيعة الرافضة في إفريقيـا، وتركيزها على ما يسـمى بـ «التّطرف السّـنّي»: فأهل السنّة والجماعة في غرب إفريقيا طائفة مسـالمة، لا تعرف التَّطرف ولا الغلو فضلاً عن السّلاح، وإذا خـرج منهم بعض الجهلاء باسـم الجهاد وغير ذلك؛ فهـم بريئون منهم، فتجاهـل الحكومات الإفريقية لخطر الشـيعة الرافضة في إفريقيا خطأٌ اسـتراتيجيٌّ؛ يسـبّب توترات عميقة بين المسلمين في إفريقيا.

٥ – تحريض إيـران للحكومات الإفريقية على مؤسسات أهل السنّة والجماعة في إفريقيا: إيران تستخدم الحقيبة الدبلوماسية والعلاقات الحكوميـة بينها وبين حكومات الدول الإفريقية للتحريض على المنظمات السنّية؛ فتتهمها بنشر التطـرف وتكوين الحـركات الجهادية القتالية، ويا للأسـف الشـديد! بعض الحكام الأفارقة يصدّقون هذه الأكاذيب، فيصدرون قوانين تمنع عمل المؤسسات الإسلامية السـنّية أو تعرقل أعمالها فـي إفريقيا، وهذا سيسـبّب توترات مستقبلية، وقد يشعل حروباً لا تبقي ولا تذر.

الخطـر الثالث: الشيعـة خطر على أمن المجتمع الإفريقي المسلم:

يتعامـل المتشـيعون الجدد مـع أوطانهم بوصفها أوطاناً ثانوية، حيث يتحول انتماؤهم – بعد تشيّعهم – لإيران أكثر من انتمائهم لبلدانهم، وتصبح مدينتهم المقدّسة هي (قُمّ).

تسعى إيران من خلال نشر التشيّع إلى التأثير في أمن إفريقيا، ففي أكتوبر ٢٠١٠م استطاعت السـلطات النيجيرية رصد ثلاث عشرة حاوية شحن تحتوي على أسلحة، بما في ذلك راجمات صواريخ مدفعيـة ١٠٧ ملم، ورصاصات بنادق، والعديد من الأسـلحة الخفيفة الأخرى، وكانت الحاوية مكتـوب عليها من الخارج: «مواد بناء»، وطبقاً للتحقيق الذي أجرته السلطات النيجيرية بعد ذلك؛ فإنّ الشـحنة جاءت من إيران، وكانت في طريقها إلى غامبيا، وردّاً على هذا الاكتشاف قامت السلطات الغامبية في عام ٢٠١٠م بقطع علاقاتهـا الدبلوماسـية مع إيـران، وطردت الدبلوماسيين الإيرانيين من البلاد.

وفي فبرايـر ٢٠١١م قال وزيـر الخارجية النيجيـري أوديـن أجوموجوبيـا: «إنَّ حكومته أبلغـت مجلس الأمـن التابع للأمـم المتحدة بضبط شحنة أسـلحة غير مشروعة قادمة من إيران، اعترضتهـا أجهزتها الأمنية في لاغوس الشهر الماضي... واستجوب محققون نيجيريون أحد الإيرانيين الذي لجأ إلى السفارة الإيرانية في أبوجا عاصمة نيجيريا فيما يتعلق بشـحنة الأسـلحة، بعد أن قام وزير الخارجية الإيراني منوشـهر متكي بزيارة نيجيريـا يوم الخميس، لكنّهم لـم يتمكنوا من اسـتجواب الآخر؛ لأنه يتمتـع بحصانة دبلوماسـية .وقالـت مصادر دبلوماسـية إنّه يعتقد أنّ الرّجلين من أعضاء: (وحدة القدس) التابعة للحرس الثوري الإيراني والمتخصصة في العمليات الخارجية»[(١)].

(١) نيجيريا تبلغ مجلس الأمن الدولي عن مصادرة شحنة أسلحة إيرانية، موقع قناة العربية، نشر يوم الثلاثاء، ١٠ ذو الحجة ١٤٣١هـ / ١٦، نوفمبر ٢٠١٠م.

اعترفت إيران في النهاية أنّها قامت بشحن تلك الحاوية، وزعمت أنّ الشحنة كانت جزءاً من اتفاقية سريّة أجرتها طهران مع العاصمة الغامبية (بانجول)، ولكنها أنكرت أنها خرقت بذلك الحظر الأممي على مبيعات السلاح الإيرانية؛ لأنّ الصفقة تمّ توقيعها عام ٢٠٠٨م؛ أي قبل عامين من فرض حظر السلاح على إيران[١].

لقد أدى هذا التدخل إلى انهيارٍ سريع في العلاقات التي كانت تربط كلاً من إيران والسنغال من جهة، وإيران وغامبيا من جهةٍ أخرى، حيث استدعت السنغال سفيرها من إيران، وذلك بعد علمها أنّ إيران أمدّت الانفصاليين في منطقة «كاسامانس» بالسلاح الذي استُخدم لقتل ثلاثة من الجنود السنغاليين[٢]، فقد وصل تقريرٌ قدّمه رئيس أركان الجيش السنغالي إلى الرئيس عبد الله واد، أكّد فيه أنّ القوات الانفصالية لحركة «كاسامانس» استخدمت أسلحة متطوّرة وذخيرة تمّ استيرادها من إيران[٣]، وقد أصدر الرئيس السنغالي بياناً قال فيه: «إنّ السنغال تشعر بالغضب من أنّ الرصاصات الإيرانية استُخدمت لقتل ثلاثة من الجنود السّنغاليين»[٤]،

الاستراتيجية الإيرانية لها أيد غير ناعمة في إفريقيا، تورطت في تصدير الأسلحة لمناطق الصراعات الإفريقية بغية تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية إيرانية

وهذه الحالات هي المعلنة وما خفي قد يكون أخطر وأعظم، فإيران تتوغل سلباً في إفريقيا، والحروب الطائفية القادمة في إفريقيا سيكون سببها إيران.

يتخذ المشروع الإيرانيّ الفارسيّ الصفويّ من المذهب الشيعيّ غطاءً له يهددنا تهديداً عقديّاً ووجوديّاً، ويهددنا في قيمنا الإفريقية والإسلامية، الاستراتيجية الإيرانية لها أيد غير ناعمة في إفريقيا، تورطت في تصدير الأسلحة لمناطق الصراعات الإفريقية بغية تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية إيرانية، ولربما توصّل إيران هذه الأسلحة بتكليفٍ من الدول الغربية التي تدعم الانفصاليين في كثيرٍ من البلدان الإفريقية.

ويمكن تلخيص المشكلة القادمة على أمن القارة في النقاط الآتية:

١ – تكوين أحزاب شيعية سياسية في إفريقيا على غرار حزب الله في لبنان، والأحزاب العراقية واليمنية والبحرينية والكويتية: فجماعة الزكزاكي مثلاً في نيجيريا بمثابة كتلة سياسية خطيرة، تعتمد على سياسة حزب الله اللبناني في تجنيد أعضائها، ترمي إلى خلق قواعد

(١) Anna Mahjar-Barducci, Iran's charm offensive in Africa.Hudson New York, 18 March 2011, http://www.hudson-ny.org/1974/iran-charm-offensive-africa.

(٢) Senegal severs ties with Iran, Al Jazeera, 23 February 2011. http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/02/ca/2011.html.20112392022223897.

(٣) Senegal ends relations; says Iran arms rebels, International Iran Times3March 2011, http://www.irantimes.com/english/index.php?option=com_content&view=artic... says-iran-arms-rebels&catid=98:whats-left&Itemid=425.

(٤) Senegal severs ties with Iran.Al Jazeera, 23 February 2011. http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/02/20112392022223897.html.

محليـــة موالية لإيـــران باعتبارهـــا المرجعية الوحيدة، وتزعم مواجهـــة المصالح الغربية في إفريقيا ومواجهة الإمبريالية والاستكبار الغربي لمجرد ذرّ الرماد في العيون.

٢ – أسّســـوا حزباً سياســـيّاً في موريتانيا باسم: (حزب الجبهة الشـــعبية) قبل ١٦ – ١٧ ســـنة: لم يعلن فـــي وقت تأسيســـه أنه حزب شيعي، إلا أنّ فكرة التشـــيع وخدمة الأجندات الخمينيـــة كانتـــا ضمن برامجه، صـــرّح بذلك رئيس الحزب نفســـه قائلاً: «الجبهة الشـــعبية حزب – فعلاً – متأثـــرٌ بالأفكار الخمينية، وهو حزب من الأحزاب التي تأسست منذ حوالي ١٦ إلى ١٧ ســـنة، ومنذ ذلك الوقت نحن على هذا الخط، ونحاول مع القوة اليسارية الموريتانية أن تكون مســـاندة لهذا الخط، خاصّة الخط الذي يتمثّل اليوم في حزب الله وســـوريا والجمهورية الإسلامية، نحن مؤمنون بخطّ الخميني وندافع عنه في موريتانيا، وندافع عنه في جميع الدول العربية، وندافع سياســـيّاً عـــن هذا الخطّ ضدّ الحركات السّلفية، وبعضٍ من الحركات القريبة من الإمبرياليـــة ومن الصّهيونية العالمية، وهذا خطنا مـــن الناحية السّياســـية»[1]، هذا الكلام خطيرٌ على مســـتقبل أمن موريتانيا، فهي دولة ســـنّية على مذهب الإمام مالك، والقبول بحزبٍ سياسيٍّ شيعيٍّ يعني تطبيق النموذج اللبناني في موريتانيا، وهو نموذج سفك الدماء والحروب.

٣ – تسليح أتابعهم وتجنيدهم وتدريبهم: ما يعني أنّ مســـتقبل القارة حروبٌ ودمارٌ وســـفكٌ للدماء، فما علاقة نشر الشيعة بتجنيد الشباب وتســـليحهم في إفريقيا؟! إنّ هـــذا يعني أنهم يخططون للعبث بأمن القارة وبوحدة المسلمين فيها، كما فعلوا ويفعلون بالوطن العربي اليوم.

(١) قناة العربية (مهمة خاصة)، بعنوان: إيران في موريتانيا.

سبل مجابهة التمدّد الشيعي الرافضي في غرب إفريقيا:

لكلّ ظاهرة ســـيئة بدايتهـــا، ويمكن وضع نهايتها وفق خطة مدروســـة، وأهم سبل مجابهة الشيعة الرافضة في غرب إفريقيا ما يأتي:

١ – وضع خطط مدروســـة بعناية شديدة: فالشّـــيعة الرافضة تســـير وفق خطـــطٍ طويلة المدى، ومدعومة من إيـــران وبعض الحكومات الإفريقيـــة، أما جهودنـــا – فغالباً – مبنية على مبادرات فردية أو جماعية عشوائية، ولا تحظى بدعـــمٍ حكومي، ومـــن المهمّ بمكانٍ تأســـيس جمعيـــات ومنظمات إفريقيـــة تقودها كفاءات واعيـــة مقتدرة، تدرس الواقع وترصده بشـــكلٍ جيد، وتشـــرف على الدعاة، وتعدّ لهم البرامج المناسبة لتنفيذها في المدن والقرى في منطقة غرب إفريقيا، وعلى مستوى كلّ دولة على حدة.

٢ – توحيـــد الجهـــود العلميـــة والدعوية لمجابهـــة هـــذه الظاهرة الخطيـــرة في غرب إفريقيا: يقول المثلُ الإفريقيُّ: (اليد الواحدة لا تصفّق)، فعدم وجود تنسيق وتواصل بين العلماء والشخصيات الدعوية من أهل السنّة والجماعة، وقلّة المؤتمرات والمخيمات الدعوية والقافلات الدعوية للاطلاع على خطورة هذا التمدد، يزيد في نفوذ هذا السرطان الخبيث.

٣ – تقوية البعثات الدبلوماســـية التي تمثّل الدول العربية والإســـلامية فـــي غرب إفريقيا: يدرك كلّ مَن يتابع واقع الحياة الدبلوماسية في غرب إفريقيا أنّ بعثة الفرس الدبلوماسية أقوى ميدانياً من دبلوماسية الدول العربية والإسلامية، فتجد السفير الإيراني سفيراً ميدانياً في الدعوة والتّشيّع، بله الملحق الثقافي الذي يتخصّص في الدعوة أصلاً إلى المذهب، بخلاف سفراء كثيرٍ من الدول العربية والإسلامية الذي لا يهمّهم أمر الدعوة الإسلامية.

٤ – تكوين الدعاة من غرب إفريقيا تكويناً جيداً: لا يقتصر على الندوات التي تُعقد بين حينٍ وآخر، والتي لا تعدو أن تكون مجرد لقاءاتٍ لتوزيع شهادات المشاركة والشكر والتقاط الصور التذكارية، فلا بد من تكليف الدعاة الميدانيين بإعداد تقارير سنوية أو موسمية عن خطورة هذا التّمدّد، وأساليب ووسائل مقاومته، يتمّ رفعها للحكومات والمنظمات الدعوية لمناقشتها، ووضع الخطط المناسبة، وإعداد الدعاة، وتوفير الإمكانيات المطلوبة للوقوف في وجه التمدّد الشيعي.

٥ – إيجاد مصادر لتوفير تمويلٍ داخليٍّ أو خارجيّ ينفق على الدعاة الميدانيين وتفريغهم لتوعية المسلمين بخطورة الشيعة الرافضة: فمعظم الدعاة في غرب إفريقيا فقراء، يحتاجون إلى ما يعينهم على القيام بواجبهم وتحمّل مسؤولياتهم الدعوية.

٦ – الاهتمام بالجانب الإعلامي لتوصيل الإسلام الصحيح، وفضح الملل والنحل الفاسدة، وعقائد الشيعة الرافضة: والاستفادة في ذلك من كلّ تقنيات التواصل ووسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمطبوعة وغيرها، والشبكة العنكبوتية، والبثّ والتواصل باللغات المحلية، إضافةً إلى اللغة العربية، والفرنسية، والإنجليزية، وكذلك فتح إذاعات محلية في المدن والقرى، وطباعة البحوث والرسائل التي تناولت القضية بشكلٍ جيد، وترجمتها إلى اللغتَين الفرنسية والإنجليزية، وترجمة الكتب والمطويات وتوزيعها على الطلاب والدارسين، وإصدار المجلات المتخصّصة باللغة الفرنسية والإنجليزية والعربية وبعض اللغات المحلية، لتوعية الناس بخطر الرافضة.

الخاتمة:

من خلال هذا التناول تتبين عدة نتائج مهمّة، منها:

١ – التشيع الرافضيّ دعوةً ووجوداً في غرب إفريقيا أصبح ظاهرة تستوجب التصدي لها.

٢ – لا توجد إحصائيات دقيقة بنسبة المتشيّعين في غرب إفريقيا؛ إذ يلجأ الشيعة إلى سياسة التّقيّة وإخفاء إحصاء أتباعهم، فيقدّمون إحصائيات مزوّرة لأهدافٍ عديدة، منها: خداع المزيد من أبناء المسلمين، ومنها تضليل مَن يدعمهم بأنهم يحقّقون نجاحاً؛ ومن ثمّ لا يمكن أن نعطي أي مصداقية للأرقام الضخمة التي تطرحها «مراكز الشيعة الرافضة في غرب إفريقيا»، فعدد الذين تشيَّعوا من السنغاليين والماليين والبوركينبيين لا يتجاوز المئات، علماً أنّ بعضهم تراجع عن التشيُّع، كما حدث مؤخراً في جمهورية السنغال حين انسحب قرابة نصف طلاب «جامعة المصطفى العالمية» فرع السنغال؛ بعد أن اكتشفوا أنّه تمّ التَّغرير بهم، وأنَّ هدف الجامعة هو تشيّعهم وليس التَّعليم، لدرجة أنّ بعض الطلاب الَّذين كانوا قد ذهبوا إلى (قُم) أصروا على العودة إلى بلدانهم لمّا اكتشفوا الحقيقة.

٣ – أنّ الجالية اللبنانية كانت النواة الأولى للشيعة في غرب إفريقيا منذ القرن التاسع عشر.

٤ – أنّ الثورة الإيرانية الخمينية أصبحت – بعد قيامها – المحرك الأول والداعم الأساس لنشر العقيدة الشيعية الرافضية في غرب إفريقيا.

٥ – استغلال الشيعة لمسألة استشهاد الحسين رضي الله عنه، وحبّ آل البيت، مطيةً للوصول إلى أهدافهم، كما يتخذون من قضية المستعمر اليهوديّ والأمريكيّ والأوروبيّ أسلوباً لغسل أدمغة الشباب الأفارقة.

٦ – ضعف الدعم الرسميّ من الدول السنّية للمؤسسات والكيانات الإسلامية، وتضييق النطاق على العمل الخيريّ الإسلاميّ، ساهم في إخلاء الساحة للمؤسسات الشيعية لتتحرك بسهولة ■

تطوّر القطاع المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في إفريقيا:
بالتطبيق على زامبيا

د. وسام إسماعيل أنور إسماعيل
باحثة تخطيط بالإدارة المركزية لشؤون الخطة والمتابعة – القاهرة – مصر

عانت القطاعات المالية في إفريقيا العديد من المشكلات خلال الفترة الاستعمارية، ومن أهمها: سيطرة البنوك الأجنبية على تلك القطاعات، فقد خدمت تلك البنوك مصالح الشركات الأجنبية في تلك الدول الإفريقية، حيث عملت على توفير الائتمان اللازم للشركات الأجنبية والمغتربين بتلك الدول، ولم تخدم مصالح السكان المحليين.

والدليل علـــى ذلك أنّ تلك البنـــوك الأجنبية لم توفّر الخدمـــات الماليـــة والمصرفيـــة اللازمة للمشـــروعات المتوسطة والصغيرة وللأفراد، وهذا الأمر حال دون حصول الأفارقة على الخدمات المالية والمصرفية.

لذلك حاولت الدول الإفريقية بصفة عامّة، والدول في إفريقيا جنوب الصحـــراء بصفة خاصّة، بعد حصولها على الاســـتقلال، أن تعالج تلك المشكلة من خلال تأسيس بنوك مملوكة للدولة، تعمل على توفير الخدمات المصرفية والمالية للأفارقة، ولكن اتسمت تلك المؤسسات في كثيرٍ من الدول الإفريقية بالضعف، بسبب نقص الكوادر المصرفية المؤهلة والقادرة على إدارة تلك المؤسســـا ت المالية بكفاءة، هذا فضلاً عن سياســـات الكبح المالي – التي تتمثل أهمها في التحديد الإداري لأســـعار الفائدة، وتوجيه الائتمان،.... إلخ – التي طبقتها معظم الدول الإفريقية خلال الفترة اللاحقة لحصولها على الاســـتقلال، وحتى تطبيـــق برامج الإصلاح المالي والمصرفي في بداية تسعينيات القرن العشرين.

وقد لوحظ أنّ أداء القطاعـــات المالية في تلك الدول الإفريقية لم يتحســـن نتيجة لإنشـــاء تلك البنوك المملوكة للدولـــة، والدليل على ذلك أنّ ســـيطرة البنـــوك الأجنبية استمرت على القطاعات المالية في معظم الدول الإفريقية، إضافة لاستمرار القطاعات المالية والمصرفية بتلك الدول فـــي توفير الخدمات المصرفية والماليـــة لقطاعات بعينها دون غيرهـــا، ومن ثمّ لم يتســـن للأفارقـــة الحصول على الخدمات المصرفية.

لذلك طبقت معظم الحكومات الإفريقية برامج لتطوير القطاع المالي منذ تســـعينيات القرن العشرين، وكانت تلك البرامج أحد المكونات الرئيســـة لبرامـــج التثبيت والتكيف الهيكلي التي طبقتها تلك الدول في أوائل التسعينيات، وفي إطار هذه البرامـــج تحولت اقتصادات تلك الدول الإفريقية من سيطرة الدولة إلى اقتصادات يقودها القطاع الخاص.

وهَدفـــت برامج تطويـــر القطاع المالـــي المُطبقة في الدول الإفريقية إلى تعزيز قدرة القطاعات المالية بها على تعبئة وتخصيـــص الموارد المالية بكفاءة وفاعلية، وتضمّنت إصلاحات القطـــاع المالي في تلك الدول: تحرير أســـعار الفائدة، وتحرير أسعار الصرف، وإلغاء التوجيهات الائتمانية، واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وإصلاح التشـــريعات المُنظّمة للقطاعات المالية بها، وإعادة هيكلة المؤسسات المالية المملوكة للدولة[1].

وقد طبّقت زامبيا، مثلها مثل الدول الإفريقية، برنامجاً لتطويـــر القطـــاع المالـــي الزامبي، وذلك علـــى مرحلتين رئيســـتين: طُبقت المرحلة الأولى خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠٠١م)[2]، بينما بدأ التطبيـــق الفعلي للمرحلة الثانية منذ عام ٢٠٠٤م.

وتهدف الباحثـــة في هذا المقال إلى دراســـة العلاقة بيـــن (القطاع المالي) و (النمو الاقتصادي)، وذلك من خلال عرض بعض الدراسات النظرية والأمبريقية التي تناولت هذه العلاقة، تمهيداً لدراسة هذه العلاقة على حالة دولة زامبيا، وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي التي تكفل لنا تقدير تلك العلاقة، ومعرفة اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في زامبيا منذ عام ١٩٩٢م.

أولا: الإطـار النظري للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي:

بصفـــة عامّة يمكن القول بأنّ هناك أربعة آراء بشـــأن العلاقـــة بين تطـــور القطـــاع المالي والنمـــو الاقتصادي، تتمثـــل في: فرضية العرض القائـــد (Supply Leading Hypothesis)، وفرضيـــة الطلـــب التابـــع (Demand Following Hypothesis)، والتأثيـــر المتبـــادل، والحيادية.

(١) José de Luna Martínez: Access to Financial Services in Zambia , World Bank Policy Research Working Paper, No. 4061 (Washington, D.C.: The World Bank , November 2006), p.4.

(٢) Chiara Chiumya: Banking Sector Reform and Financial Regulation: It's Effects on Access to Financial Services by low Income Households in Zambia, Paper presented to the 3rd International Conference, Pro-Poor Regulation and Competition: Issues, Policies and Practices (Cape Town:7 September 9-and 2004), p.2.

فوفقاً لفرضية العرض القائد: فإنّ تطوّر القطاع المالي يؤثّـر طرديّاً في النمو الاقتصادي، مـا يعنى اتجاه العلاقة السـببية (من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي)، أي أنّ تطور القطاع المالي يعدّ محدّداً رئيسـاً للنمو الاقتصادي، ودعمت الدراسات النظرية الرائدة لكلٍّ من Mckinnon (١٩٧٣) و Shaw (١٩٧٣)هذا التوجه[١].

أما بالنسـبة لفرضية الطلب التابع: فإنّ اتجاه العلاقة السـببية تسير في اتجاهٍ معاكس، أي (من النمو الاقتصادي إلى تطـور القطاع المالي)، حيث إنّ تطـور القطاع المالي يحدث نتيجة للنشـاط الاقتصادي الكلي، وقد أشار Joan Robinson (١٩٥٢) إلى أنّ تطور القطاع المالي يلي النمو الاقتصادي نتيجةً لارتفاع الطلب على الخدمات المالية.

أما بالنسبة للتأثير المتبادل: فإنّ العلاقة السببية بين المتغيرين تسـير في كلا الاتجاهيـن، أي أنّ تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي قد (يتسـبّب كلٌّ منهما – بالتبادل – في وجود الآخر).

أما بالنسـبة للحيادية: فتفترض عدم وجود أي علاقة سـببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، أي أنّ القطاع المالي مستقلٌ تماماً عن النمو الاقتصادي، وبالتالي لـن يؤثّر أيٌّ منهما فـي الآخر، فعلى سـبيل المثال رفض الاقتصـاديّ (Robert Lucas (١٩٨٨ (الحائز على جائزة نوبـل) التمويل باعتباره محدّداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أنه لا توجد علاقة بين التمويل والنمو.

كما أشـار إلى أنّ الاقتصاديين يميلـون للمبالغة في تأكيد دور القطاعات المالية في عملية النمو[٢].

ثانيا: الدراسات الأمبريقية التي تناولت العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في إفريقيا:

تناولت العديد من الدراسـات الأمبريقية العلاقة بين تطور القطـاع المالي والنمو الاقتصـادي، وذلك بالتطبيق على بعض الدول الإفريقية، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

١- دراسة Fatima (٢٠٠٤): فحصت العلاقة السببية بين تطـور القطاع المالي والنمو الاقتصـادي في المغرب خلال الفترة (١٩٧٠م – ٢٠٠٠م).

وتوصلـت إلى: وجود علاقة سـببية بين تطور القطاع المالـي والنمـو الاقتصادي فـي الأجل القصيـر، وذلك بالاعتمـاد على اختبار السـببية لجرانجـر (Granger Causality Test)[٣].

٢ – دراسـة Esso (٢٠١٠): قـام بدراسـة العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في دول الجماعة الاقتصادية لدول غـرب إفريقيا (إيكواس) خلال الفترة (١٩٦٠م – ٢٠٠٥م).

وتوصلت إلى: وجود علاقـة طردية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك في أربعة دول، هـي: (كوت ديفوار، غينيا، النيجر، توجو)، بينما كانت العلاقة بين المتغيرين عكسية في الأجل الطويل، وذلك في دولتين هما: (سيراليون، الرأس الأخضر).

وأظهـرت نتائج (اختبار السـببية) أنّ تطـور القطاع المالي يسبّب النمو الاقتصادي في دولتين فقط، هما: (كوت ديفـوار، غينيا)، وخلص الباحث إلـى أنّ العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي لا يمكن تعميمها؛ حيث إنّ العلاقة بين المتغيرين تختلف من دولة لأخرى[٤].

---

(١) Santigie Mohamed Kargbo and Patricia A. Adamu: «Financial Development and Economic Growth in Sierra Leone», Journal of Monetary and Economic Integration, Vol. 9, No. 2, 2011 (Accra: West African Monetary Institute (WAMI)), pp.30-32, 35-38.

(٢) Idem.

(٣) Fatima-Zohra Alaoui Moustain: Does Financial Development Cause Economic Growth? An Empirical Investigation Drawing On The Moroccan Experience , Lancaster University Management School, Lancaster University Management School Working Paper 2004/045:) Lancaster, 2004), pp.1-13.

(٤) Loesse Jacques Esso: «Cointegrating and Causal Relationship between Financial Development and Economic Growth in ECOWAS Countries», Journal of Economics

٣ - دراسة (٢٠١٣) Serhan لله Mohammad: في عام ٢٠١٣م قام كلٌّ من: Serhan Cevik and Mohammad Rahmati بدراسة العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا، خلال الفترة (١٩٧٠م - ٢٠١٠م).

وتوصلت إلى: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين تطور القطاع المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد أظهر التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أنّ تطور القطاع المالي يؤثّر سلباً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وعندما استخدمت الدراسة نموذج (متجه الانحدار الذاتي) أصبحت العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي غير معنوية[١].

ثالثاً: مراحل تطور القطاع المالي في زامبيا:

مرّت عملية تطور القطاع المالي الزامبي بمرحلتين رئيستين منذ تطبيق برنامج إصلاح القطاع المالي عام ١٩٩٢م، وفيما يأتي عرض لهاتين المرحلتين بإيجاز:

١- المرحلة الأولى لتطور القطاع المالي الزامبي خلال الفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠١م):

قامت الحكومة الزامبية بتطبيق برنامج لإصلاح القطاع المالي عام ١٩٩٢م تضمن ثلاثة محاور، تتمثل في[٢]:

أ - التحرير المالي: يتضمن تحرير أسواق العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة، وذلك في عام ١٩٩٢م/١٩٩٣م.

ب - إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لضمان الإشراف الفعال على المؤسسات المالية: وفي هذا الإطار تم سنّ تشريعات مصرفية جديدة منذ ١٩٩٤م.

ج - إعادة هيكلة المؤسسات المالية المملوكة للحكومة.

وذلك من أجل تحقيق الأهداف الآتية[٣]:

- التخلص من المشكلات التي عانى منها القطاع المالي بسبب تطبيق سياسات الكبح المالي.

- إقامة قطاع مالي نشط؛ يعتمد على اقتصاد السوق، حيث اعتبرته الحكومة الزامبية شرطاً ضرورياً لتعزيز النمو الاقتصادي.

- زيادة قدرة القطاع المالي على تعبئة الموارد المالية وتخصيصها.

وقد أثر تطبيق برنامج إصلاح القطاع المالي عام ١٩٩٢م في هيكل القطاع المالي الزامبي: حيث زاد عدد البنوك التجارية بالقطاع بعد تطبيق البرنامج مباشرة إلى ١٨ بنكاً عام ١٩٩٤م؛ مقارنةً بـ ١٠ بنوك عام ١٩٩٠[٤]، كما تمّ إنشاء: (بورصة لوساكا للأوراق المالية) بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدوليين عام ١٩٩٣م؛ حيث اعتبر وجود بورصة للأوراق المالية أمراً حيويّاً لنجاح برنامج الخصخصة[٥]، وقد تم فتح البورصة للتداول في ٢١ فبراير ١٩٩٤م.

---

(١) Serhan Cevik and Mohammad Rahmati: Searching for the Finance-Growth Nexus in Libya, International Monetary Fund (IMF) Washington,) 92/Working Paper, No. WP/13 .15-D.C.: IMF, May 2013), pp.1

(٢) Abraham Mwenda and Noah Mutoti: «Financial Sector Reforms, Bank Performance and Economic Growth: Evidence from Zambia», African Development Review, Vol. 23, No. 1,2011 (Oxford: Blackwell Publishing .62-Ltd, African Development Bank), pp. 61

and International Finance, Vol. 2 (3), March -2010 (Nairobi : Academic Journals), pp. 36 .48

(٣) Idem. - Martin Brownbridge: Financial Policies and the Banking System in Zambia,United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Working Papers .17-(Geneva:UNCTAD, June 1996), pp.15

(٤) Martin Brownbridge & Colin Kirkpatrick and Samuel Munzele Maimbo: «Prudential Regulation» , Finance and Development (Manchester: Institute for Development Policy and Management , University of .Manchester, September 2002), p.1

(٥) Heloisa Marone: Small African Stock Markets: The Case of the Lusaka Stock Exchange , International Monetary 6/Fund (IMF) Working Papers , WP/03 Washington, D.C.: IMF, January 2003), pp.) .11-9

كذلك ارتفع عدد المؤسسات المالية غير المصرفية بشكلٍ كبيرٍ بحلول عام ١٩٩٦م؛ حيث بلغ عددها قرابة ٢٦ مؤسسةً مالية[١].

أما أداء القطاع المالي الزامبي: فلم يتحسن في خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠٠١م)، حيث انخفضت الودائع المصرفية بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٨,١٪ (عام ١٩٩١م) إلى ١٣,٧٪ (عام ١٩٩٢م).

كذلك لوحظ انخفاض نسبة الودائع المصرفية في معظم السنوات للفترة (١٩٩٢م – ٢٠٠١م)؛ مقارنةً بعام ١٩٩١م، وأيضاً لم يؤدِ تحرير القطاع المالي في خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠٠١م) إلى تعزيز كفاءة القطاع في تخصيص الائتمان، والدليل على ذلك بلغ الائتمان الموجّه للقطاع الخاص – بصفته نسبة من الناتج المحلي الإجمالي – ٧,٤٪ عام ٢٠٠١م، وهو المستوى نفسه في عام ١٩٩١م تقريباً.

٢ – المرحلة الثانية لتطور القطاع المالي الزامبي:

بسبب عدم تحسن أداء القطاع المالي الزامبي خلال تطبيق المرحلة الأول لتطور القطاع؛ قررت الحكومة الزامبية تطبيق خطة لتطوير القطاع المالي خلال الفترة (٢٠٠٤م – ٢٠٠٩م)؛ وذلك لضمان وجود قطاع مالي يتمتع بالكفاءة والفعالية، وبناءً على هذا قامت الحكومة الزامبية باتخاذ مجموعة من الخطوات؛ منها:

١ – تحسين البنية الأساسية للقطاع المالي: ويتمثل في تعزيز الأطر التشريعية للقطاع المالي الزامبي عن طريق سنّ قوانين جديدة، منها: قانون نظم المدفوعات (The Payment Systems Act)، نُشر في الجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٦/١٥م؛ حيث سمح القانون لبنك زامبيا بوضع أنظمة الدفع والمقاصة والتسوية وتنفيذها؛ وذلك لتعزيز استقرار القطاع المالي الزامبي وسلامته[٢].

٢ – تعزيز المنافسة بالقطاع المالي: عن طريق تعزيز الشفافية بالقطاع، ولتحقيق ذلك تمّ إنشاء (مكتب إفريقيا المحدود للمراجعة الائتمانية [Credit Reference Bureau Africa Limited (CRBAL)]، وذلك في ٢٠٠٧/١/١١م في لوساكا، وهو أول مكتب يتم إنشاؤه في زامبيا لتوفير المعلومات الائتمانية، ووقّع على اتفاقية إنشاء هذا المكتب جميع البنوك التجارية العاملة في القطاع المالي الزامبي[٣].

وفي ختام هذه الفترة: يُمكن القول بأنّ تطبيق خطة تطوير القطاع المالي خلال الفترة (٢٠٠٤م – ٢٠٠٩م) أدّت إلى تعزيز الأطر القانونية والإشرافية في القطاع المالي الزامبي، ومع ذلك ما زالت تلك الأطر تحتاج إلى مزيدٍ من التعزيز بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، لذلك وافقت الحكومة الزامبية في يناير ٢٠١٠م على مدّ فترة تطبيق خطة تطوير القطاع المالي لمدة ثلاث سنوات.

وخلال هذه الفترة اتخذت بعض الخطوات؛ منها: سنّ قانون مركز التحريات المالية [Financial Intelligence Centre Act (FICA)] رقم ٤٦ لعام ٢٠١٠م، وذلك لمنع إساءة استخدام القطاع المالي في عمليات مشبوهة (غسيل الأموال – تمويل الارهاب)، كذلك تمّ إدخال إطار جديد لكفاية رأس المال في ٣٠ يناير ٢٠١٢م؛ حيث تمّ تعديل الحدّ الأدنى لمتطلبات رأس المال الأساسي للبنوك التجارية

(١) Samuel Munzele Maimbo and George Mavrotas: Financial Sector Reforms and Savings Mobilization in Zambia, World Institute for Development Economics Research (WIDER)Discussion Paper, No. 13/2003 Tokyo:United Nations University) (UNU), WIDER, February 2003), p. 7.

(٢) Bank of Zambia(BOZ):Progress Report on the Implementation of the Financial Sector Development Plan for the Period July 2004 to December 2009 (Lusaka: BOZ ,January 2010) ., p.18

Bank of Zambia(BOZ):The National Payment Systems Act 2007 (Lusaka: BOZ), 20-pp.4

(٣) Bank of Zambia : Project Proposal on a Proposed Grant in the Amount of US$ 7.31 Million (K38 Million) to the Development Partners of the Republic of Zambia for the Financial Sector Development Plan (FSDP) – Phase II (Lusaka : BOZ ,September 2009), p.6 , p.10, p.24

جدول (١)

مؤشرات العمق المالي في زامبيا خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠١٢م)

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
GDP/M٢ (٪)	١٨,٦	١٤,٨	١٧,٦	١٨,٢	٢٤	٢٠,٧	٢١,٥	٢١,٥	٢٣,٤	٢٣,١	٢٤,١
الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٣,٧	١١,٩	١٤,٤	١٤,٩	٢٠,٧	١٧,٨	١٨,٣	١٨,٣	١٩,٨	١٩,٥	٢٠,٥
الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٥,١	٦,٣	٩,٥	٧	٨,٥	٦,٣	٨,١	٩,٧	١٥	١١,٥	١٤,٨

تم إعداد الجدول من المصادر الآتية:

- Bank of Zambia : Statistics of Currency in Circulation
- International Financial Statistics (IFS) : International Monetary Fund (IMF) CD ROM ٢٠٠٨
- The World Bank (WB): Online Data by Country (http://data.worldbank.org/country)

ليصل إلى ١٠٤ مليار كواشا، بالنسبة للبنوك المملوكة محليّاً، (يعادل ٢٠ مليون دولار أمريكي)، و ٥٢٠ مليار كواشا بالنسبة للبنوك الأجنبية (يعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي)[١].

وجديرٌ بالذكـــر: أنّ القطاع المالي الزامبي أصبح أكثر عمقاً نســـبياً أثناء المرحلة الثانية لتطوره في خلال الفترة (٢٠٠٢م – ٢٠١٢م)؛ مقارنة بمرحلة تطوره الأولى في خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠٠١م)، والدليل على ذلك تراوح مؤشـــر المعروض النقدي بمفهوم الـM٢ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالـــي خلال المرحلة الثانية لتطور القطاع ما بين ١٨٪ إلى ٢٤,١٪، بينما تراوح هذا المؤشر خلال المرحلة الأولى لتطور القطاع ما بين ١٤,١٪ إلى ٢٤٪، مع ملاحظة أنّ هذا المؤشر ظلّ أقلّ من ٢٠٪ في معظم السنوات خلال المرحلة الأولى لتطور القطاع، بينما ارتفع هذا المؤشـــر في معظم السنوات خلال المرحلة الثانية عن ٢٠٪.

كما تحســـنت قدرة القطاع على تعبئـــة المدخرات المالية نسبياً خلال المرحلة الثانية لتطور القطاع المالي؛ مقارنةً بالمرحلة الأولى لتطـــور القطاع المالي الزامبي؛ حيث زادت الودائع المصرفية بوصفها نســـبة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الســـنوات، في خلال الفترة (٢٠٠٢م – ٢٠١٢م)، عن نســـبة الودائـــع المصرفية إلى الناتـــج المحلي الإجمالي الخاصّة بعام ٢٠٠١م، كما زادت قدرة القطاع على تخصيص المـــوارد المالية، حيث أخذ الائتمان الموجه للقطاع الخاص بوصفه نســـبة من الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تصاعدياً خلال المرحلة الثانية لتطور القطاع المالي ليصل إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٨م (انظر: جدول ١)، ولكن يُلاحظ من الجدول (١).

(١) Musonda Simwayi: «A Critical Analysis of the Financial Intelligence Centre Act of Zambia» , Journal of Banking Regulation , Vol. 13 , No. 2 (London: Macmillan Publishers Ltd , 2012), p.114, pp.125-126.

Anthony Musonda Simpasa: Competition and Market Structure in the Zambian Banking Sector, African Development Bank Group Working Paper Series, No.168 (Tunis: African Development Bank Group, January 2013), p.6.

أنّ الائتمان الموجّه للقطاع الخاص باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي اتجه للانخفاض عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٢٪، ويُمكن إرجاع ذلك لتأثّر القطاع المالي الزامبي بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد تجلت آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي الزامبي في تأثيرها السلبي على منح الائتمان من خلال القطاع.

رابعاً: قياس العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في زامبيا خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠١٢م):

سوف يستخدم نموذج (الانحدار الذاتي) لفترات الإبطاء الموزعة، وذلك بالاعتماد على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك [[The Bounds Testing Approach to Cointegration لقياس العلاقة، وذلك نظراً لما يتمتع به هذا المنهج من مزايا تتمثل في[1]:

١ – لا يتطلب (اختبار الحدود) إجراءات مسبقة على السلسلة الزمنية لتحديد رتبتها من التكامل؛ حيث يمكن إجراء الاختبار بغضّ النظر عمّا إذا كانت المتغيرات محلّ الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها أو لا.

٢ – يأخذ نموذج (الانحدار الذاتي) لفترات الإبطاء الموزعة في اعتباره عدداً كافياً من فترات الإبطاء.

ومن الإطار النظري سالف الذكر، وكذلك من الدراسات الأمبريقية، يمكن التعبير عن العلاقة بين (تطور القطاع المالي) و (النمو الاقتصادي) في زامبيا على النحو الآتي[2]:

$$RGDPC_t = \beta_0 + FSDI_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث إنّ:

RGDPC = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بوصفه مقياساً للنمو الاقتصادي).

FSDI = مقياس تطور القطاع المالي الزامبي؛ حيث اعتمدت الدراسة على طريقة المركبات الأساسية (Principal Component) لبناء مؤشر لتطور القطاع المالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل، ويكون معبّراً عن تطور القطاع.

εt = حدّ الخطأ العشوائي، والذي يُفترض فيه أنّ متوسطه يساوي صفراً، وتباينه ثابت، وقيمه غير مرتبطة.

وقد قامت الدراسة باستخدام المقاييس الثلاثة الواردة في جدول (١) لبناء مؤشر معبّر عن تطور القطاع المالي في زامبيا خلال الفترة (١٩٩٢م – ٢٠١٢م).

وقد حصلت الباحثة على البيانات الخاصة بجميع المتغيرات من الإحصاءات المالية الدولية [World Bank International Financial Statistics(IFS) –] ، وبنك زامبيا.

وأشارت النتائج المشتقة من طريقة المركبات الأساسية إلى أنّ القيم المميزة الخاصة بالمركب الأساسي الأول يفسّر قرابة ٧٨,٥٪ من التباين الكلي؛ وتبعاً لذلك فإنّ المركب الأساسي الأول يفسّر تباينات المتغير التابع بشكل أفضل من أي توليفات خطية أخرى من المؤشرات الثلاثة المستخدمة؛ ولذلك سنعتبر المركب الأساسي الأول مقياساً مناسباً لتطور القطاع المالي الزامبي.

وتتمثل نسب مساهمة كلٍّ من نسبة المعروض النقدي بمفهوم (M٢) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الموجّه للقطاع الخاص باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في تباين المركب الأساسي الأول ب ٣٦,٥٪، ٣٦,٧٪ و ٢٦,٨٪ تقريباً على التوالي.

وقد استخدمت هذه المساهمات كالأوزان لبناء مؤشر تطور القطاع المالي الموضح في جدول (٢).

جدول (٢)

مؤشر تطور القطاع المالي الزامبي خلال الفترة

(١) M. Hashem Pesaram & Yongcheol Shin and Richard J. Smith: «Bounds Testing Approaches to the Anlysis of Level Relationships», Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No.3, 2001(Oxford: John Wiley & Sons Ltd), pp. 289–326.

(٢) قامت الباحثة بإجراء اختبار السببية لجرانجر Granger Causality ، واتضح أنّ مؤشر تطور القطاع المالي يسبب النمو الاقتصادي (مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، والعكس غير صحيح؛ ما يعني أنّ اتجاه العلاقة يكون: (من تطور القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي)، وذلك باستخدام برنامج E-Views ٦.

(١٩٩٢م - ٢٠١٢م)

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
المؤشر	١٣,٢٠	١١,٤٦	١٤,٣٦	١٣,٩٨	١٨,٦٥	١٥,٧٨	١٦,٧٢	١٧,٢٠	١٩,٨٢	١٨,٦٧	٢٠,٣٠

المصدر: من إعداد الباحثة، وذلك بالاعتماد على المقاييس الواردة في جدول (١)

وسيتم تقدير العلاقة محلّ الدراسة من خلال نموذج (الانحدار الذاتي) لفترات الإبطاء الموزعة من المعادلة (١) على النحو الآتي:

$$\Delta RGDPC_t = \beta_0 + \sum_{(V)2} \beta_i \Delta RGDPC_{t-} + \sum_{(V)2} \gamma_i \Delta FSDI_{t-} + \theta_1 RGDPC_{t-1} + \theta_2 FSDI_{t-1} +$$

ويلاحظ أنّ:

هذا النموذج يشبه تقريباً نموذج (تصحيح الخطأ) (ECM)، ولكن يتمثل الفرق في أننا استبدلنا معامل تصحيح الخطأ ECMt-١ بمعاملات كلٍّ من: RGDPCt-١، FSDIt-١.

ولتقدير النموذج السابق لا بد من اتباع الخطوات الآتية:

١ - اختبار جذر الوحدة: فعلى الرغم من أنّ اختبار الحدود للتكامل المشترك لا يتطلب إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات، إلا أنه من الضروري إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود أيّ متغير متكامل من الدرجة الثانية I(٢) أو أكثر، وذلك من أجل تجنّب مشكلة النتائج الزائفة.

وسوف يستخدم اختبار ديكى - فولر المزاد [The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test] لتحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية.

وعند تطبيق اختبار ديكى - فولر المزاد على السلسلتين الزمنيتين - مؤشر تطور القطاع المالي الزامبي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - وذلك عند المستوى بالنسبة للسلسلتين، كانت قيمة P-Value هي: ٠,٧٢٢، ٠,٩٨١ على التوالي، وهو ما يعني قبول فرض العدم القائل بأنّ تلك السلاسل غير مستقرة.

وبأخذ الفروق الأولى لكلّ سلسلة وُجد أنّ قيمة P-Value كانت صفراً، ٠,٠١٧ على التوالي، وهو ما يعني رفض الفرض العدمي لصالح الفرض البديل القائل بأنّ السلاسل الزمنية محلّ الدراسة مستقرة.

يمكن تحفيز النمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، تضمن تطوير القطاع المالي في زامبيا

٢ - إجراء اختبارات الحدود للتكامل المشترك: ونظراً لصغر حجم العينة، والتي تبلغ (٢١) مشاهدة، فضلاً عن استخدام بيانات سنوية، سيتم استخدام فترة إبطاء مساوية لعدد ٢ في اختبار الحدود، فقد اقترح كلٌّ من Pesaran and Shin (١٩٩٩) حدّاً أقصى لفترات الإبطاء قدره ٢ في حالة استخدام البيانات السنوية.

ويتمثل فرض العدم في عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ويمكن التعبير عنه كالآتي:

$$H_0 = \theta_0 = \theta_1 = 0$$

أما الفرض البديل، فيمكن التعبير عنه كالآتي:

$$H_1 \neq \theta_0 \neq \theta_1 \neq 0$$

إنّ الوضع في حالة إجراء اختبار التكامل المشترك عن طريق (اختبار الحدود) لا يختلف عن (اختبار التكامل) المشترك التقليدي، فنحن بصدد اختبار عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا الأمر يمثله الفرض العدمي.

وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تعني أنّ معاملات كلٍّ من: RGDPCt-١، FSDIt-١ في المعادلة

(٢) لا تختلف معنوياً عن الصفر، وهو ما يعني قبول الفرض العدمي H٠.

أما رفض H٠ فيعني أنّ لدينا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محلّ الدراسة.

ويلاحظ أنّ:

قيمة إحصاء F لهذا النموذج = ٥,٢٦٣٨، وهذه القيمة أكبر من القيمة الحرجة للحدّ الأعلى ٤,٦١٤٨ عند مستوى معنوية ٥٪. وهو ما يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محلّ الدراسة، وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك.

ومن نتيجة الاختبار السابق يتضح: وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر تطور القطاع المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ولكن عندما استخدمنا مؤشر تطور القطاع المالي متغيراً تابعاً لاحظنا أنّ قيمة إحصاء F المحسوبة تبلغ ١,١٤٩٧، وهذه القيمة أقلّ من القيمة الحرجة للحدّ الأدنى، والتي تبلغ ٣,٥٢٢٧، وهو ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محلّ الدراسة، أي تمّ قبول الفرض العدمي القائل بعدم قبول علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محلّ الدراسة.

ومن النتيجة السابقة يتضح أنّ: هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من (تطور القطاع المالي) إلى (النمو الاقتصادي)، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسة من اختبار السببية لجرانجر.

ويتم تقدير العلاقة في الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وذلك إذا توفرت علاقة تكامل وحيدة مؤكدة الحدوث، وأيضاً يمكن إجراء تقدير قصير الأجل في هذه المرحلة، على النحو الآتي:

$$(\Delta RGDPC_t = \beta_0 + \sum \beta_i \Delta RGDPC_{t-i} + \sum \gamma_i \Delta FSDI_{t-i} + \xi ECM_{t-1} + \mu_t \quad (3$$

حيث إنّ: ζ تمثل سرعة تكيف المعلمة، ECM يمثل البواقي التي تمّ الحصول عليها من المعادلة (١).

ومن المتوقع أن يكون معامل تصحيح الخطأ بفترة إبطاء (ζ) سالباً ومعنوياً؛ للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك.

وتشير نتائج المعاملات طويلة الأجل إلى أنّ التغير في مؤشر تطور القطاع المالي في الأجل الطويل له تأثيرٌ معنويّ وطرديّ على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ هذا الأمر يظهر بوضوح من الإشارة الموجبة لقيمة معامل مؤشر تطور القطاع المالي، وقيمة P-value لاختبار t الخاص بمؤشر تطور القطاع المالي، والتي تبلغ ٠,٠٠١ ، وهو ما يعني أنّ العلاقة محلّ الدراسة معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

ويتفق هذا التأثير الطردي مع (فرضية العرض القائد) الخاصة بالعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنّ اتجاه العلاقة السببية: (من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي)، أي أنّ تطور القطاع المالي محدِّدٌ رئيسٌ للنمو الاقتصادي.

وجدير بالذكر أنه: يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2)، والتي تبلغ ٩١,٤٪، أنّ قرابة ٩١,٤٪ من التغيرات في المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) يفسرها التغيرات في المتغير المستقل (مؤشر تطور القطاع المالي)، وهو ما يعني أنّ المعادلة المقدرة تتمتع بقوة تفسيرية عالية (النتائج واردة بالملحق الإحصائي).

يتفق هذا التأثير الطردي مع (فرضية العرض القائد) الخاصة بالعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني اتجاه العلاقة السببية: (من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي)، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها فرضية ماكينون وشو (McKinnon-Shaw hypothesis)، وتختلف مع النتائج التي توصل إليها كلٌّ من: Ang and McKibbin (٢٠٠٥)؛ حيث وجدَا أنّ النمو هو الذي يؤثر طردياً في التمويل في الأجل الطويل، وهو ما يعني أنّ هناك اتجاهاً أحادياً للسببية من النمو إلى التمويل في الأجل الطويل.

وتشير نتائج الدراسة إلى معنوية معامل تصحيح الخطأ بفترة إبطاء، مع وجود إشارة سالبة لهذا المعامل (٠,١٨٣٨٥)، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.

ومن قيمة المعامل يمكن القول بأنّ قرابة ١٨٪ من الخلل في توازن النمو الاقتصادي (المتغير التابع)، في العام السابق، يتم تصحيحه في العام الحالي.

كما تشير نتائج المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل إلى أنّ المتغيرات لها نفس الإشارات المتوقعة في الأجل الطويل؛ حيث إنّ تغير مؤشر تطور القطاع المالي في الأجل القصير له تأثيرٌ معنويّ وطرديّ على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية ٥٪.

ويتضح من الأشكال البيانية الموضحة لنتائج (اختبارات الاستقرار)، والتي تتمثل في: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة [cumulative sum of recursive residuals (CUSUM)]، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة [cumulative sum of squares of recursive residuals (CUSUMSQ)]:

أنّ جميع معاملات النموذج المقدرة مستقرة خلال فترة الدراسة؛ لأنها تقع داخل الحدود الحرجة[١].

شكل (١)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

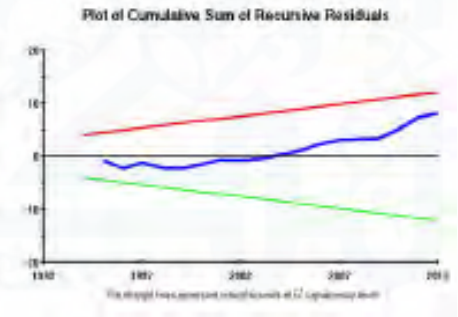

المصدر: من إعداد الباحثة، وذلك بالاعتماد على برنامج الـ MicroFit ٥

شكل (٢)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

المصدر: من إعداد الباحثة، وذلك بالاعتماد على برنامج الـ MicroFit ٥

وفي الختام:

يمكن القول بأنّ الدراسة أكدت أهمية دور القطاع المالي في التأثير على النمو الاقتصادي بشكلٍ عام، وخصوصاً في زامبيا، وبناءً على ذلك يمكن تحفيز النمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، تضمن تطوير القطاع المالي في زامبيا.

ويمكن أن تتمثل تلك السياسات، على سبيل المثال، في: إنشاء مؤسسات مالية جديدة لزيادة توفير الائتمان للقطاع الخاص، فضلاً عن إيجاد بيئة قانونية مواتية تضمن تخصيص الائتمان بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلى تعزيز العمليات في بورصة لوساكا للأوراق المالية، والتي تمثل مصدراً لتمويل الاستثمارات متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وذلك من خلال وجود مَحافظ متنوعة للأوراق المالية تناسب جميع شرائح المجتمع في زامبيا ■

(١) M. B. Shrestha and K. Chowdhury: ARDL Modelling Approach to Testing the Financial Liberalisation Hypothesis , Economics South Wales:) 15-Working Paper Series05 .27-University of Wollongong ,2005), pp. 21

حالة السّلْم والأمن في إفريقيا.. رؤية استشرافية

يمثّل الاستقرار والتقدّم في المجتمعات الانعكاس الحقيقيّ لحالة السّلْم والأمن التي تعيش فيه هذه المجتمعات، ومن ثمّ السبيل لحدوث النهضة والتنمية الطموحة التي تأملها كلّ الدول.

ولقد عانت معظم الدول في القارة الإفريقية، عبر عقودٍ من الزمن، من الصراعات والحروب بسبب فقدان هويتها؛ بعد قيام الاحتلال الغربيّ بتفتيتها وفقاً لمنظومته السياسية والاقتصادية حسب مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٥م، عندما اتفقت دول أوروبا على تقسيم قارة إفريقيا إلى أكثر من خمسين دولة، مما شتّت وفتّت القبيلة الواحدة بين عدة دول، ونشر روح العداوة بين مكوّنات الدولة الواحدة، والتي تتكون وفق هذا المخطط من عدة قوميات وعرقيات وإثنيات وأديان.

ونتج عن ذلك: انتشار الحروب والصراعات بين أبناء الدولة الواحدة؛ مما تسبب في غياب السّلْم والأمن، وجرّها إلى التأخّر في مجال التنمية، وصارت القارة من أفقر القارات، وعمّها الجهل والتخلّف بيد المرتزقة وأصحاب المصالح الشخصية والفئوية من أبنائها الذين شاركوا في الصراعات، وكذلك بسبب تلك القوى الخارجية التي لا ترغب في أن تنال القارة الإفريقية أيّ قسطٍ من الاستقرار والتنمية، حتى أصبحت كثيرٌ من دول القارة تتدرج تحت مفهوم: (الدول الهشة) وفق المعايير الدولية، والتي آخرها تقرير مؤشّر الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م، وهو تقريرٌ سنويٌّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية، بمشاركة مجلة السياسة الخارجية Foreign policy.

بيد أننا بدأنا نلاحظ بروز محاولاتٍ من أبناء القارة المخلصين؛ لتغيير الوضع القائم إلى الأفضل؛ عن طريق التحوّل والتداول السّلمي للحكم في بعض الدول، وكذلك الدعوات الفردية - والجماعية أحياناً - من المثقفين والعلماء والسّاسة في بعض البلدان لتعزيز ثقافة السّلْم والأمن، وبالتالي السعي للأخذ بيد القارة للنهوض والاستقرار والتطوّر والتنمية. لذا نحن بأمسّ الحاجة لفتح ملف الصراعات والحروب في إفريقيا، وعلاقة ذلك بحالة الاستقرار والأمن فيها، ومن ثمّ مصير القارة ومستقبلها؛ من حيث النهوض، والخروج من ربقة التبعية والذلّ والاستغلال وسرقة مقدّراتها وثرواتها.

هذا الملف.. تقوم مجلة قراءات إفريقية بطرحه من خلال المحاور الآتية:

- الدولة الهشّة في إفريقيا.. في ضوء علم الاجتماع السياسي.
- صراع الهوية في إفريقيا.. التأرجح بين القبيلة والدولة.
- دور المؤسسات الدولية والمحلية في تسوية الصراعات في إفريقيا.
- نظرات تقييمية في التحوّل الديمقراطي والتعددية في إفريقيا.
- دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السّلْم والأمن في إفريقيا.

الدولة الهشّة في إفريقيا.. في ضوء علم الاجتماع السياسي:

(عالمية المفهوم وإفريقية التطبيق)

دراسة في تقرير 2015

د. السيد علي أبو فرحة

يُعدّ مصطلح (الدولة الهشّة fragile state) أحد المصطلحات شائعة التداول في السياسة الدولية على المستوى الأكاديميّ والإعلاميّ والمهني، وهو مصطلحٌ مركّب، يعبّر عن أوجهٍ عدّة، اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية، لوصف حالة «الهشاشة fragility» التي تعانيها دولةٌ ما.

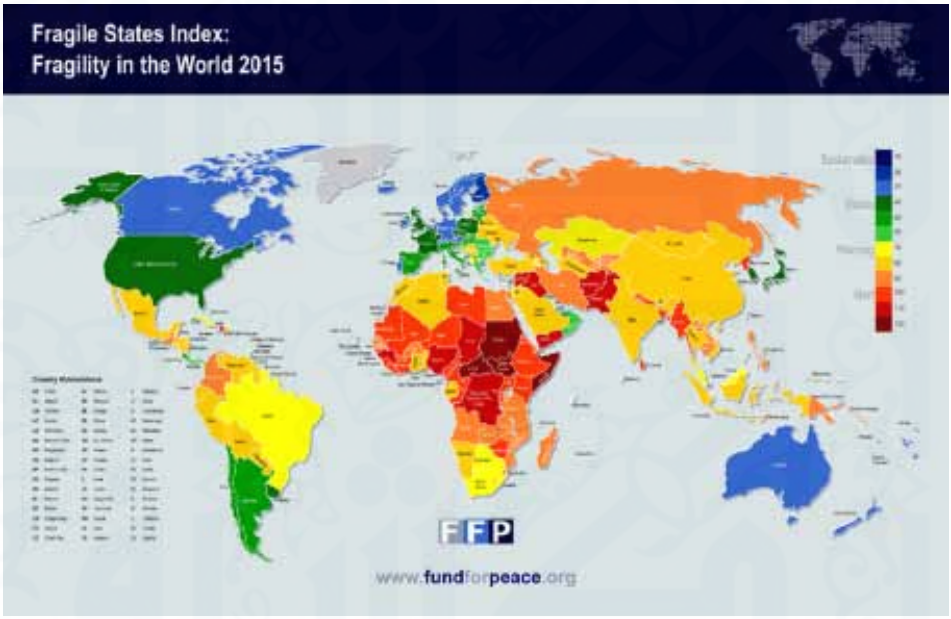

المصدر: تقرير الدول الهشّة ٢٠١٥م، مؤسسة صندوق السلام

ويُعدّ استخدام المصطلح من قبل المؤسسات التنموية الدولية أحد أهم تلك الاستخدامات، لما قد يضفيه استخدامها له من التفاتٍ دوليٍّ للدولة الموصوفة به، ومن ثمّ يفتح باب التدخل الدولي لاحقاً بمستوياته المختلفة.

وقد صاحب استخدام هذا المصطلح استخداماتٌ سياسيةٌ عدّةٌ له، تُفسّر وفقاً لموقع المتابع لها، وخلفيته الفكرية، لذا يرى عددٌ من الباحثين الغربيين أنّ تفسيراته المختلفة تفرض التحفّظ والحيطة في استخدامه[١].

المؤشرات السياسية والعسكرية ترجّح اتجاه الدول نحو مستويات متقدمة من الهشاشة

وتهدف هذه الدراسة، بمناسبة العدد السابع والعشرين من مجلة قراءات إفريقية المعني بحالة السلم والأمن في إفريقيا، إلى محاولة عرض هذا المصطلح لبيان المقصود به، ومؤشراته المختلفة، ومن ثمّ بيان موقع الدول الإفريقية من هذه المؤشرات.

التعريف بالدول الهشّة:

في البداية وجد مصطلح «الدول الهشّة» استخدامه الرائج من قِبل المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

(١) Sonja Grimm, Nicolas Lemay-Hebert and Olivier Nay, «Fragile states: introducing a political concept» Third world Quarterly, Vol. 35, NO.2, 197-209, Via Li) Routledge: 2014)
:nk
lhttps://www.academia.edu/6523718/_Fragile_States_Introducing_a_Political_Concept

والتنمية، والمنظمات المعنية بالأوضاع المعقدة في الدول التي تعاني مشكلات جوهرية.

ويُعدّ اصطلاح «الدول الهشّة» من المصطلحات غير المتماسكة نظرياً، فعلى الرغم من وجود أبعادٍ شائعة الاستخدام للاستدلال على هشاشة الدول، منها: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات، فإنه لا يوجد تعريفٌ متماسكٌ متفقٌ عليه بين مختلف المعنيين بهذا المصطلح، وعليه تستخدم المنظمات الدولية المختلفة مقاييس مختلفة ومتباينة، وبصفةٍ عامّة تشترك تلك المقاييس في أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات، ومؤشرات أخرى متصلة بمخاطر اندلاع الصراعات.

ويمكن نظرياً رصد عدة تعريفات للدولة الهشّة:

١ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرّف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدولة التي لديها قدرة ضعيفة على القيام بالوظائف الرئيسية للحكم الرشيد»[١]، وكذا «تتصف بقدراتٍ محدودةٍ فيما يخصّ تطوير علاقات بنائية متبادلة مع مجتمعها».

ويؤخذ على هذا التعريف: عدم اهتمامه بالأبعاد السياسية والاجتماعية التي لها دورٌ رئيسٌ في جعل دولة ما فاشلة، ويُعزى ذلك إلى أن تلك المنظمة تركّز - بحكم نطاق عملها - على الأبعاد الاقتصادية أكثر من غيرها.

٢ - صندوق النقد الدولي: يعرّف «الدولة الهشّة» سلباً؛ بتعريف نقيضتها، وهي: الدولة الوظائفية functioning state، والتي يصفها بأنها: «الدولة القادرة على أداء عشر وظائف رئيسية؛ على رأسها الوظيفة الكلاسيكية للدولة، وهي الاحتكار الشرعيّ لوسائل العنف أو القهر داخل المجتمع، ويأتي لاحقاً لها وظائف إدارة الموارد المالية العامّة للدولة بصورةٍ رشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري، إدارة خدمات البنية الأساسية في الدولة، وكذا وظيفة تعدّد اقترابات الدولة في إنفاذ حكم القانون، وكذا خضوع النخبة الحاكمة نفسها لحكم القانون، وكيفية إدارة النخبة الحاكمة لمقدرات الدولة، فالدولة الوظائفية هي التي تعمل آلياتها بكفاءة على المستوى الفرديّ والجماعي».

وبالنقيض تُعرف «الدولة الهشّة» وفقاً لفهم صندوق النقد الدولي السابق بأنها: تلك الدولة التي لا تقدّم الخدمات المطلوبة منها لسكانها بشكلٍ فعّالٍ، وذلك في واحدةٍ أو أكثر من الوظائف السالفة الذكر[٢].

٣ - البنك الدولي: يعرّف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثّل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي قد تؤهلها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراعٍ داخليٍّ في الماضي القريب، وتعاني من انخفاضٍ الدخل أيضاً»[٣].

---

(١) States of Fragility 2015: A New Approach to Fragility Post-2015States of Fragility 2015: A New Approach to Fragility Post-2015, via: http://www.oecd.org/dac/governance-peace/conflictandfragility/rf.htm

(٢) IMF Survey Magazine: IMF Survey Interview: Security, Stability Measures needed to fix Fragile states, 29 March 2013, via link: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2013/INT032913A.htm

(٣) Operational Approaches and Financing in

التمييز بين «الدول الهشة» و «لحظات الهشاشة»:

يرى باحثون ضرورة التمييز في اصطلاح الهشاشة بين «الدول الهشة» و «لحظات الهشاشة fragile moments» في دولةٍ ما، وذلك بين الدول التي تعاني اختلالات جوهرية، وبين الدول التي تعاني اختلالات مؤقتة، خصوصاً إبان العمليات الانتقالية داخل الدولة، ولكنها سرعان ما تتجاوزها[1].

تعريف الباحث:

يرى الباحث أنه يمكن وصف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدولة التي لديها قابلية واسعة وعميقة (جغرافيّاً وقطاعيّاً) للتأثّر بأزمةٍ ما بشكلٍ مستمرٍّ لفترةٍ زمنيةٍ تتطلب تدخّلاً هيكليّاً لتجاوزها، يستغرق عدة سنوات»، وذلك تمييزاً عن حالات الهشاشة التي قد تصيب قطاعاً ما في الدولة أو منطقةٍ جغرافيةٍ ما بشكلٍ طارئٍ أو لفترةٍ زمنيةٍ مؤقتة، والتي يمكن وصفها بلحظات الهشاشة.

الدول الإفريقية بين مؤشرات التقارير الدولية عن (الدولة الهشّة) وتعقيدات الواقع الراهن:

أحد أهمّ التقارير الدولية التي تصدر في موضوع الدول الهشّة هو (تقرير مؤشّر الدول الهشّة)، وهو تقريرٌ سنويٌّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية[2]، وتشاركها مجلة السياسة الخارجية Foreign policy واسعة الانتشار، وتستند له العديد من المؤسّسات البحثية والمهنية حول العالم.

ويضمّ التقرير ترتيباً لعدد ١٧٨ بلداً حول العالم، مستنداً في ترتيبه لتقييم مستويات الاستقرار في تلك الدولة من ناحية، والضغوط التي تواجهها من ناحيةٍ أخرى، وذلك لتقدير احتمالات الصراع في تلك البلدان.

تعريف (تقرير مؤشّر الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م):

التقرير السنويّ لهذا العام هو الإصدار الحادي عشر، ويعتمد هذا الإصدار على المقارنة بين البيانات المتوافرة في الفترة من ١ يناير ٢٠١٤م، وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، مع الإشارة إلى أنّ البيانات اللاحقة لهذا التاريخ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥م لا يتمّ تغطيتها في تقرير عام ٢٠١٥م محلّ العرض.

أهمية إصدار التقرير:

وفقاً للجهة التي تصدره؛ فإنّ أهمية التقرير تُجمل في: أنّ الدول الهشّة والضعيفة تمثّل

(١) Seth Kaplan, «Identifying Truly Fragile States», The Washington Quarterly, 2014, p 53, via link: https://twq.elliott.gwu.edu/sites/twq.elliott.gwu.edu/files/downloads/Kaplan_PDF.pdf

Fragile states, International Development Association, Operational policy and country services and resource mobilization department, June 2007, via link: http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/IDA15FragileStates.pdf

(٢) مؤسسة صندوق السلام Fund for Peace: هي مؤسسةٌ دوليةٌ بحثيةٌ وتعليميةٌ مستقلةٌ وغير حزبية، مقرّها واشنطن العاصمة، تتلقى دعماً وتمويلاً من صندوق الأمم المتحدة، تهدف من عملها إلى محاولة منع الصراعات العنيفة، وتدعيم الأمن المستدام، وتقوم بذلك من خلال توفير الإنتاج البحثيّ والتدريب والتعليم، والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في هذا الشأن، وكذا تعمل على المساهمة في بناء الجسور بين الفاعلين المتنوعين داخل مجتمعاتهم، وتهدف إلى تنمية الأدوات التكنولوجية المبتكرة لصنّاع السياسات العامّة في هذا الشأن، كما أنّ دورها يُعدّ رائداً في التقدير والإنذار المبكر للعنف في أية منطقة، وتركّز المؤسّسة على المشكلات المتصلة بضعف الدول وإخفاقها، وهدفها إجمالاً هو: تقديم أدوات واقترابات عملية لصنّاع القرار حول العالم لتخفيف حدّة الصراع، وذلك حسب وصف المؤسسة لذاتها من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي.

تحديّاً أمام المجتمع الدولـيّ في ظلّ الترابط والتفاعل بين دول العالم، وذلك بسـبب عولمة الاقتصاد وعولمة نُظـم تكنولوجيا المعلومات، والأمن، وعليه: فإنّ تداعيات هشاشـة دولةٍ ما لا تنحصـر بالضرورة في المسـتوى الداخليّ والمحلي، وإنما تمتد لتشمل دول الجوار، وما هو أبعد منها أيضاً، ويكون من ضمن تلك التداعيات اتساع دائرة العنف[١].

منهاجية التقرير:

تقوم على تقدير مؤشّرات، عددها اثنا عشر مؤشّراً، يتضمّن كلٌّ منها ما يربو على مائة مؤشّر فرعي.

وتُقسّـم دول العالـم وفقـاً لتقديـر تلك المؤشـرات بها إلى ألـوانٍ متدرّجة، تصف كلّ مجموعـة ألوان منها حالـة الدولة، وذلك على مقياس من ١٠ وحتى ١٢٠، لوصف حالة الدولة وتقديرها، حيث يقسّم إلى أربعة مستويات، هي:

١ – حالة الاسـتدامة: (ثـلاث درجات من اللـون الأزرق؛ لتصف حالة: المسـتدام للغاية، ومستدام جدّاً، ومستدام).

٢ – حالة الاسـتقرار: (ثـلاث درجات من اللون الأخضر؛ لتصف حالة: المسـتقر للغاية، ومستقر جدّاً، ومستقر).

٣ – تقديـر الحذر: (ثلاث درجات من اللون الأصفر، وهي: منخفض الحـذر، حذر، وحذر للغاية).

٤ – تقدير الإنذار: (ثلاث درجات من اللون الأحمر، وهي: إنذار، وإنـذار عالٍ، وإنذار عالٍ جدّاً).

فيبدأ المقياس من (١٠ حتى ٣٠) بدرجاتٍ متفاوتـةٍ من اللـون الأزرق لوصف حالة الدولة بأنهـا «مسـتدامة»، أما مـن (٤٠ – ٦٠) فهي درجات متفاوتة من اللون الأخضر لوصف حالة الدولة بأنها «مسـتقرة»، أما مـن (٧٠ – ٩٠) ذات اللون الأصفر بمسـتوياته المختلفة وصولاً للبرتقالي كتقدير لحالة «الحذر» بشـأن الدول الواقعـة في هذا المجال، وأخيـراً التقدير من (١٠٠ إلـى ١١٠) لتقدير حالة «الإنذار» بشـأن الدول الواقعة في هذا النطاق[٢].

تصنيف المؤشرات:

وتُصنّـف تلـك المؤشـرات إلـى ثـلاث مجموعات: (مجموعة المؤشرات الاجتماعية)، (مجموعة المؤشـرات الاقتصادية)، (مجموعة المؤشرات السياسـية والعسكرية)، وكلّ مؤشّر داخل كلّ مجموعة يضمّ مؤشرات فرعية أخرى، كما يوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم (١)

المصدر: تصميم الباحث، وفقاً لمؤشرات تقرير الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م.

من الشكل السابق يتضح أنّ:

مجموعة المؤشـرات السياسية والعسكرية تشـمل ٦ مؤشـرات، يضمّ كلٌ منها مؤشـرات فرعية:

أ – شرعية الدولة: يُعنى هذا المؤشر بقياس وتقدير مستويات الفساد ونقص نسب التمثيلية داخل الحكومة، ومؤشـرات الكفاءة الحكومية،

(١) Fragile States Index 2015, Fund for peace organization, 2015, p 16.

(٢) Fragile States Index 2015, Ibid, p 5.

والمشـــاركة السياســـية، والعملية الانتخابية، ومستوى الديمقراطية، ومعدلات الاقتصاد غير المشـــروع، وتجارة المخـــدرات، والاحتجاجات والمظاهرات، وأخيراً تنازع القوى داخل النظام السياسي.

ب – الخدمـــات الحكوميـــة: يهـــدف إلى قياس مدى قيام الدولة بدورٍ رئيسٍ في مســـائل صياغة السياســـات ومستوى الجريمة، والأمّية، والمياه والصـــرف الصحي، والبنيـــة التحتية، وجودة الرعاية الصحية، والخدمات التليفونية، والإنترنـــت، ومؤشّـــر الاعتماد علـــى الطاقة، والطرق.

ج – حقوق الإنســـان وحكم القانون: يهدف إلى رصـــد وتقدير مؤشـــرات حرية الصحافة، والحريات المدنية، والحريات السياسية، وتهريب البشـــر، والســـجناء السياســـيين، والاحتجاز، والاضطهاد الديني، والتعذيب، والإعدام.

د – المؤشـــر المتصل بالجهاز الأمني داخل الدولة: يهدف إلى تقديـــر مدى احتكار الجهاز الأمني للاســـتخدام الشـــرعي للقوة، لأنّ تنازع جماعات أخرى داخل المجتمع لاحتكار الجهاز الأمني للقوة يطعن في مســـوّغ قيام الدولة وفقاً لفلســـفة العقد الاجتماعي، ويضمّ هذا المؤشر مؤشـــرات فرعية أخرى، هي: مستوى الصراع الداخلـــي، ومدى انتشـــار الأســـلحة الصغيرة، وأعمال الشـــغب والاحتجـــاج، والوفيات نتيجة الصراعـــات الداخليـــة، ومؤشـــر الانقلابات العسكرية، والنشاط التمردي، مستويات التشدد وما يترتب عنه من اقتتال حال الاشتباك، وعدد التفجيرات، والسجناء السياسيين.

هـ – تفتت وتشرذم النّخب داخل الدولة: في حالة وصول النّخب المحلية والوطنية لحالة من التناقض وانسداد الأفق، بسبب سياسات حافة الهاوية المتخـــذة من قبلهم لتحقيق مكاســـب سياسية تؤدي لهشاشة الدولة بالضرورة، ويكون قيـــاس هذا المؤشـــر عبر الاعتبـــار لمعدلات صراعات القوى، وعدد المنشـــقيين، والتنافس السياسي، ومدى وجود انتخابات معيبة.

و – مؤشر التدخل الدولي: ويُقاس من خلال تقدير حجم المساعدات الخارجية، ووجود قوات حفظ الســـلام، أو وجود مهـــام للأمم المتحدة بها، والتدخل الدولي العســـكري، والمقاطعات، ومعدلاتها الائتمانية دولياً[1].

مجموعـــة المؤشـــرات الاقتصاديـــة تضم مؤشرين:

أ – التنميـــة الاقتصاديـــة المتفاوتة: يهدف لتقدير التفاوت الإثنـــي والجهوي، والديني في التنميـــة الاقتصادية، عبر رصد تكوين وشـــكل نســـبة الـ ١٠٪ من السكان التي تتشارك الدخل الأعلى، وكذا نسبة الـ ١٠٪ التي تتشارك الدخل الأقلّ في المجتمع، ونســـبة ســـاكني المناطق العشوائية، ونسبة توزيع الخدمات بين المناطق الريفيـــة والحضرية، وأخيراً مؤشـــر تحســـين مستويات الوصول للخدمات العامّة.

ب – الفقـــر والتداعـــي الاقتصادي: يهدف إلى تقدير معدلات الفقر والتداعي الاقتصادي، ومدي قدرة الدولة علـــى تقليل الفجوة بين مَن يملكون ومَن لا يملكون، وذلك برصد مؤشـــرات فرعية هي معـــدلات العجز الاقتصادي، والدَّين الحكومي، والبطالة، وتشـــغيل الشباب، والقوة الشـــرائية، ونصيب الفرد من الناتـــج المحليّ الإجمالـــي، ومعـــدل النمو في الناتـــج المحلي الإجمالي، وأخيراً التضخم.

المؤشرات الاجتماعية تضمّ أربعة مؤشرات رئيسة:

أ – مؤشـــر الضغوط الديموغرافية: يُقصد

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, p 17.

بهـا الضغوط على السـكان بسـبب الكوارث الطبيعية، والبيئية، والأوبئـة، والتلوث، ونقص الطعام، ونقص المياه، والنموّ السـكاني، وسوء التغذية، زيادة معدلات الشباب بالمقارنة بباقي السكان، ومعدل الوفيات.

ب – مؤشـر النـزوح واللجـوء: ومـا يحمله من تهديـدات أمنية كامنة، ويركز هذا المؤشـر على مسـتويات النزوح، ومعسـكرات اللاجئين، ومعسـكرات النازحين داخليّاً، والأوبئة المرتبطة بالنـزوح، ونصيب الفرد مـن اللاجئين، ونصيب الفرد من النازحين، وأخيراً القدرة على الاستيعاب.

ج – مؤشـر شكاوى الجماعات: ويهدف إلى قياس مستويات التمييز والعنف الإثني، وغياب القوة، والعنـف الطائفي، والعنـف المذهبي، والعنف الديني، وذلك حـال وجود تنازع وتوتر بين الجماعات داخل دولة ما.

د – مؤشـر هجرة رأس المال البشـري، أو هجـرة العقول: ويُقاس من خـلال تقدير رأس المال البشري، ونصيب الفرد من هجرة العقول، ومعدل هجرة المواطنين المتعلمين.

موقع الدول الإفريقية على مؤشر الهشاشة عالميّاً:

جدول رقم (١) يوضح الدول الإفريقية الهشة وفقاً للمؤشرات الفرعية[1].

وبالنظـر في وجود الدول الإفريقية، في كلّ مستوى من مسـتويات الإنذار في هذا المؤشر وفقاً لتقرير ٢٠١٥م، يتضح ما يأتي:

المستوى الأول من الإنذار:

توجد ١٦ دولة إفريقية من أصل ٢٢ دولة؛ وفقاً للمسـتوى الأول من الإنذار (وهو أقل مسـتويات الإنذار خطورة)؛ بنسبة ٧٢,٧٢٪، وهي كالآتي:

جدول رقم (٢)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الأول من الإنذار (وهو أقل مستويات الإنذار خطورة)؛ فقاً لتقرير الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
مصر	٣٨	٩٠,٠
رواندا	٣٧	٩٠,٢
جمهورية الكونغو	٣٣	٩٠,٨
سيراليون	٣١	٩١,٩
مالي	٣٠	٩٣,١
الكاميرون	٢٨	٩٤,٣
موريتانيا	٢٦	٩٤,٩
ليبيا	٢٥	٩٥,٣
إريتريا	٢٤	٩٦,٩
أوغندا	٢٣	٩٧,٠
ليبيريا	٢٢	٩٧,٣
كينيا	٢١	٩٧,٤
إثيوبيا	٢٠	٩٧,٥
النيجر	١٩	٩٧,٨
بوروندي	١٨	٩٨,١
غينيا بيساو	١٧	٩٩,٩

يتضح من الجدول السابق:

– أنّ دولاً عربية إفريقية أربعة، هي: (مصر وموريتانيـا وليبيا وإريتريا) تحتل مواقع مختلفة فـي هذا التقرير، وهـي: (٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٨) على التوالي.

– أنّ باقي الدول الإفريقية تتوزع بين شرق القـارة، ككينيا وأوغندا، وغربهـا، كالكاميرون وغينيا بيساو وليبيريا، بالإضافة لمنطقة ساحل الصحراء الكبرى، كالنيجر ومالي.

– أنّ الـدول الإفريقية تحتلّ معظم المواقع

(١) المؤشرات الفرعية: مؤشر (الضغوط الديموغرافية DR)، (اللاجئين والنازحين REF)، (شكاوى الجماعات GG)، (هجرة العقول HF)، (التنمية الاقتصادية المتفاوتة UED)، (الانهيار الاقتصادي والفقر ECO)، (شرعية الدولة SL)، (الخدمات العامة PS)، (حقوق الإنسان وحكم القانون HR)، (الأمن SEC)، (تشرذم النخبة FE)، (التدخل الدولي EXT).

The Indicators		DP – REF – GG- HF-UED –ECO–SL-PS - HR - SEC –FE-EXT= TOTAL													
Very High Alert															
١		South Sudan	٩,٨	١٠,٠	١٠,٠	٦,٩	٨,٨	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١١٤,٥
٢		Somalia	٩,٦	٩,٨	٩,٥	٩,٢	٩,٠	٩,١	٩,٣	٩,٣	١٠,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٥	١٤,٠١
٣		Central .African Rep	٨,٤	١٠,٠	٩,٦	٦,٩	٩,٧	٨,٣	٩,٥	٩,٩	١٠,٠	٩,٨	١٠,٠	٩,٨	١١١,٩
٤		Sudan	٨,٧	١٠,٠	٩,٧	٨,٨	٧,٩	٨,٦	٩,٦	٨,٨	٩,٦	٩,٥	٩,٨	٩,٨	١١٠,٨
High Alert															
٥		Congo (D.R)	٩,٥	٩,٤	٩,٥	٧,١	٨,٨	٧,٩	٩,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٨	١٠٩,٧
٦		Chad	٩,٧	١٠,٠	٨,٢	٨,٦	٩,١	٧,٨	٩,٣	٩,٧	٩,٤	٨,٨	٩,٥	٨,٣	١٠٨,٤
١٠		Guinea	٩,٠	٨,٧	٨,٧	٧,٢	٧,٦	٩,٢	٩,٩	٩,٨	٨,٢	٨,٩	٩,٦	٨,١	١٠٤,٩
١٤		Nigeria	٨,٨	٧,٥	٩,٩	٧,١	٨,٨	٧,٦	٩,١	٩,١	٨,٨	٩,٩	٩,٨	٦,٠	١٠٢,٤
١٥		Cote dIvoire	٨,١	٩,٠	٨,٧	٦,٧	٧,٩	٧,١	٨,٥	٩,٠	٧,٩	٨,٣	٩,١	٩,٧	١٠٠,٠
١٦		Zimbabwe	٨,٧	٨,٤	٧,٨	٨,٠	٨,١	٨,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٣	٧,٩	٩,٧	٧,٦	١٠٠,٠
Alert															
١٧		Guinea Bissau	٨,٢	٧,٨	٥,٧	٨,٥	٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٢	٧,٢	٨,٨	٩,٦	٨,٨	٩٩,٩
١٨		Burundi	٩,٢	٩,٠	٨,٠	٦,٨	٧,٧	٨,٥	٨,٤	٨,٣	٨,٢	٧,٧	٧,٩	٨,٤	٩٨,١
١٩		Niger	٩,٦	٧,٩	٧,٥	٦,٩	٨,٤	٨,٢	٧,٥	٩,٣	٦,٨	٨,٧	٨,٩	٨,١	٩٧,٨
٢٠		Ethiopia	٩,٢	٩,٤	٨,٥	٧,٠	٧,١	٦,٩	٧,٤	٨,٦	٨,٥	٨,٤	٨,٦	٧,٩	٩٧,٥
٢١		Kenya	٩,٠	٨,٣	٩,٠	٧,٥	٨,٣	٧,٥	٨,١	٧,٩	٦,٥	٨,٤	٨,٩	٨,٠	٩٧,٤
٢١		Liberia	٩,٥	٩,٢	٦,٢	٦,٦	٨,٣	٨,٦	٧,٣	٩,٧	٦,٧	٦,٩	٨,٣	١٠,٠	٩٧,٣
٢٣		Uganda	٨,٩	٨,٨	٨,٧	٧,٣	٧,٣	٧,٠	٨,٠	٨,٣	٧,٩	٧,٦	٨,٩	٨,٣	٩٧,٠
٢٤		Eritrea	٨,٨	٧,٨	٦,١	٧,٦	٧,٢	٨,٣	٩,١	٨,٧	٩,٣	٧,٧	٨,١	٨,٢	٩٦,٩
٢٥		Libya	٥,٤	٧,٤	٧,٨	٦,٤	٦,١	٨,٠	٩,٨	٧,٥	٩,٠	٩,٣	٩,١	٩,٥	٩٥,٣
٢٦		Mauritania	٨,٦	٨,٥	٦,٩	٦,٣	٧,١	٨,٠	٧,٩	٨,٩	٨,٠	٧,٤	٨,٨	٨,٥	٩٤,٩
٢٨		Cameroon	٨,٠	٧,٨	٨,١	٧,٥	٧,٨	٦,٢	٨,٤	٨,٨	٨,٠	٧,٦	٩,١	٧,٠	٩٤,٣
٣٠		Mali	٩,١	٧,٨	٧,٦	٨,٤	٧,٤	٨,٢	٦,٠	٩,٠	٦,٧	٨,٧	٤,٩	٩,٣	٩٣,١
٣١		Sierra Leone	٩,٥	٨,٢	٦,٢	٨,٤	٨,٨	٨,٧	٦,٩	٩,٣	٥,٦	٤,٨	٧,٧	٧,٨	٩١,٩
٣٣		Congo Republic	٧,٨	٨,٣	٦,٦	٦,٨	٨,٢	٦,٤	٨,٧	٩,١	٧,٩	٦,٧	٦,٧	٧,٦	٩٠,٨
٣٧		Rwanda	٨,٠	٧,٩	٨,٨	٧,٥	٨,٢	٦,٣	٦,٥	٧,٣	٧,٧	٦,٢	٨,٠	٧,٨	٩٠,٢

٣٨		Egypt	٧,١	٦,٧	٨,٧	٤,٧	٦,٥	٨,١	٨,٧	٥,٤	٩,٨	٨,٢	٩,٠	٧,١	٩٠,٠
High Warning															
٣٩		Burkina Faso	٩,١	٧,١	٥,٠	٦,٩	٨,١	٧,١	٨,١	٨,٩	٦,٢	٧,٤	٧,٨	٧,٥	٨٩,٢
٤٠		Djibouti	٨,٢	٧,١	٦,٦	٥,٨	٧,٨	٧,٤	٧,٦	٧,٨	٧,٢	٦,٩	٧,٣	٨,٤	٨٨,١
٤١		Angola	٨,٧	٧,٦	٧,٣	٦,٠	٩,٦	٥,٦	٨,٣	٨,٩	٧,٣	٦,٠	٧,٢	٥,٦	٨٨,١
٤٥		Mozambique	٨,٧	٥,٠	٥,٩	٧,٤	٨,٦	٧,٨	٧,٢	٩,٠	٦,١	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٨٦,٩
٤٧		Togo	٨,٠	٧,١	٤,٥	٧,٣	٨,١	٦,٨	٨,١	٨,٦	٧,٢	٧,٠	٧,٦	٦,٥	٨٦,٨
٤٨		Swaziland	٨,٥	٤,٩	٣,٧	٦,٩	٨,١	٩,٣	٨,٥	٧,٥	٨,٥	٦,٠	٦,٨	٧,٦	٨٦,٣
٥١		Gambia	٨,٢	٦,٤	٣,٧	٧,٧	٧,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٧	٨,٦	٦,٠	٦,٨	٧,٥	٨٥,٤
٥٣		Zambia	٩,٤	٦,٩	٥,٧	٧,٨	٨,٦	٧,٧	٧,٤	٧,٦	٦,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٦	٨٥,٢
٥٤		Equatorial Guinea	٧,٧	٣,٣	٦,٣	٦,٠	٩,٠	٥,٢	٩,٨	٧,١	٩,٧	٧,٠	٨,٢	٥,٥	٨٤,٨
٥٥		Laos	٧,١	٥,٦	٦,٣	٧,٤	٦,٩	٥,٥	٩,٠	٧,٧	٨,١	٦,٠	٨,٣	٦,٦	٨٤,٥
٥٦		Madagascar	٨,٥	٣,٩	٤,٦	٦,١	٨,٥	٧,٦	٧,٢	٩,١	٦,١	٧,١	٧,٦	٧,٣	٨٣,٦
٥٧		Papua New Guinea	٧,٣	٤,٦	٦,٣	٧,١	٩,٠	٦,٢	٦,٩	٨,٧	٦,٦	٦,٩	٧,١	٦,٧	٨٣,٤
٥٩		Comoros	٧,٦	٤,٥	٥,٠	٧,٨	٧,٠	٨,٠	٦,٨	٨,٠	٦,١	٧,٢	٧,٥	٧,٨	٨٣,٣
٦٠		Senegal	٨,٠	٧,٨	٦,٣	٧,٤	٧,٣	٧,٣	٥,٥	٧,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٦,٥	٨٣,٠
٦٣		Tanzania	٨,٨	٦,٤	٥,٧	٧,٠	٧,٠	٦,٧	٦,٠	٨,٧	٦,٠	٥,٥	٥,٧	٧,٣	٨٠,٨

المصدر: تقرير الدول الهشّة ٢٠١٥م.

في تلك الفئة؛ مما يُشـــير إلى أنّ مختلف أقاليم القارة تعاني الهشاشـــة، وأنـــه لا يوجد إقليم لا يضمّ دولة تتسم بالهشاشة[١].

المستوى المتوسط من الإنذار:

أما نســـبة الدول الإفريقية في المســـتوى المتوســـط من الإنذار، أو «الإنذار العالي» وفقاً لتقرير ٢٠١٥م، فهي: ٥٠٪؛ بإجمالي عدد ٦ دول إفريقية من أصل ١٢ دولة، وهي كالآتي:

جدول رقم (٣)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الثاني من الإنذار (الإنذار العالي وهو المستوى الثاني من الخطورة) وفقاً لتقرير مؤشر الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
كوت ديفوار	١٥	١٠٠,٠
زيمبابوي	١٥ مكرر	١٠٠,٠
نيجيريا	١٤	١٠٢,٤
غينيا	١٠	١٠٤,٩

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, p 7.

تشاد	٦	١٠٨,٤
الكونغو الديمقراطية	٥	١٠٩,٧

بالنظر في الجدول السابق يتضح:

– أنّ دول إفريقيا تحجز نصف مقاعد هذه الفئة، وهي فئة الدول ذات الإنذار العالي على مؤشّر الهشاشة.

– وتشير قراءة هذا الجدول إلى وجود دولة إفريقية تعدّ من الدول المؤثّرة في إقليمها ضمن دول تلك الفئة، وهي نيجيريا.

– ويتضح أيضاً أنّ دول هذه الفئة تتوزع على إقليمَين فقط، هما: إقليم شرق القارة وغربها.

المستوى الأخطر من الإنذار:

أخيراً المستوى الأخطر في مؤشّر الهشاشة (الإنذار العالي جدّاً أو الأكثر خطورة)، يضمّ أربع دولٍ كلها إفريقية، بنسبة ١٠٠٪، وهي كالآتي:

جدول رقم (٤)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الثالث من الإنذار (الإنذار العالي جداً أو الأكثر خطورة) وفقاً لتقرير مؤشر الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
السودان	٤	١١٠,٨
جمهورية إفريقيا الوسطى	٣	١١١,٩
الصومال	٢	١١٤,٠
جنوب السودان	١	١١٤,٥

المصدر: تم استخراج تلك الجداول وتجميعها من قوائم تصنيف الدول الهشّة؛ وفقاً لمستوى الإنذار بها بالتقرير السنوي للدول الهشّة لعام ٢٠١٥م.

بقراءة الجدول السابق يتضح:

– أنّ منطقة حوض النيل وشرق القارة تحتل مقاعد فئة الأكثر خطورة على مستوى الإنذار، أو كما يصفها التقرير بأنه: «مستوى الإنذار العالي جدّاً»، متغلبة في ذلك على باقي دول القارة، وبخاصة منطقة ساحل الصحراء الكبرى التي شهدت زخماً كبيراً في السنوات السابقة؛ بسبب التدخل العسكري الدولي والانقلابات العسكرية بدولها.

ويتضح من قراءة المؤشرات السابقة وترتيب الدول المشار إليه سلفاً:

– أنّ اتساع دائرة العنف وغياب الأمن والاضطرابات تُعد من المؤشرات ذات الثقل في حجز مقعد متقدّم لدولة إفريقيا الوسطى على مؤشّر هشاشة الدول[1]، والتي كانت تحتل المرتبة التاسعة وفقاً لتقرير عام ٢٠١٣م، أي مع بداية الاضطرابات بها، وهو ما جعل تلك الدولة محلّ اهتمام تقرير هذا العام في تلك الفئة.

– أما نيجيريا: فكانت محلّ اهتمام من تقرير الهشاشة هذا العام فيما يخصّ فئة الدول ذات الإنذار العالي، حيث يفسّر التقرير ترتيبها بسبب تعقّد وتراكبية الصراع في نيجيريا، حيث يتداخل فيه مسببات عدّة، كالفقر، وعدم المساواة، ... إلخ، ويأتي في قلب كلّ ذلك الصراع في دلتا نهر النيجر، ولعل اهتمام التقرير بتحليل الوضع في نيجيريا إنما يعود لكون نيجيريا دولة إقليمية محورية في القارة، وانفجار الأوضاع داخلها، أو احتمالية ذلك، ستنال بلا شك من نطاقٍ إقليميٍّ واسع.

– ويُشير التقرير أيضاً إلى أنّ أزمات الصحة في غرب إفريقيا هي ما ساهمت في

(١) توماس فيسي: لماذا انزلقت إفريقيا الوسطى إلى العنف، "بي بي سي عربية"، ١٤ ديسمبر ٢٠١٣م، عبر الرابط الآتي: http://www.bbc.com/arabic/car_violence_131213/12/worldnews/2013

حفظ مكان متقدّم بصورةٍ ما لدول غرب إفريقيا على مؤشّر الهشاشة.

- كما يفرد التقرير بالتحليل وضعية كينيا المتقدمة في التقرير على الرغم مما تُوصف به كينيا في السنوات الأخيرة من كونها أحد أقوى الأسواق نموّاً في إفريقيا، وتتصف بالاستقرار النسبي، إلا أنّ تنامي مشكلاتها الداخلية في السنوات الأخيرة وراء موقعها المتقدّم في التقرير، وتتمثل مظاهر تلك المشكلات في تنامي أعداد اللاجئين إليها من دول الجوار، وتعرضها لهجمات إرهابية من قبل تنظيمات صومالية[١].

هل هناك دولة غير هشة في إفريقيا:

بعد التحليل السابق للدول الإفريقية، وفقاً لدرجة هشاشتها في التقرير السابق، قد يثور تساؤل، وهو: هل هناك مساحة غير هشّة في القارة الإفريقية؟

وبالنظر يتضح أنه لا توجد دولة إفريقية واحدة وفقاً للمؤشّر السالف لا تقع في مساحات الخطر على مؤشّر الهشاشة، فكلّ الدول الواقعة في مساحات الاستدامة والاستقرار وعدم الهشاشة إما دول أوروبية أو أمريكية بقارتيها أو آسيوية، أما باقي الدول الإفريقية التي لا تقع في مساحة الخطر المشار إليها في موقع سابق؛ إنما تقع في المستوى المتوسط من مؤشر الهشاشة، وهو مستوى «الحذر» بأنواعه المختلفة المنخفضة والمتوسطة والعالية.

وأول الدول الإفريقية الأقلّ هشاشة، والتي تقع في المستوى المتوسط من مؤشر الهشاشة، وهو (مستوى الحذر المنخفض Low Warning)، هي دولة جنوب إفريقيا، تليها في المستوى الثاني من الحذر دولٌ مثل: (نامبيا، وغانا، والرأس الأخضر، وساوتومي وبرنسيب، والمغرب، وبنين، والجزائر، وليسوتو).

أما الدرجة الأضعف (الأكثر هشاشة) بالمستوى المتوسط، وهي فئة الحذر العالي، فتضمّ كلاً من: (تنزانيا، السنغال، جزر القمر، مدغشقر، غينيا الاستوائية، زامبيا، جامبيا، أرض الصومال، سويزلاند، توجو، ملاوي، موزمبيق، أنجولا، جيبوتي، وأخيراً بوركينافاسو)[٢].

وعليه؛ يمكن الإجابة عن التساؤل السابق: بأنه لا يوجد دولة إفريقية واحدة تقع خارج مستويات التهديد بمؤشّر الهشاشة، وأنّ أقلّ الدول الإفريقية اقتراباً من الهشاشة هي دولة جنوب إفريقيا، بيد أنّ موقعها بالتقرير متأخر بالمقارنة بالدول الآسيوية واللاتينية، حيث إنها لاتزال تحيط بها احتمالات الهشاشة على الرغم من الفروق الاقتصادية والسياسية الكبيرة بينها وبين باقي الدول الإفريقية.

الخاتمة والتوصيات:

في نهاية التحليل يتضح أنّ المؤشرات السياسية والعسكرية ترجّح اتجاه الدول نحو مستويات متقدمة من الهشاشة، إلا أنّ مؤشّر عدم الاستقرار السياسي واتساع دائرة العنف وغياب الخدمات الأمنية يعدّ الأكثر تأثيراً ضمن تلك المجموعة من المؤشرات السياسية والعسكرية، في حين أنّ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أهميتها في الإشارة لهشاشة الدول من عدمه؛ فإنّ أهميتها تأتي تالية للمؤشرات السياسية والعسكرية، بيد أنّ ذلك لا ينفي هيكلية المشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية وتنوعها في مختلف أبعاد الحياة الإفريقية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وأنّ هيكلية تلك المشكلات وتنوعها إنما هي

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, pp 21 -22.

(٢) Fragile States Index 2015, Ibid, p7.

إرثٌ إفريقيٌّ متراكم، وليست محض مشكلات تشكّلت في عقد أو اثنين، ومن ثمّ لا يختلف تنوّع تلك المشكلات وهيكليتها من دولة قديمة النشأة كالسودان، ودولة حديثة النشأة كجنوب السودان، فعلى الرغم من الفجوة الزمنية بين الدولتين من حيث النشأة فإنهما في المستوى نفسه تقريباً من الهشاشة الداخلية وخطورة تداعيات ذلك على المستوى الإقليمي.

وعليه: يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بشأن معالجة مظاهر الهشاشة في الدول الإفريقية:

١ – ضرورة اعتراف الأفارقة أنفسهم، وبخاصّة السياسيون، بمشكلات دولهم ومجتمعاتهم الداخلية، وهذا الاعتراف لا يعني مجرد إقرارٍ منهم بواقعٍ مأزوم، وإنما يجب أن تصاحبه رغبة في إحداثٍ تغيير في السياقات المحيطة بمجتمعاتهم، ودولهم، ويجب أن يأتي على رأس هؤلاء النّخبة السياسية الحاكمة والمعارضة بشكلٍ رئيس.

٢ – ضرورة تغيير أفكار المؤسسات الوطنية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية تحت الدولة بشأن نظرتهم للدولة، عبر تأكيد أنّ الدولة هي الصيغة التنظيمية الملائمة في الوقت الراهن، وفي المدى القريب والمتوسط، لإدارة البلدان الإفريقية، وذلك حال تمكّن تلك الدول بوصفها أجهزة وإدارات وتنظيمات من القيام بوظائفها المنوطة بها؛ حيث إنّ المشكلة في أحد أبعادها – في نظر الباحث – تثور في إفريقيا نتيجة اعتقاد الفرد في التنظيمات تحت الدولة بأنّ وظائف الدولة ليست على المستوى نفسه من الأهمية، كوظائف تنظيماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحتها، وقد يجد الفرد والمواطن الإفريقي مسوّغه في ذلك في ضوء تردي جهاز الدولة وفساده في معظم البلدان الإفريقية.

٣ – ضرورة عمل المؤسسات الدولية والإقليمية على علاج المشكلات الهيكيلة في البلدان الإفريقية، وليس محاولة علاج نتائجها وتداعياتها.

٤ – الاتجاه الحقيقي نحو الحوكمة والحكم الرشيد، ليس في جوانبه المعنية بالديمقراطية كانتخابات – وهو ما لا يقلل من أهميتها –، بقدر ما تكون بالتركيز في المشاركة في الحكم والإدارة؛ حتى تنمّي قيم الارتباط بين المواطن والدولة.

٥ – ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه تجهيل القارة وإفقارها لعقود إبان فترة الاستعمار، وهو التعاطي المستمر مع القارة بوصفها سوقاً للمواد الخام وللمنتجات المصنعة أكثر منها أوطاناً تهدف لحياةٍ أفضل، وذلك بوجود جهود واضحة في الحدّ من تصدير السلاح، وتجفيف الموارد الطبيعية في إفريقيا.

إنّ معالجة مشكلات القارة تتطلب أكثر من مجرد رصدٍ لتلك المشكلات، واعترافٍ بها على المستوى المحليّ أو الدولي، وإنما تتطلب إرادةً مخلصةً في الإصلاح، ورغبةً دوليةً في المساعدة ■

صراع الهويّة في إفريقيا... التأرجح بين القبيلة والدولة

د. آدم بمبا

أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

مدخل: الهويَّة بوصفها تشكُّلا اجتماعيّاً:

إذا كانـــت الهويَّةُ تمثِّلُ مركَّباً معقَّداً لشـــخصيَّة الإنســـان؛ فإنَّ هذا المركَّب يتمُّ تشـــكُّلُه وتنميته عبر تضافُر مكوِّناتٍ متعدِّدةٍ في المحيط الاجتماعيِّ الذي ينشأ فيه الفرد.

وقد عرَّف الباحـــثُ دو (Deaux) الهويَّة تعريفاً مختصراً بأنَّها: «الأســـلوب الذي به نعرفُ أنفُسَـــنا بدلالة عضويَّتنا في جماعةٍ معيَّنة»[١].

وعرَّفها تاجْفيلْ بأنَّها: «جزءٌ من مفهوم الفرد عن ذاتـــه الذي يتغذَّى من إدراكه؛ كونَهُ عضواً في جماعة اجتماعيَّة أو جماعات، وبما تمنحُهُ تلك العضويَّةُ من اعتباراتٍ قِيَميَّة ووجدانيَّة منسوبة لها»[٢].

ويرجـــع التَّطوُّر فـــي أبحاث الهويَّة إلـــى العالِم الاجتماعيِّ «جيمْس مارســـيا» الذي صنَّف الهويَّة إلى أربعة مستوياتٍ، هي:

١ - الهوية المشتَّتة.

٢ - الهويَّة المغلَّفة.

٣ - الهويَّة المؤجَّلة.

٤ - الهوية الـمُنْجَزة.

والفـــرد في تلـــك المســـتويات يترقَّى نفســـيّاً واجتماعيّاً مـــن هويَّةٍ أقلَّ نُموّاً إلى هويَّةٍ أكثر تقدُّماً، وهذا التَّطوُّر في هويَّة الفرد ضروريٌّ، وبتعبير الباحث هيكْسْ؛ فإنَّه بدون هويَّةٍ «تستحيل الحياةُ على البشر سيكولوجيّاً واجتماعيّاً»[٣].

وتُعدُّ فترة المراهقة في حياة الإنســـان المرحلة الحاســـمة والخصبة لهذا التَّطوُّر والتَّشكُّل في هويَّة الفرد، فالإنســـان يولد بنصيب من خصائص هويَّته، ثم تنمو وتتطوَّرُ عبر التَّاريخ الشَّخصيِّ طبقاً للخبرات الاجتماعيَّة التي يتعرَّض لها، وطبقاً لتحديدات اللُّغة والعادات والمعايير والقيَم التي يتعلَّمها من المنظومة الاجتماعيَّة المحيطة به.

وبما أنَّ الهويَّة الفرديَّة لا يتمُّ تحديدها بمعزلٍ عن الجماعة؛ فإنَّ ثمّة مفاهيم للهويَّة وعلاقتها بالجماعة موجودة، مثل الهويّة الجماعيَّة، والهويَّة الاجتماعيَّة.

أ - الهويَّة الجماعيَّة (Collective Identity):

هنـــاك هويَّة جماعيَّة بإزاء الهويَّة الفرديَّة، تنطلق عن عضويَّة الفرد داخل الجماعة، وتُعرف بأنَّها: «الشُّعور المشترك لدى جماعة بأنَّها تتقاسَمُ مصلحةً مشتركةً، ومصيراً موحَّداً»، ويشمل ذلك الجماعة داخل الدَّولة المشـــتركة، أو الدِّين، أو اللُّغـــة، أو الإثنيَّة. وقد يعلو هذا الشُّعور لدى الأفراد داخل المجموعة إلى درجة إمكانيَّـــة تضحية الأفراد بأرواحهـــم من أجل حماية أفرادٍ آخرين، أو مصالح المجموعة[٤].

ب - الهويَّة الاجتماعيَّـــة (Social Identity):

تُعرف الهويَّـــة الاجتماعيَّة بأنَّها: «جـــزءٌ من مفهوم الذَّات لدى الفرد، يُشـــتق من معرفتـــه بعضويَّته في الجماعـــة، واكتســـابه المعاني القيَميَّـــة والوجدانيَّة المتعلِّقة بهذه العضويَّة»[٥]، ويحصر الباحثون مجالات الهويَّـــة الاجتماعيَّـــة فـــي أربعة، هـــي: (الصَّداقة، وإدراك الدَّور الجنســـي، والعلاقة مع الجنس الآخر، والاستمتاع بوقت الفراغ).

كذلك؛ من المفاهيـــم المهمَّة المرتبطة بالهويَّة: مفهوم المجموعة الإثنيَّة (Ethnic Group)، ويُراد به: «مجموعةٌ من الأفراد الذين يتقاسَـــمُون الاعتقاد في الانتماء إلى واحدٍ أو أكثر من الخصائص الآتية:

(١) Deaux, K. (2001). Social Identity . In: J. Worell, Encyclopedia of gender and women .Sandiego: Academic Press, 431

(٢) Tajfel, H. (1978). Differentiation Between social Group Relations, Academic Press, .London, 63

(٣) Hicks, T. (2001). "Another Look at Identity-Based Conflict: The Roots of Conflict in the Psychology of Consciousness", Negotiation .Journal,January, 36

(٤) Sheldon, Stryker, (ed). (2000). Self, Identity, and Social Movements, University of .Minnesota Press, 69

(٥) زايد، حمد: سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٦م)، ص ١٩.

الجنس، والدِّين، واللُّغة، والثَّقافة، والأرض»[١].

وأمَّا القَبَليَّـــة (ethnicity): فهـــي ولاء الفرد لمجموعتـــه الإثنيَّة بوصف ذلك رمـــزاً لهويَّته، ولها مستوياتٌ متدرِّجة قد تصلُ إلى التَّعصُّب المفرط.

والتَّعصُّـــب، كما يعرِّفه الباحـــث طه، هو: «اتِّجاه نفسيٌّ لدى الفرد، يجعله يُدرك فرداً معيَّناً، أو جماعةً معيَّنـــةً، أو موضوعاً معيَّنـــاً، إدراكاً إيجابيّاً محبّاً، أو سلبيّاً كارهاً، دون أن يكون لذلك ما يُبرِّرُهُ من المنطق أو الشَّواهد التَّجريبيَّة»[٢]، أو هو: «اتِّجاهٌ سلبيٌّ يتضمَّنُ مجموعةً من الأفكار والمعتقدات الثَّابتة حول الأشياء أو الأشـــخاص الآخرين؛ بحيث يُصـــدر أحكاماً ثابتةً ضدَّهم في جميع الظُّروف، ويتحدَّد الاتِّجاهُ السَّـــلبيُّ في الاتِّجاهات: الشَّخصيَّة، والدِّينيَّة والقوميَّة...»[٣].

إذن من أشـــكال التَّعصُّب: التَّعصُّـــب الدِّيني أو المذهبي، والتَّعصب الشَّـــخصي، والتَّعصب القومي. وهـــو يؤدِّي – حتماً – إلـــى تصنيف الفرد العالم إلى صِنْفَيـــن: «أنا / نحن»؛ بمقابل «هم / الآخر»، ويكون «الأنا» دائماً هو المثالـــيُّ، ويؤدِّي ذلك إلى ما يُعرف على مســـتوى المجموعة بالصِّـــراع الإثنيِّ، وهو في تعريف بـــراوْن: «النِّزاع حول القضايا السِّياســـيَّة أو الاقتصاديَّة أو الاجتماعيَّة أو الثَّقافيَّة؛ بين مجموعَتَين اثنيَّتَين أو أكثر»[٤].

تلك بعض المفهومات – على سبيل الاستعراض العاجـــل – عن الهويَّة وتشـــكُّلها، وتأثير المجتمع في تطوُّرها، وعلاقتها بالتَّوافق والوئام داخل المجتمع أو علاقتها بالصِّراع.

أمثلة لصراع الهويات:

تُعدُّ متغيِّرات التَّمايز: (العرقي، والإثنيِّ، والدِّيني) من أهمِّ المتغيِّرات المســـؤولة عن نشـــوب الحروب الأهليَّة بإفريقيا، وإنْ كان الباحثون يختلفون حول كوْن هذه المتغيِّرات أسباباً مباشـــرةً، أو ثانويَّة، أو وقوداً مغذِّياً مؤجِّجاً للصِّراعات.

ويُعرِّف الباحـــث هيكْسْ الصِّراعات القائمة على الهويَّـــة بأنَّها: «النِّزاعات الاجتماعيَّة (على مســـتوى الأفراد أو الجماعات)، القائمة على التَّمايزات الإثنيَّة، أو الثَّقافيَّة، أو الدِّينيَّة، أو الهويَّة الوطنيَّة»[٥].

ومن خصائص الصِّراعـــات القائمة على الهويَّة شـــدَّة حماس المتنازعين، وطولُ أمَدِها؛ ذلك أنَّ كلَّ طرفٍ يتمسَّـــك بشـــدَّة برؤيته، ويرى التَّخلِّي عن أيِّ موقفٍ يمسّ مسّاً مباشراً بركائز وجوده.

من القواسم المشـــتركة أيضاً بين هذا النَّوع من الصِّراعات: أنَّها تُجتَلَب – حتْماً – في كلِّ صراع، في مرحلة من مراحله، وإنْ كان السَّـــبب الرَّئيس للصِّراع سياســـيّاً أو تنافســـاً محضاً على الموارد الطَّبيعيَّة، وسبب هذا الاجتلاب: استقطاب المناصرين، وعندما تُقحَمُ إحدى هـــذه المتغيِّرات: (الدِّين، اللُّغة، الإثنيَّة) فـــي النِّزاع؛ فإنَّها قد تتضخَّمُ وتأخذ موضع الصَّدارة على السَّبب الرَّئيس، وتطغى عليه[٦].

بهـــذا الصَّدد؛ فـــإنَّ من الحـــروب الأهليَّة التي يمكـــن وصفُها بحروبٍ إثنيَّة – إلـــى أبعد الحدود – ممَّا عرفتها الشُّعوب الإفريقيَّة في تاريخها الحديث:

---

(١) Afolabi, M.A. (2006) "Inter Group Relations in the 20th Century Nigeria :A Historical Survey" in: O. Akinwumi et al (Eds.) Inter-Group Relations, In Nigeria During The 19th And 20th Centuries. Makurdi: Aboki Publishers. 143, 143.

(٢) طه، فرح عبد القادر وآخر: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م)، ص ٢١٥.

(٣) عياش، ليث محمد: «أنماط العنف الموجه نحو الطلبة وعلاقتها بالتعصب»، المجلد العلمي الخامس لمركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالى، ٢١٠م، ص ١٤٨.

(٤) Brown, (2001), 211. In: Dirk Kotze and Hussein Solomon, The state of Africa, 83.

(٥) Hicks, T. Another Look, Op. Cit, 36.

(٦) Hoffman, B. (1993). «Holy terror»: W.D.D.C.T.C., Virginia Beach, VA and Gurr, T. R. (1993). Minorities at risk: a Global View of Ethnopolitical Conflicts, Washington DC: Institute of Peace Press.

(حـــرب كاتانغا) في كونغـــو الديمقراطيَّة (١٩٦٠م – ١٩٧٧م)، و (حـــرب بيافـــرا) الانفصاليَّة في نيجيريا (١٩٦٧م – ١٩٧٠م)، التي حصدت ما يربو عن مليون نفس، و (حرب الإبادة) برواندا (١٩٩٤م)، وغير ذلك مـــن الحروب المتكرِّرة بمنطقـــة البحيرات العظمى، وأنغولا، وتشاد، والسُّـــودان، وفي غرب إفريقيا: في ليبريا، وســـيراليون[١]، وكوت ديفـــوار، ومالي، وفي جمهوريَّـــة إفريقيا الوســـطى... ويندر وجـــود دولةٍ إفريقيَّة لم تشـــهد نوعاً من الصِّراع المتلبِّس بصبغة الهويَّة، دينيَّةً كانت أم عرقيَّة.

هذا، ولا شـــكَّ أنَّ تلـــك الصِّراعات تعدُّ من أهمِّ معوِّقات التَّنمية والاندماج الوطني بإفريقيا الحديثة، وتكلِّف الشُّـــعوب – قبل الحكومات – خســـائر ماديَّة ومعنويَّـــة باهظة، ففي نيجيريا، على ســـبيل المثال، تجـــاوز عدد ضحايـــا الصِّدامات العرقيَّـــة والدِّينية (٣٠٠٠٠) فيمـــا بيـــن (١٩٨٠م – ٢٠٠٢م)، بمعـــدَّل (١٣٦٣) ضحيَّـــة كلَّ عـــام، وهذا يفـــوق عدد الألف الذي اشـــترط الباحثون أن يبلغه عدد ضحايا العنف الأهلي كلَّ عـــام؛ حتى يوصف بأنَّه: «حرب أهليَّة»[٢]. بل إنَّ وتيرة الخسائر البشريَّة قد تصاعدت في فترة (٢٠٠٢م – ٢٠٠٥م) بنيجيريـــا، وتجـــاوزت (١٠٠٠٠) نفـــسٍ خلال ثلاث ســـنوات فحســـب[٣]، وأصبح من الصَّعب مرور شهرٍ دون وقوع شيءٍ من تلك الصِّدامات الرُّوتينيَّة بتعبير الباحث (Dele Omotunde) حين

يرى باحثون أنَّ تنوُّعات الهويَّة الإفريقيَّة في الدِّين واللُّغة والثَّقافة إنَّما هي مصدرُ قوَّةٍ، ومرتكزٌ لتحقيق التَّنمية والاستقرار

قال: «لقد غدت الاضطرابات الدِّينيَّة روتيناً بنيجيريا: حرق البيوت، وتحطيم الممتلكات، وقتل الأبرياء.. كلّ ذلك أصبح أسلوبا مألوفاً للحياة الدِّينيَّة»[٤]، وبتعبير الباحثَين: أُســـاغاهي وســـبيرو، فـــإنَّ نيجيريا هي: «إحدى الدُّول الإفريقيَّة الأكثر تمزُّقاً بالنِّزاعات»[٥].

والمعـــروف أنَّ بعض النِّزاعـــات الإفريقية ذاتُ جذورٍ تاريخيَّةٍ عميقة قبل الحضور الإمبرياليِّ، مثل: صراع النِّيغْري والأَمْهَـــرا وأورومو بإثيوبيا، وصراعات شـــونا وانْديبيلي فـــي زيمبابوي، ولكنَّ الاســـتعمار الإمبريالـــيَّ قد زايَد على تلـــك الصِّراعات، وجعلها ورقةً سياسيَّةً في مشـــروع التَّفريق وإحكام سيطرته على الشُّعوب والموارد[٦]، كما أنَّ تلك الصِّراعات قد اتَّخذت مساراً إثنيّاً في عصر ما بعد الكولونياليَّة، ولم تكن كذلك في القديم.

الإمبرياليَّة وتفتيت القبائل وإثارة النَّزْعات القبَليَّة:

يعود الكثيرُ من صُور «أزمـــات الهويَّة» بإفريقيا

(١) See: Emmanuel Gyimah-Boadi. (2004). Democratic Reform in Africa: The Quality of Progress, Lynne Rienner Publishers. 141-142.

(٢) Elbadawi Ibrahim and Nicholas Sambanis. "Why Are There So Many Civil Wars in Africa? Uderstanding and Preventing Violent Conflict", Journal of African Economies, Vol.9, (Dec 2000): 244-269.

(٣) Hyacinth, Kalu. (2011). Together as One: Interfaith Relationships between African TraditionalReligion, Islam, and Christianity in Nigeria,iUniverse, xv

(٤) Ibid.

(٥) Osaghae, E.E. & R. T. Suberu. (2005). A History of Identies, Violence and Stability in Nigeria. C.R.I.H.S.E., Working paper , No. 6. 4.

(٦) القاسم، صالح محمود: النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان، (عمان: دار جليس الزمان، ٢٠١٠م)، ص ٣.

الحديثة إلى أثر الاحتلال الإمبرياليِّ المباشر، ولعلَّ أبرز صُوَر ذلك، في مستوى علاقة الأفراد والمجموعات بالدَّولة الإفريقيَّة الحديثة، مفهوم الوطن والمواطنة، ويكمن ذلك في ضبابيَّة هذا المفهوم – أي الوطن – في الذِّهنيَّة الإفريقيَّة، وضعف ولاء الأفراد والمجموعات للدَّولة في مقابل ولائهم للقبيلة، كما سيأتي بيانه.

إنَّ هذه الظَّاهرة في علاقة المواطن الإفريقيِّ بالوطنيَّة ترجع إلى ظروف نشأة الدَّولة القُطريَّة الإفريقيَّة الحديثة، والدور الإمبرياليِّ المباشر في ذلك، يُضاف إلى هذا طبيعة سياسة الدَّولة العاجزة عن استقطاب التَّمايُزات الإثنيَّة في كيانٍ موحَّد مُتَناغم.

توضيحاً لما سبق؛ فإنَّ المعروف أنَّ تقسيم القارَّة إلى دُوَلٍ قد تمَّ في مؤتمر برلين (١٨٨٥م)؛ بحسب مناطق نفوذ الإمبرياليِّين وحدَهُم، ووُضِعَتْ أسماء مُسْتَوْرَة لها، وأُنْشِئَتْ – في بعض الأحيان – عواصم جديدةٌ وحكومات، كلُّ ذلك دون اعتبارٍ للمجموعات الإثنيَّة التي أريد لها أن تعيش داخل تلك الحدود المصطَنَعة لها[١]، وبتعبير لوردْ سَالْسْبوري – شبه السَّاخر –: «لطالما ظللنا نَقْتَسِمُ الجبال والبحار فيما بيننا، دون أن ندري تماماً مواقع تلك الجبال والبحار»[٢].

بطبيعة الحال؛ فإنَّ هذا التَّقسيم العشوائيَّ، الذي لم يأخذ في الاعتبار إلاَّ مصلحة الإمبرياليِّين وحدهم، قد كان من أهدافه المباشرة تكريس سياسة التَّمزيق والتَّفتيت بالقارة؛ حيث عمدت إلى إجبار مجموعاتٍ إثنيَّة على العيش ضمن إطارٍ جغرافيٍّ محدَّد، دون اكتراثٍ بالماضي التَّاريخيِّ الذي جمع بين تلك القبائل، ويتفاقَمُ الأمرُ حين تشْعُرُ بعض القبائل بأنَّها قد اجتُثَّتْ من مواقعها التَّاريخيَّة إلى مواقع جديدةٍ.

على سبيل المثال؛ فإنَّ مجموعات (ماندينغْ)، التي عاشتْ – من قبلُ – في ظلِّ إمبراطوريَّة مالي القديمة، قد وجدتْ نفسها مشتَّتة عشيَّة تقسيم غرب إفريقيا بين جميع تلك الدُّول تقريباً، وتمَّ كذلك تقسيم بلاد (هَوْسا Bakwai Hausa) بين نيجيريا والنِّيجر[٣]، ومثل ذلك في حال مجموعات (الطَّوارق) المُفتَّتة بين: ليبيا، والجزائر، ومالي، والنِّيجر، وبوركينافاسو. وكذلك (مملكة كونغو) القديمة التي فُتِّتَت إلى قِسْمَين كبيرَين: كونْغو الدِّيمقراطيَّة، وكونْغو برازفيل.

وكان الوضع في الجنوب الإفريقيِّ مماثلاً؛ إذ يندر وجود مجموعةٍ إثنيَّة لم تشملها سياسةُ التَّفتيت، منها مجموعات (باسوتو) التي مُزِّقتْ بين ليسوتو وبين جمهوريَّة جنوب إفريقيا، ومنها مجموعات (تشوانا Tswana) في بوتْسوانا، وفي عددٍ من الدُّول المجاورة.

حتَّى بعد هذا التَّفتيت للقارة؛ فإنَّ الإدارة الإمبرياليَّة قد عمدت إلى كلِّ دولةٍ – على حدَة – فقامت بتفتيتها داخليّاً، وتقسيمها إلى مناطق إثنيَّة؛ إيغالاً في التَّفريق والتَّمزيق، وقد ذهب الباحث أوباري (Uebari) إلى وصف هذا الوضع بنيجيريا – مثلاً – بأنَّه: «قد أدَّى إلى تفكيك الدَّولة، وتحطيمها، وليس بنائها وتأسيسها»[٤].

---

(١) القاسم، صالح محمود: النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) Hargreaves, J.D. "The Making of the Boundaries: Focus on West Africa", in: Asiwaju, A. I. (1985). Partitioned Africans: Ethnic Relations Across Africa›s International Boundaries, 1884-1984, 22.

(٣) يُراد ببلاد هوسا (Hausa Land / Bakwai Hausa): المناطق الواقعة شماليَّ نهر النيجر ونهر بِنْوي (Benue river)، وتمتدُّ غرباً حتى جمهوريَّة بنين الحالية، وشرقاً حتى مرتفعات باوشي، وتصل حتى الشَّمال الشَّرقي في بورنو، وحدود نيجيريا الحديثة مع النيجر.

(٤) Uebari, Kingom. E. Orji, N-Ue, Uebari Samuel, Ethnicity and Nation Building in Africa and the Remedial Strategies: The Nigeria Case, ICHEKE Journal, http://ichekejournal.com/ Accessed: 7 Dec, 2015.

بالإضافة إلى هذا التَّقسيم العشوائي الذي تمَّ طبْقاً لمناطق نفوذ الإمبرياليِّين، وما نتج عنه من تفتيتٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ للنَّسيج البشري، فإنَّ شكل الدَّولة الإفريقيَّة الحديثة يكشف عن نشازٍ هندسيٍّ وجغرافيٍّ واضح؛ إذ نجد أطراف دَوْلة داخلةً دخولاً فاحشاً في دولة أخرى، ونجد نتوءات وأغواراً كثيرة في خريطة الدَّولة الإفريقيَّة[1]، بل إنَّ بعض الدُّول – وبخاصَّة المصغَّرة – مثل ليسوتو وسوازيلاند وغامْبيا، هي من قَبيل: «دولة داخل دولة»، ولا شكَّ أنَّ عدم التَّجانُس والتَّوازُن النِّسبيِّ في خريطة الدَّولة الإفريقيَّة يمثِّل وقوداً نشطاً للكثير من الاضطرابات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، وعدم شعور المواطنين بالانتماء الحقيقيِّ إلى الدَّولة التي قيل لهم إنَّهم مواطنون فيها.

هذا، وغنيٌّ عن القول: إنَّ هذا التَّرسيم المتعسِّف للدَّولة الإفريقيَّة، وتفتيت المجموعة الإثنيَّة الواحدة بين أكثر من دولة، قد أدَّى ببعض تلك المجموعات إلى كونها أقليَّةً في دولة، وأكثريَّة في دولة أخرى، ومن تبعات ذلك تدخُّلُ الأكثريَّة لصالح الأقليَّة في البلد الآخر، وبذلك فإنَّ بعض النِّزاعات الدَّاخليَّة ضيِّقة النِّطاق سرعان ما تأخذ بُعداً إقليميّاً، ويتعذَّر تطويقها (نزاعات البحيرات العظمى مثلاً).

أخيراً؛ فإنَّ الأفراد والمجموعات تحت هذا الوضع يعانون تشتُّت الهويَّة، خصوصاً إذا كانت الدَّولة التي وُجد فيها الفردُ نفسه تُعَامِلُهُ بوصفه مواطناً من الدَّرجة الثَّانية؛ بينما يُعامَلُ في الجهة الأخرى معاملةً أكثر احتراماً.

الإمبرياليَّة والكنيسة وتأجيج صراع الهويَّة الدِّينية في إفريقيا:

على الرُّغم من أنَّ النِّزاعات الأهليَّة والفُرقة الوطنيَّة بإفريقيا لا تستجيب لمتغيِّرٍ واحدٍ؛ فإنَّ الدَّور الكَنَسيَّ في إحداث تلك النِّزاعات، وفي تعميق الهوّة بين الإثنيَّات، له أثرٌ ملموسٌ في أكثر من بلدٍ إفريقيٍّ، على امتداد التَّاريخ الإفريقيِّ الحديث منذ الحضور الإمبرياليِّ.

ويمكن رصد ذلك في عدَّة حقائق ووقائع:

أ – الكنيسة حليفاً للإمبرياليَّة: إنَّ دور الكنيسة السلبيَّ في الوحدة الوطنيَّة يمكن إرجاعه إلى الحضور الكَنَسيِّ الأوَّل بإفريقيا، بوصف الكنيسة رديفاً للمحتلِّ الإمبريالي، وكونها جهازاً من الأجهزة الفعَّالة في تحقيق مآرب الإمبرياليِّين، وقد حدَثَ ذلك بتوافُقٍ تامٍّ بين الاثنين، لا على حين غفلةٍ من الكنيسة.

يؤكِّد الباحث كراوْديرْ هذه الحقيقة في حقِّ الكنيسة بقوله: «إنَّ المبشِّرين الأوائل بغرب إفريقيا كانت لهم مهمَّةٌ مُزْدَوَجة: التَّرويج للتِّجارة بين إفريقيا وأوروبا، وتحويل الأفارقة إلى المسيحيَّة»[2].

كذلك يؤكِّد المؤرِّخ ولترْ رودني هذه الحقيقة قائلاً: «إنَّ المبشِّرين المسيحيِّين كانوا جزءاً مهمّاً للقوَّات الكولونياليَّة، مثل المستكشفين، والتُّجار، والجنود.. لقد كانوا أداةً للكولونياليَّة في جانبها العمليِّ، سواء اعتَبروا أنفسَهُم كذلك أم لا»[3].

وبتعبيرٍ طريفٍ يصف الباحث عيمانْويلْ الكنيسة بأنَّها: «spiritual wing of secular Imperialism = الجناح الرُّوحي للإمبرياليَّة العلمانيَّة»[4].

وبتعبير المفكِّر الدِّيني امْبيتي؛ فإنَّ «الصُّورة التي اختزنها الأفارقة عن المسيحيَّة، وما زالوا

(١) القاسم، صالح محمود: النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان، ص ٢٧.

(٢) Crowder, Michael (1962). The Story of Nigeria. London: Faber and Faber, 111.

(٣) Rodney, Walter. (1972), How Europe Underdeveloped Africa, Black Classic Press, 277.

(٤) Etim, E. Okon. (2014). "Christian Missions And Colonial Rule in Africa: Objective and Contemporary Analysis", European Scientific Journal, June, Vol.10, No.17, 192 :209-199.

يحتفظون بها لأبعد الحدود، كونها مُصطبغةً بشـدَّة بالحكم الكولونياليِّ، وبكلِّ ما في الكولونياليَّة. إنَّنا ما زلنا أكثر قرباً من تلـك الفترة التي يتعذَّر علينا فيها التَّفريق بين الاثنين»[١].

أمَّا الشَّواهد والوقائع التَّاريخيَّة على كون الكنيسة رديفـاً حقّـاً للإمبرياليَّة فهي كثيرةٌ، فقد سـاندَتْ الكنيسة العالميَّة تجارةَ الرَّقيق عبر الأطلسيِّ، ووفَّرت للأوروبيِّين السَّند الرُّوحيَّ لهذه التِّجارة[٢]، وفي فترة نظام التَّمييز العنصريِّ بجنوب إفريقيا؛ فإنَّ كنيسـة (Dutch Reformed Church, DRC) هي التي كانت تمدُّ نظام «الأبارْتَهايدْ» بالتَّبرير الدِّينيِّ لأفعاله، وذلـك بناءً على عقيـدة «Calvinism» التي تزعم بأنَّ النَّاس يتفاضلون في الأصل البشـريِّ، وأنَّ منهم ناجين سُعداء بداءةً، ومنهم أشقياء هالكين كذلك، وأنَّ البيض يمثِّلون الفئة النَّاجية!

ب – الكنيسـة وسياسـة التَّفريـق الإمبريالي: المعروف أنَّ من سياسـات الإمبرياليَّة الاستراتيجيَّة سياسـة «فـرِّقْ تَسُـدْ!»، ومـن توظيفـات ذلـك قيـام الإمبريالـي والباحثيـن وعلماء السُّـلالات بالتَّرويـج لنظريَّة: (الفرضيَّـة الحامية Hamitic Hypothesis)، أي الأصـل الحامـي لبعـض المجموعـات الإفريقيَّـة، وبموجبهـا تـمَّ تصنيف المجموعات الإفريقيَّة إلى: حامية وبانْتُويَّة، والادِّعاء بـأنَّ المجموعات ذوات الأصـول الحاميَّة هي أذكى وأعلى قدراً من ذوات الأصول البانْتُويَّة[٣].

تلقَّفت الكنيسـة هذا الطَّرح، واتَّفق القساوسـةُ مع الإمبرياليِّيـن لتطبيق هـذه الفرضيَّة بالمجتمع الرُّوانديِّ، فزعموا أنَّ الأقليَّة التُّوتسـي (١٥٪)، هي مـن الأصل الحامـيِّ، وأنَّهم «قـادة بالأصالة»، وأنَّ لها الأولويَّة فـي التَّعليم والوظائـف الإداريَّة وتقلُّد سدَّة الحكم، وقاموا بوضع مشـروع عُرِف بمشروع: «التَّوازن القبلي والإقليمي» في مدارس الإرسـاليَّات الكاثوليكيَّة[٤]، فحدَّدوا نِسَـب قبـول الأكثريَّة الهوتو (٨٤٪) بالمدارس الكَنَسيَّة بـ (٤٪) فقط[٥].

ومـن مشـاهير رجـالات الكنيسـة المرتبطة أسماؤهم بالسِّياسـة الإمبرياليَّة بمنطقة البُحيرات العظمـى: الأب كلاسْ Mgr Classe، والأب مورتيهانْ Mgr Mortehan، والكاردينال لافيجيري Cardinal Lavigerie، وأكَّد أحدُهم في مذكِّرة له بأنَّ تبنِّي هذا الطَّرح الزَّائف كان في صالح التَّبشير؛ لذلك أخذوا به، وروَّجوا له ووظَّفوه[٦].

ج – الكنيسة والتَّمركُز الإثني: إنَّ ظاهرة التَّعصُّب القبَلي موجـودةٌ أيضاً في الكنائس، يمكن تلمُّسـها في عدَّة صُوَر، أبرزها التَّنظيم الهيكلي للمؤسَّسـات الكنسـيَّة، فهي مثـل الوظائـف الحكوميَّة، تخضع للولاءات الإثنيَّة. يؤكِّدُ الباحث واروتا ذلك بقوله: «إنَّ معظم الجماعات والطَّوائف الكنسـيَّة، حين نتأمَّلها عن قُرب، نجدها عرقيَّة فـي تكوينها وفي قياداتها، وحتـى تلك التي يُصادَف أن تكـون متعدِّدة الإثنيَّات في إطارٍ وطنيٍّ، فإنَّها موبـوءةٌ بخلافاتٍ داخليَّة بين

(١) Mbiti, John. (1969). African Religions and Philosophy, London: Heinemann, 231.

(٢) Robert O Collins. (2005). Problems in African History: The Precolonial Centuries, Markus Wiener, 314.

(٣) E.R. Sanders, (1969). "The Hamitic Hypothesis: Its Origin and Functions in Time Perspective", The Journal of African History, 532-Vol.10, No.4, 521.

(٤) Ndahiro, Tom. "Genocide and the Role of the Church in Rwanda", Pambazuka News, April 16, (2005.

(٥) Josias, Semujanga. (2002). The Origins of Rwandan Genocide, Humanity Books, 139.

(٦) Joan, Kakwenzire and Dixon Kamukama, «The Development and Consolidation of «1994-Extremist Forces in Rwanda 1990 in: Howard Adelman &AstriSuhrke. (2000). The Path of a Genocide: The Rwanda Crisis from Uganda to Zaire, Transaction Publishers, 85.

الإثنيَّات»[١].

وجهٌ آخر من التَّعصُّب القبَليِّ في الكنائس الإفريقيَّة أشار إليها واروتا، وهو يرتبط بالتَّنصير المستَهْدَف المُنَمذَج، أي توجيه الجهاز التَّنصيريِّ - في فترةٍ من الفترات - نحو مجموعةٍ إثنيَّة معيَّنة من أجل أن تقوم -فيما بعد - بمهمَّة التَّكافؤ، أو بالأحرى مهمَّة النِّديَّة في وجه مجموعات إثنيَّة أخرى، وبخاصَّة مجموعاتٍ دينيَّة مختلفة، وكثيراً ما تُختار المجموعات الإثنيَّة ذات الأقليَّة في هذا التَّنصير المستَهْدَف[٢].

ونتيجةً لهذا التَّنافس الإثنيِّ داخل المؤسَّسة الكنسيَّة؛ فإنَّ كلَّ مجموعةٍ إثنيَّة تَنْزع إلى اتِّخاذ قادتها، وتأسيس كنائسها، وأحياناً يُبرَّر هذا الإجراء باعتباراتٍ لغويَّة وثقافيَّة، ولكنَّ الحقيقة أنَّ ذلك ناشئٌ عن منافسةٍ إثنيَّة بين أتباع المسيحيَّة[٣].

د - مشاركة مباشرة في النِّزاعات الدَّامية:

بالإضافة إلى ما سبق، من إسهام للكنيسة في سياسات التَّفريق وتأجيج التَّعصُّب الإثنيِّ في المجتمعات الإفريقيَّة، فإنَّها قد كانت طرفاً مباشراً في حالاتٍ من النِّزاعات الدَّاميَّة في رواندا، وفي نيجيريا، وساحل العاج، ففي رواندا كانت الكنيسة الكاثوليكيَّة - بشكلٍ أساسيٍّ - ذات علاقةٍ مباشرةٍ في حرب الإبادة التي أوْدَتْ بأرواح حوالي مليون ضحيَّة في حوالي مائة يوم فحسب!

ومن أبشع نماذج القساوسة الهوتو الذين قتَلوا المئات والآلاف من أتباعهم:

- الأب Athanase Seromba، راعي كنيسة (Nyange) الكاثوليكيَّة، وهو الذي أغرى أتباعه على التَّجمُّع في كنيسته، وقام بنزع أسلحتهم، ثم خطَّط مع الميليشيَّات لقتلهم، بل أمر باستعمال الجرافات لطمر الكنيسة على اللاَّجئين، وقتل منهم ما بين (٢٠٠٠) إلى (٢٥٠٠) بردم البناية عليهم، ورمي القنابل اليدويَّة بينهم[٤].

- الأب Elizaphan Ntakirutimana، في كنيسة السَّبتيِّين؛ الذي أعان على قتل حوالي (٨٠٠٠) من اللاَّجئين بكنيسته بمدينة (Mungonero).

- الأسقف Aaron Ruhumuliza، رئيس الكنيسة الميثوديَّة (Free Methodists) في كيغالي.

- الأب Samuel Musabyimana.

- الأب ميشال Michel Twagiryesu، رئيس الكنيسة الإنجيليَّة المشيخيَّة (Presbyterian) في رواندا، وكان نائباً لرئيس المجلس العالمي للكنائس.

- الأب Elizaphan Ntakirutimana، رئيس كنيسة السَّبتيِّين (Seventh Day Adventist).

فجميعُ هؤلاء من رؤساء الكنائس في رواندا، ومن رجالات المسيحيَّة العالميَّة سلَّموا أتباعهم من التُّوتسي إلى الميليشيَّات والجنود القتلة[٥].

ومن الإنصاف الإشارةُ إلى بعض الآباء الذين حَمَوا اللاَّجئين، وحافظوا على الأرواح[٦]، منهم:

- الأب Celestin Hakizimana، بكيغالي، وقد حمى حوالي ألفي لاجئ بكنيسته.

- الأب Bosco Munyaneza.

- الرَّاهبة Felicitee Niyitegeka.

---

(١) David W. Waruta, «Tribalism as a Moral Problem in Contemporary Africa,» in: Jesse N. K. Mugambi and Anne Nasimiyu-Wasike, eds., (1992). Moral and Ethical Issues in African Christianity (Nairobi: Initiatives Publishers, 112-130: 127.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Pauw, Jacques. (2006).Dances with Devils: A Journalist's Search for Truth, Zebra, 107.

(٥) Stephen, Rwembeho. "When Churches became a Killing Field", The New Times, March 25, (2007), www.newtimes.co.rw/

(٦) Mamdani. (2001). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda, Princeton, University Press, 226.

وجميع أولئك قد قُتلوا في كنائسهم مع اللاجئين، وكان باستطاعتهم النَّجاة بأنفسهم؛ لكنَّهم رفضوا عروض الخروج وخذلان الجماعات المحتمية بكنائسهم[1].

بالإجمال؛ فإنَّ الكنسية كانت طرفاً مباشراً في تأجيج روح الفُرقة، وفي تعميق الصِّراعات بين المجموعات الإثنيَّة، وانسحب ذلك على امتداد الوجود الإمبرياليِّ بالقارَّة.

كما شمل المنصِّرين البيض، وخلفاءهم من المنصِّرين الأفارقة، فكما لم يختلف الزُّعماء السِّياسيُّون الأفارقة عن سَلَفهم الإمبرياليِّين، فإنَّ القساوسة الأفارقة لم يختلفوا عن سَلَفهم (الآباء البيض).

الهوية بين القبيلة والوطن:

عند محاولة النَّظر في مفهوم: (الهويَّة القبليَّة، والهويَّة الوطنيَّة) لدى الفرد الإفريقيِّ، فلا بدَّ من الرُّجوع إلى بنية الرُّؤية الإفريقيَّة نفسها عن علاقة الفرد بالمجموعة التي ينتمي إليها، إنَّ هذا الرُّجوع هو الذي يضمن إيجاد علاقة توافُقٍ بين جانِبَيْ الهويَّة القبَليَّة والهويَّة الوطنيَّة.

بهذا الصَّدد؛ نجد أنّ ثمَّ خطأً جسيماً قد وقع فيها دُعاةُ «الاندماج الوطني» في الدُّول الإفريقيَّة عشيَّة استقلالها وتأسيس حكوماتها الأولى، ألا وهو رفع شعار «إزالة القبليَّة» (de-tribalization)، في أكثر من دولة إفريقيَّة.

إنَّ هذا الشِّعار يتنكَّرُ لركيزةٍ أساسيَّة في رؤية العالَم عند الإفريقيِّ تُعرف بـ «رؤيا الجماعيَّة» (Ubuntu / Communalism)، وبموجبها لا يُتَصوَّرُ وجود الفرد إلا في إطار المجموعة.

وقد كان الأحرى بالدَّعوات الوطنيَّة، وبشعارات الاندماج الوطني، الانطلاق من هذه الرَّكيزة وتعزيزها، ومِنْ ثَمَّ وضعها في الإطار الوطنيِّ الموسَّع.

ولا شكَّ أنَّ إخفاق دعوات الاندماج الوطني مردُّها إلى أنَّها لم تنطلق من الواقع الإفريقيِّ نفسه، وإنَّما من رؤًى إمبرياليَّة غريبة؛ لذلك لم تُنتج تلك السِّياساتُ الاندماجيَّة إلاَّ أفراداً سلبيِّين مُنبتِّين عن أصولهم، غير واصلين إلى النَّموذج الغربي للاندماج الوطنيّ، والولاء للدَّولة كما ينبغي.

عليه؛ فإنَّ من مظاهر هذا الخطأ في سياسات دعاة الاندماج الوطني غياب الشُّعور المشترك بين المجموعات العرقيَّة بالانتماء إلى كيانٍ سياسيٍّ موحَّد، خصوصاً عندما تكون تلك المجموعات موزَّعةً على أكثر من دولة، وقد يكون انتماءُ بعض أولئك إلى الدَّولة الأخرى أقوى من انتمائها إلى الدَّولة التي تُعدُّ هي مواطنةً فيها، وذلك نتيجةٌ منطقيَّة؛ لأنَّ الرَّابطة العرقيَّة تتَّسمُ بالثَّبات أكثر من الرَّابطة الوطنيَّة، خصوصاً في سياق الدُّول الإفريقيَّة التي تشهد تحوُّلاتٍ سياسيَّة متعاقبة.

أمرٌ آخر يؤدِّي إلى إضعاف علاقة المواطن الإفريقيِّ بدولته، وهو أنَّ الدَّولة نفسها تسير -عادةً - في تعزيز الكراهيَّة، وتكريس دواعي الانقسام بين الشَّعب؛ حذواً بحذْو بالقوى الإمبرياليَّة، من صُوَر ذلك: أنَّ الحكومات الخليفة للإمبرياليَّة تتبنَّى سياساتٍ تقسيميَّة، حتى في الظُّروف العاديَّة، وأقرب مثالٍ على ذلك: أنَّ البطاقات الشَّخصيَّة الوطنيَّة في بعض الدُّول الإفريقيَّة لا تزال يُشارُ فيها إلى الفئة الإثنيَّة للمواطنين، دون أن يكون لهذا التَّحديد أثرٌ معيَّنٌ في التَّنظيم الإداريِّ، والأدهى من ذلك أن يتمَّ التَّعامُلُ مع الأفراد من لدُن الشُّرطة، أو غيرهم من موظَّفي الدَّولة، والقبول في الوظائف، والحصول على الخدمات الإداريَّة.. وغير ذلك[2]، بناءً على هذا التَّحديد.

منها أيضاً: تقسم الدَّولة إداريّاً إلى مناطق

(١) Catherine, Coquio. (2004). Rwanda: Le réel et les récits, Belin, 202.

(٢) Bruce Berman, et al. (2004). Ethnicity & Democracy in Africa, James Currey Publishers, 66.

وولايـــات بناءً علـــى التَّوزيـــع الإثنيِّ، ومـــا يعُجُّ به الإعلام من إشـــارةٍ إلى «الشَّمال المسلم» و «الجنوب المسيحيِّ» في حالِ نيجيريا، وساحل العاج، وغانا... وكلُّ ذلك يكرِّس النَّزعـــة القبَليَّة والصِّراعات الدِّينيَّة في المجتمع.

الواقع الجديد في «ما بعد الاستعمار»:

بصرف النَّظر عمَّا بين الباحثين من جدَلٍ حول وجود واقعٍ يمكن تسـميته: «ما بعد الاســتعمار»؛ فإنَّ المتَّفق عليـــه أنَّ واقع الدُّول الإفريقيَّة هـــو دون المأمول الذي كانت تطمح إليه الشُّعوب التي ناضلَتْ بكلِّ ما أوتيتْ من قوَّة؛ من أجل تحقيق الاستقلال وإزالة الإمبرياليَّة.

بل إنَّ الدَّولة الحديثة، التي تمخَّض عنها الاستعمار في معظم المناطـــق الإفريقيَّة، هـــي دون الكيانات الإفريقيَّـــة القديمة فـــي مجال الحكم والسِّياســـة، والحفاظ على التَّنوُّع الإثني داخل كيانٍ سياسيٍّ موحَّد دون اللُّجوء إلى الوســـائل القمعيَّة الاحتوائيَّة؛ إذْ قد وُجِدَتْ أنظمةٌ سياســـيَّةٌ جدُّ منظَّمة بحسب المعايير آنذاك، منها: مملكة بوغندا في الشَّرق، وإمبراطوريَّة مالي، وصونْغاي في الغرب، ودولة الخلافة الصُّكتيَّة بالسُّودان الأوسط (شمال نيجيريا الحاليَّة)، ويذهب الباحث نويو إلى أنَّ تلك الكيانات المتأخِّرة - من هذا النَّـــوع - لو لم يجهضها الإمبرياليُّ لتطوَّرت إلى نظام الدَّولة الحديثة[١].

وفي هذا الإطار كان الكفاح عشـــيَّة اســـتقلال الدُّول الإفريقيَّة يتلخَّصُ في مسارَين: «إعادة الأفْرَقَة» (re-Africanization)، أو «إزالـــة الكولونياليَّـــة» (decolonisation)، وكلاهمـــا كان - في الواقع - ينتهي إلى نتيجةٍ واحدة[٢].

وإذا كانت إفريقيـــا الحديثة نتاج واقعٍ مفروض؛ فإنَّ محاولة العودة إلى الخبرات والحقائق الإفريقيَّة القديمة، من أجل بناء الدَّولة الإفريقيَّة الحديثة، تعدُّ محاولـــةً مجازفةً إلى أبْعَد الحدود، توشـــك أن تزجَّ بإفريقيا في خندقٍ أعمَقَ ممَّا هي فيه الآن.

كذلك؛ فإنَّ شـــعار «إفريقيا الموحَّـــدة»، وإلغاء الحدود المصطنعة، ســـوف يظلُّ شعاراً طوباويّاً إلى أجلٍ غير مُسمَّى.

بناءً علـــى كلِّ تلك الاعتبارات؛ فليس في وُســـع القـــارَّة إلاَّ المراهنة على الواقع، وذلك في العمل من أجل تقليص الآثار السِّـــلبيَّة للإمبرياليَّة التي خصَّبتْ الكثير من عوامل التَّخلُّف بالقارة، وبنجاح هذا العمل في تقليص الآثار السِّـــلبيَّة للإمبرياليَّة؛ فإنَّ الأجيال القادمة قـــد تجد أمامهـــا فُرَصاً عـــدَّة في العلاج الجذريِّ لآثـــار الإمبرياليَّة، وتحدِّيات نشـــأة الدَّولة الإفريقيَّة نشأةً غير طبيعيَّة.

ولعلَّ أبرز المجالات التي يمكن الاســـتثمار فيها من أجل تصحيح الواقع الإفريقيِّ يكمُنُ في الآتي:

أ - الهويَّـــة والتَّغريب الثَّقافـــي والفكري: قد لا يختلف اثنان علـــى أنَّ الشَّـــخصيَّة الإفريقيَّة تعاني ازدواجيَّةً حادَّة، وأزمةً شـــديدةَ الوطـــأة في هويَّتها؛ من جراء سياســـة التَّغريب الإمبرياليَّة، فالمعروف أنَّ «الثَّقافة التي تشـــهد تصارُعـــاً تؤثِّرُ كثيراً في ضعف تكوين الهويَّة»[٣]، وقد زاد الطِّينُ بِلَّةً بتبنِّي السِّياسات الإفريقيَّة لسياســـة الغرب بحذافيرهـــا في التَّربية والإعلام، وغيرها من المجالات المسؤولة عن تشكيل الهويَّة.

ب - وضع مفهوم (الإثنيَّـــة / القبَليَّة) في إطاره الصَّحيـــح: إذا كان لبعض الباحثيـــن اعتراضٌ على

(١) Ndanga, Noyoo. (2000). «Ethnicity and DevelopmentisSub-SaharanAfrica », Journal of Social Development in Africa, Vol.15, No.2, July-55, 67-60.

(٢) Ndlovu, Gatsheni, et al. (2013). Nationalism and National Projects in Southern Africa: New Critical Reflections, Africa Institute of South Africa, 90.

(٣) عبدالرحمن، محمد السيد: نظريات النمو، علم نفس النمو المتقدم، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م)، ص ١٥٩.

مصطلح «قبيلة tribe» جملةً وتفصيلاً في السِّياق الإفريقيِّ[١]؛ فإنَّ لهم بعض الحقِّ في ذلك، خصوصاً في المفهوم الذي استقرَّ في الأذهان عن «القبَليَّة» بإفريقيا، وكما يصرِّح به الباحثُ أبْتوربْ؛ فإنَّ النِّظام الكولونيالي قد خلق القبائل على النَّحو الذي نتصوَّره اليوم[٢]. عليه؛ فإنَّ تصحيح الأفهام، عن هذا المفهوم، سوف يُسهم في الحدِّ من حدَّة الفهم المغلوط عن هذه الظَّاهرة الاجتماعيَّة.

ج - النموذج الغربيُّ في الحكم نموذجٌ تجريبيٌّ: من أكبر إشكالات «ما بعد الاستعمار»، استنساخ إفريقيا للتَّجربة الغربيَّة في الحكم والسِّياسة إلى الواقع الإفريقيِّ؛ دون اكتراثٍ بمدى ملاءمة تلك التَّجربة لإفريقيا، والصَّحيح اعتبار (النموذج الغربيِّ) مرحلةً تجريبيَّة خاضعة لمعايير الصواب والخطأ، نتخطَّاها إلى ما هو أكثر انسجاماً بإفريقيا، والحال أنَّ الإمبرياليَّ: «لم يُخلِّف وراءه خليطاً منوَّعاً من دُوَلٍ مستقلَّة عديدة فحسْب، بل إنَّ الدُّول التي تمخَّضتْ عنها تلك العمليَّة كانت هي ذاتها كيانات مُصطنَعَة، فلم تكن قد بلغتْ بعدُ مرحلة الدَّولة القوميَّة بأيِّ حالٍ من الأحوال، بل كانت بمثابة غلاف استقلالٍ إقليميٍّ، أوْدَعَتْه حركات الاستقلال نواة الذَّاتيَّة الوطنيَّة»[٣].

الهويَّة الوطنيَّة والقبَليَّة: تكامُلٌ، لا تنازع:

على الرُّغم ممَّا أحدثَتْهُ ظروف تفتيت القارَّة من أوضاعٍ اجتماعيَّة، وظروف سياسيَّة حادَّة، وارتفاعٍ لحدَّة النَّزعات القوميَّة بالقارة، فإنَّ ثمَّة مواطن من التَّلاقي والتَّلاقُح ممكنةٌ بين الهويَّة القبَليَّة وبين الهويَّة الوطنيَّة، يمكن استثمارها في مشروعات بناء الدَّولة الإفريقيَّة، وتحقيق استقرارها، وهي:

أ - إشكالٌ في التَّعامُل مع التَّعدُّد وليس في التَّعدُّد ذاته: يرى باحثون أنَّ تنوُّعات الهويَّة الإفريقيَّة في الدِّين واللُّغة والثَّقافة إنَّما هي مصدرُ قوَّةٍ، ومرتكزٌ لتحقيق التَّنمية والاستقرار. غير أنَّ الإشكال يكمن في الإخفاق في استغلال تلك التَّنوُّعات، فالدُّول الأوروبيَّة (فرنسا مثلاً) ليست بأقلَّ تنوُّعاً في اللُّغات والإثنيَّات من بعض المناطق الإفريقيَّة. ثم إنَّ ما يُذكر عن التَّنوُّع الكبير بإفريقيا مبالَغٌ فيه، أو هو معروضٌ بشكلٍ مغلوط، فإذا كانت بإفريقيا مثلاً أكثر من (٢٠٠٠) لغة، أي أنَّ حوالي (٣٠٪) من لغات العالم موجودة بإفريقيا[٤]؛ فإنَّ خَمْس لغات فقط بغرب إفريقيا (هوسا، ويوربا، وفولاني، وإيبو، ومادينغ) يمثِّل متحدِّثوها (٨٠٪) من إجماليِّ متحدِّثي لغات المنطقة. مثال آخر في نيجيريا؛ إذْ توجد بها ما بين (٤٠٠ - ٥٠٠) إثنيَّة لغويَّة؛ لكنَّ اللُّغات الثَّلاث الكبرى بها: (هوسا، ويوربا، وإيبو) تمثِّل نسبة (٦٥٪) من عدد اللُّغات بنيجيريا[٥].

وكما يؤكِّده يونغْ؛ فإنَّ الإشكال في «الظَّرف التاريخي» الذي أنشأه الكولونياليِّ، وإخفاق السِّياسات الإفريقيَّة في التَّعامل مع تلك الظُّروف، وليس في الاختلافات الإثنيَّة نفسها، ويرى مثلاً أنْ لو اختلفت الظُّروف التَّاريخيَّة لما كانت علاقة هوتو بتوتسي، أو علاقة إثنيَّة هيما بإثنيَّة لينْدو (Hema, Lendu)

(١) Aidan, W. Southhall. « The Illusion of Tribe », in : Roy Richard Grinker, et al. (2010). Perspectives on Africa: A Reader in Culture, History and Representation, 83-94.

(٢) Kotze, Dirk, Hussein Solomon. (2008). The State of Africa: Post-conflict Reconstruction and Development, African Books Collective, 84.

(٣) Mazrui, A. A. (ed). (1999). General History of AfricaSince 1930, California : University of California Press, 794.

(٤) Heine and Nurse (ed). (2002). AfricanLanguages: An Introduction, Cambridge Unv. Press, 1.

(٥) Akintunde, Oyetade. Ethno-Linguistic competition in the Giant of Africa, in: Andrew -Simpson, Language Vitality in Africa, 172 .198

في الكونغو، على ما هي عليه اليوم من العداء[١].

ب – النَّزْعة القَبَليَّة ليســتْ قوَّة هدَّامة: إذا كان بعض الباحثين يرون القَبَليَّة قوَّةً ســلبيَّةً هدَّامة؛ فإنَّ آخريــن يرونها على خلاف ذلــك[٢]، وكما يصرِّح به الباحثــان: محمود مندلي و وامْبا؛ فــإنَّ القبليَّة في المجتمع الحديث ليســت مصدر شرٍّ، ولكنَّها مصدر قوَّة مدنيَّة، وإنَّما الخطأ في طريقة توظيف القبليَّة[٣]. ثمَّ إنَّ نزعة الانتماء إلى مجموعةٍ اجتماعيَّة تعدُّ لازمةً اجتماعيَّة في تكامُل شــخصيَّة الفرد – كما ســبق بيانُه في مستهلِّ هذا المقال –، فمن الضَّروريِّ إذنْ: اتِّخاذُها منطلقاً أساســيّاً من أجــل تنظيم المجتمع واســتقطابه في بناء الدَّولة وتنمية المجتمع، فهناك الكثير من الأفراد يمكن – فقط – استقطابُهم وانتزاع ولائهــم المطلق عبر الوســائط الضَّيِّقة من الانتماء القبَلي، أو غير ذلك من المجموعات الاجتماعيَّة.

ج – فهــمٌ مغلــوطٌ للعلاقة بين الهويَّــة الوطنيَّة والهويَّة القَبَليَّــة: من الخطأ توهُّم تعارض بين الهويَّة الإثنيَّة والهويَّة الوطنيَّة الحديثة، فالهويَّة الإثنيَّة تُعتبر دائرةً صغــرى داخل الدَّائرة الوطنيَّة الكبرى، وبينهما علاقــة تضمُّن، فلا وجود لهويَّــة وطنيَّة بدون هويَّة قبَليَّة، وبتعبير الباحث إيْلايْغــوُو (Elaigwu): فإنَّ بنــاء الدَّولة والولاء للوطن لا يعني «تحويل الولاء» من الدَّائرة الصُّغرى للقبيلة إلى الدَّائرة السِّياسيَّة الكبرى للدَّولة، وإنَّما يعني: «تعميق الولاء والانتماء» وتوســيع أبعاد الهويَّة؛ لتشمل وحداتٍ كبيرة مثل الدَّولة[٤].

نخلص مــن كلِّ ذلك إلــى: أنَّ الإشــكال ليس فــي التَّنوُّع الإثنيِّ، وإنَّما في مــدى كفاءة الحكومات الإفريقيَّة في بناء دولة قائمة على بنيةٍ تحتيَّة سياسيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّةٍ مغريةٍ للمواطنين، ويشمل ذلك كلَّ محدِّدات الدَّولة الحديثة، من طُرقٍ معبَّدة، وتوفير للمياه العذْبة، والطَّاقة، والمرافق الصِّحيَّة، والتَّعليم، وفُــرَص التَّوظيف المتكافئ، وغيرهــا من المظاهر الإنمائيَّــة الماديَّة والمعنويَّة. فــلا يمكن انتزاع ولاءِ الأفرادِ للدَّولــة بمفهومها المجرَّد إلاَّ إذا كانت هناك بيئــةٌ صالحــةٌ ماثلةٌ مترجمةٌ فــي أرض الواقع، من احترام الحريَّات، وتوفير وســائل العيش والرَّفاهيَّة، فحينئذٍ يمكن أن يميل الأفرادُ إلى حبِّ تلك المظاهر، والعملِ على حمايتها، والشُّعور بالمصير المشترك.

إلى جانب ذلــك؛ فإنَّ هناك ملاحظــاتٍ كثيرةٍ حول الإثنيَّة أو الهويَّــة الاجتماعيَّة تُغري على النَّظر الإيجابيِّ لها، فقد لُوحِظَ مثلاً أنَّ النِّزاعات الإفريقيَّة تميل إلى كونها «نزاعاتٍ علــى مواطن النُّفوذ»، أكثر منها نزاعاتٍ حول تأكيدِ الهويَّة الإثنيَّة، مما يدلُّ على ضعف المحدِّد الإثنيِّ أو الدِّينيِّ أو اللُّغويِّ في إحداث الاضطرابات.

أيضاً؛ فــإنَّ الإثنيَّة أو الهويَّــة الاجتماعيَّة تقوم بمهمَّــة المراقبة والتَّوازن في إطــار الجهاز الوطنيِّ الموسَّــع؛ إذ تقوم بالمطالبة بالعدالــة الاجتماعيَّة، وتلفت الأنظار إلى حقوق الأقليَّات، وإلى توزيع موارد الدَّولة توزيعاً منصفــاً، والتَّمثيل الحكوميِّ لأفرادها، وغيــر ذلك من المجــالات التي تضيــع فيها حقوق الأقليَّات في خضمِّ التَّركيز على البُعد العام.

والإشكال الحقيقيُّ يكمُنُ في سوء استغلال «النُّخبة المفترســة» (Predatory Elite) من السِّياســيِّين للتَّنوُّعات الإثنيَّة لأهدافٍ سياسيَّة شخصيَّة[٥] ■

---

(١) Kotze, Dirk, Op. Cit., 84.

(٢) Ndanga, Noyoo. (2000). «Ethnicity and Development... », Op. Cit., 58.

(٣) ينظر كتاب: «دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية»، في: القاسم، صالح محمود. النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان.

(٤) Elaigwu, J.I. (2011), Topical Issues in Nigeria›s Political Development, Jos: Ala .104-Publishing House. Pp. 102, 103

(٥) Aquiline, Tarimo S.J. "Politicization of Ethnic Identities and the Common Good in Kenya", http://www.scu.edu/ethics/practicing/focusareas/global_ethics/kenya.htm/ .Accessed: 7 Dec, 2015

دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا

أ. د. محمد إبراهيم الحسن

نائب عميد كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أغنى قارات العالم؛ بما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية، هذه المقومات جعلتها محطّ أنظار القوى الدولية، والتي كانت ولا تزال تتكالب عليها؛ ما أدى إلى سيادة الحروب والنزاعات البينية والأهلية وانتشارها داخل هذه القارة، والتي تبدو بصورة واضحة في مناطق: القرن الإفريقي والبحيرات والصحراء الغربية.

وعلى الرغم من انتشـــار النزاعات والحروب في إفريقيا؛ فـــإنّ هناك جهوداً دوليـــةً وأخرى إفريقية تســـعى إلى تســـوية تلك النزاعات، ومـــن ثمّ تحقيق مستويات متقدّمة من السّلْم والأمن، والذي يمكن أن يشكّل قاعدةً انطلاق للدولة الإفريقية.

تاريخيّـــاً ظلّـــت إفريقيـــا حاضرةً فـــي أجندة المنظمات الدولية، وعلى رأســـها الأمـــم المتحدة، والتـــي واجهـــت مشـــكلات القـــارة الإفريقية، وفي مقدمتها مشكلة الاستعمار، وحقّ الأفارقة في التمتع بحريتهم، وممارسة نظام الحكم – قضايا الاستقلال –، بالإضافـــة إلـــى معالجـــة المشـــكلات التنموية والاقتصادية الناتجة من التركة الاستعمارية، وصولاً إلى مرحلة التدخل والشراكة مع المنظمات والتكتلات لتسوية النزاعات والحروب، والتي طالت أغلب الدول الإفريقية في فترات ومراحل تاريخية مختلفة.

أولاً: دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في إفريقيا:

عند الحديث عن دور المنظمة الدولية في تحقيق السّـــلْم والأمن في إفريقيا؛ فهنـــاك مرحلتان ينبغي التمييز بينهما: المرحلة الأولى من مطلع الســـتينيات حتى ١٩٩٠م، والمرحلة الثانية من ١٩٩١م حتى الوقت الراهن.

تميـــزت المرحلة الأولى بأنّ النزاع كان ينشـــب بين الدول فيما بينهـــا، بينما تميزت المرحلة الثانية بنشوب الحروب داخل الدول نفسها، وتتعلق بالحروب الأهلية والعرقية.

وخلال المرحلتين تمسّكت الأمم المتحدة بمبادئ ميثاقها، وأهمها التسوية السلمية للمنازعات في إطار الشراكات مع التجمعات والتكتلات الإقليمية.

يشكّل الدور الكبير الذي قامت به الأمم المتحدة، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، تجاه تصفية النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا: البداية الحقيقية والفعليـــة لأدوار المنظمة الدولية في اتجاه إرســـاء دعائم الأمن والسّلْم في إفريقيا.

على الرغم من النجاحات التي حقّقتها المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقية؛ فلا تزال الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة

ولقد تبلور عمل الأمم المتحدة في ســـبيل إنهاء نظـــام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا في ثلاثة أعمال رئيسة، تتمثل في:

١ – ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لإقناعهـــا بإنهاء القمع والعدول عن سياســـة الفصل العنصري.

٢ – تقديم المســـاعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصري، ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمعٍ يتمتع فيه جميع السكان بفُرصٍ وحقوقٍ متساوية.

٣ – نشـــر المعلومات لإرشادِ الرأي العالمي على لا إنسانية الفصل العنصري، وتشجيع هذا الرأي على ممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ عادل[١].

وفي إطار هذه الخطوات الثلاث شـــهدت الفترة من ١٩٦٧م إلـــى ١٩٨٩م تكثيفاً متزايداً لجهود الأمم المتحدة مـــن أجل دعم الحملـــة الدولية المناهضة للفصـــل العنصري وتطويرها، وهـــو الأمر الذي مهّد للتحرّك نحو الحلّ السّلْمي في مطلع ١٩٨٩م، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية لاعنصرية في أبريل ١٩٩٤م.

وهكذا أســـهمت الأمم المتحدة إســـهاماً كبيراً في القضاء على سياســـة التفرقـــة العنصرية ونظام

(١) عبير الفقي: دور الأمـم المتحدة في إفريقيا/ www.elsyasi.com

الأبارتهايد في جنوب إفريقيا.

وتواصلت أدوار الأمم المتحدة في تسوية المشكلات في إفريقيا، وأخذت أشكالاً متعددة نتيجة لتعقّد الصراعات الإفريقية وتشابكها، والتي اتسمت في كثيرٍ من الأحيان بطابع الفوضى، والذي أسهم بدوره في تكثيف جهود الأمم المتحدة وتعدّد عملياتها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، حيث نجد أنّ الأمم المتحدة قامت بإرسال مجموعة من المراقبين المدنيين للمساهمة في الحدّ من مستويات العنف في عدة دول إفريقيا.

ويأتي هذا الدور في إطار الدبلوماسية الوقائية بوصفها واحدة من خيارات الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من عمليات حفظ السلام داخل القارة الإفريقية، كما حدث في أنجولا وليبيريا وموزمبيق وروندا وزائير والصومال والسودان، وغيرها من الحالات الأخرى[١].

وفضلاً عن ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة – عبر مجلس الأمن – في استحداث آليات عقابية وعدلية دولية للحدّ من الصراع والعنف في إفريقيا، وقد تجسّد ذلك الدور في تأسيس وإنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا في ١٩٩٤م؛ عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٩٥٥) القاضي بإنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا في ١٩٩٤م، تعمل على مقاضاة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المرتكبة على أرض الدولة الرواندية.

كذلك تمّ إنشاء محكمة سيراليون الجنائية الخاصّة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣١٥) في أغسطس ٢٠٠٠م، وذلك للنظر في جرائم الحرب التي دارت في سيراليون في الفترة من ١٩٩١م – ٢٠٠٠م[٢].

واستناداً إلى تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصّة، في كلٍّ من رواندا وسيراليون، فقد تمت إحالة مجرمي الحرب في دارفور بغرب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية في مارس ٢٠٠٥م؛ بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٩٣)[٣].

وفي مقابل تلك الجهود والأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة، لتحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا عبر الوسائل السّلْمية، نجد أنها تدخلت عسكريّاً في إطار عمليات الجهود الشاملة، كما حدث في الصومال والكونغو وليبيا.

وعموماً يمكن القول بأنّ القارة الإفريقية حظيت بنصيبٍ وافرٍ من عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، ففي الفترة من ١٦٤٨م إلى ٢٠٠٩م نجد أنه من بين إجمالي ٦٣ عملية سلام كان نصيب القارة الإفريقية منها ٢٧ عملية، وهو ما يمثّل زهاء ٤٣٪ من إجمالي تلك العمليات[٤].

وعلى الرغم من تعدّد الأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا؛ فإنّ هناك مناطق كانت ولا تزال تشهد صراعات ونزاعات مسلّحة تهدد الأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

إنّ هذه الوضعية المختلة تفرض أعباءً ثقيلةً وأدواراً متعاظمة للمنظمات والتكتلات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي.

ثانياً: دور المنظمات والتجمعات الإفريقية في حفظ السّلْم والأمن بالقارة:

بدأت تتنامى لدى الدول الإفريقية فكرة الاتحاد والتجمع، وذلك بهدف حماية استقلالها الوليد من

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) خالد حسن أبو غزالة: المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الدولية، دار جليس الزمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص (١٧٠-١٩٣).

(٣) السيد فليفل: التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير/ معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٩٨.

(٤) عبير الفقي، مصدر سابق.

ناحيــة، وخلق تعــاون فيما بينها مــن ناحية أخرى، وهكذا نبتت فكــرة التجمعات والمنظمات الإفريقية، والتي بدأت في صورٍ مختلفة، وكانت معظمها متعثّرة ومحصورة في نطاقاتٍ ضيقة؛ متخذة أشكال اتحادات تعاهدية بين دولٍ متجاورة جغرافيّاً.

ثم أخذت الدائرة تتسع شــيئاً فشيئاً عن طريق تكويــن تكتلات تضمّ عدداً أكبر من الدول الإفريقية، إلى أن قامت (منظمة الوحدة الإفريقية)، والتي أدت أدواراً مختلفة في مجال إرســاء دعائم السّلْم والأمن داخــل القارة الإفريقية؛ حيث اتجهت نحو التســوية الســلمية للمنازعــات التي دارت داخــل القارة، مع احترام حدود الدول الموروثة عند اســتقلالها، وفي هذا الإطار أنشــأت منظمة الوحدة الإفريقية جهاز آليــة فضّ المنازعات فــي ١٩٩٣م، وذلك بهدف حلّ النزاعات الإفريقية بوسائل إفريقية تحدّ من التدخل الأجنبي في شــؤون القارة الإفريقية، وســوّغت ذلك المســلك بأنّ التدخل الخارجي يزيد من المشكلات الإفريقية، ويزيدها تفاقماً، كما حدث في الصومال – قوات يونيصوم[١].

لقد تجسّــدت الأدوار العمليــة لمنظمة الوحدة الإفريقيــة في عمليات حفظ السّــلْم والأمن بالقارة من خــلال حثّها للأطراف المتنازعة على التســوية القضائية أمــام محكمة العــدل الدولية، كما حدث في النزاع الحدودي بين كلٍّ من نيجيريا والكاميرون، والذي أحيــل لمحكمة العدل الدولية في ١٩٩٤م بناءً على توصية المنظمة، كذلك شجّعت السنغال وغينيا بيساو على تســوية نزاعهما الحدودي البحري أمام محكمة العدل الدولية فــي ١٩٩١ – ١٩٩٥م، وأيضاً النزاع الحدودي الليبي التشــادي؛ حيث ساهمت في تهدئــة الأوضاع بيــن الدولتين، وتعاونــت مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات الصادرة بحلّ ذلك النزاع

تعاني المنظمات الإفريقية من مشكلات بنيوية وهيكلية ومالية؛ الأمر الذي قلّل من أدوارها في عمليات حفظ السّلْم والأمن بإفريقيا

ومراقبتها[٢].

لقد حرصــت المنظمة على عــدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأعضاء، واستحدثت نظام قــوات حفظ الســلام، والتــي أدّت أدواراً مهمّة في مراقبــة وقف إطلاق النــار بين العديــد من الدول الإفريقية المتنازعة.

وبناءً على ما ســبق؛ فإنّ المنظمة قد أدّت دوراً حيويّاً في تســوية المنازعات الإفريقية سلميّاً؛ حتى حلّهــا في مايو ٢٠٠١م وتشــكيل (الاتحاد الإفريقي) وريثاً لها.

استمر الاتحاد الإفريقي في القيام بمهام المنظمة الإفريقيــة نفســها، والهادفة للحدّ مــن المنازعات الإفريقية ســلميّاً؛ فتمّ إنشــاء مجلس السّلْم والأمن الإفريقي بوصفه جهازاً تابعاً للاتحاد ومســؤولاً عن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون المشترك مع الأمم المتحدة وأذرعها، بجانب التكتلات والتجمعات الإفريقية.

وانطلاقــا من تلك المهام؛ فقــد تدخل الاتحاد الإفريقي عبر مجلس السّــلْم والأمــن الإفريقي في تســوية الصراع فــي توجو ٢٠٠٥م، وذلــك بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس.

(١) وكالة السودان للأنباء، نسخة بمناسبة مؤتمر القمة الإفريقي، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣.

أيضـاً تدخل الاتحاد الإفريقي في موريتانيا عام ٢٠٠٥م بعد حدوث الانقلاب العسـكري، وتواصل مع الأطـراف الموريتانية عبر مفوضية السّـلْم والأمن الإفريقـي، والتـي نجحت في وضـع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد؛ بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة.

أيضاً تدخل الاتحاد الإفريقي عسـكريّاً في جزر القمـر في العـام ٢٠٠٨م، عن طريق إرسـال قوات عسكرية لوضع حدٍّ للصراع حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجـوان، وقد نجح الاتحاد الإفريقي في مسـعاه من خلال التدخل العسـكريّ المسـنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية[١].

أما فـي الصومال؛ فقد تعددت مبادرات الاتحاد الإفريقي وأخذت أشـكالاً مختلفـة، تراوحت ما بين الدعم السياسـي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلام في العام ٢٠٠٧م، فضلاً عن التعاون مع قوات المهام المشـتركة للقرن الإفريقي (الأفريكوم) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويبـدو دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السّـلْم والأمن في إفريقيا أكثر وضوحاً وشـمولاً في دارفور بغرب السـودان منـذ العـام ٢٠٠٤م، وحتى الوقت الراهن، والذي يتمّ في إطار شـراكة كاملة مع مجلس الأمـن الدولي، فقـد تدخل الاتحـاد الإفريقي في دارفور بوسـائل وأدوات متعددة ومتداخلة؛ بدءاً من المبادرات الرامية لحلّ الأزمة بصورة سلميّة، وصولاً إلى مرحلة وضع قوة عسـكريّة دائمة لحفظ السلام (اليونميد) بالسودان.

وبجانـب الاتحـاد الإفريقي؛ هنـاك تجمعات وتكتـلات اقتصادية داخل القارة الإفريقية سـبقت في قيامهـا الاتحاد الإفريقي، وقد عملت على إيجاد فـرص تكاملية لاقتصاديات الـدول المنضوية تحت مظلتهـا، بالإضافة إلـى محاولات هـذه التكتلات لانتهـاج سياسـات تسـاعد علـى تحقيـق الأمن والاستقرار داخل منظومتها؛ فعلى سبيل المثال نجد أنّ التجمّع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس – Ecowas) قـد حقّق نجاحاً نسـبيّاً في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليـم، كما حدث في توغو ٢٠٠٥م، فضـلاً عن ذلك فإنّ الإيكواس أنشـأت قوة عسكرية مشـتركة (إيكوموج)، تسـاعد في تحقيق الاستقرار الأمني لدولها.

بالإضافة للإيكواس تبـرز الهيئة غير الحكومية للتنميـة (الإيقـاد) بصفتهـا واحدة مـن التكتلات التي تعمـل على الارتقاء بالاسـتراتيجيات التنموية فـي بلدانها مـن ناحية، والعمل علـى تحقيق الأمن والاستقرار داخل دولها من ناحية أخرى.

وقـد أدت (الإيقـاد) أدواراً فاعلة في تسـوية النزاعات المسلحة في كلٍّ من السودان عبر مبادراتها المتعددة، ورعايتها لمفاوضات السلام، والتي أفضت إلى اتفاقية السـلام الشامل (نيفاشا) ٢٠٠٥م، أيضاً تدخلها الواضح وجهودها المضنية من أجل الوصول للسـلام في دولة جنوب السودان في الوقت الحالي، وأخيراً نجد أن تجمّع (دول السـاحل والصحراء) قد أضاف أهدافاً جديدة لميثاقـه تتعلق بحماية الأمن وحفظ السلام، وإنشـاء آليات يُناط بها تحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً: تجارب المنظمات الإقليمية الإفريقية بين النجاح والفشل (مقارنة أولية):

اتسـاع دائرة النزاعات والحروب الأهلية داخل القـارة الإفريقية شـكّلت اختباراً حقيقيّـاً لجهود المنظمـات الإقليمية الإفريقية فـي عمليات حفظ السـلام والأمن داخل دولها، بيد أنّ تعقُّد مستويات الأزمـات والصراعات وتشـابكها، وتفاوتها من دولة إلى أخرى، في مقابـل محدودية الإمكانيات وضعف القـدرات لدى أغلـب المنظمـات الإفريقية، هذه

(١) ميمونة سعيد آدم: آلية فض النزاعات في الاتحاد الإفريقي مقومات النجاح وأسباب الفشل، ٢٠٠١م – ٢٠١١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠١٢م، ص ٢٠٧.

المعادلة تشكّل القاعدة الأساسية والمحدد الفعليّ لاتجاهات النجاح أو الفشل في كلّ الأداور والعمليات التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن في الإطار الإفريقي.

ويمكن التعمق أكثر من ذلك في تقييم تجارب تلك المنظمات من خلال النماذج الآتية:

النموذج الأول: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأزمة جمهورية جزر القمر:

تُعدّ المحاولة الانفصالية التي قامت بها السلطات في جزيرة أنجوان بمثابة الشرارة التي فجّرت الأزمة السياسية في جمهورية جزر القمر في العام ١٩٩٧م، كما ساعد الانقلاب العسكريّ الذي قاده رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر في ١٩٩٩م على استفحال الأزمة؛ ما دفع منظمة الوحدة الإفريقية للتفاعل مع الأزمة عبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، وقد بذل مجهودات متعددة من أجل إيجاد مخارج سلمية للأزمة، ونجح في ذلك من خلال اتفاق المصالحة الذي أُبرم بين أطراف الأزمة في فبراير ٢٠٠١ م، أعقب ذلك تعليق السلطات الأنجوانية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، معللة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المخصّصة للجزيرة وفقاً للاتفاق المشار إليه، وفي ديسمبر ٢٠٠٣م تمّ توقيع اتفاق (بيت سالم) للترتيبات الانتقالية، وتلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس ٢٠٠٤م[١].

لكن الأمور عادت وتأزمت من جديد؛ عندما رفض العقيد محمد بكر، الذي تولى السلطة في جزيرة أنجوان في ٢٠٠٢م، التنحيّ عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية القاضي بانتهاء فترة ولايته، وفي خطوة جريئة، زادت الأوضاع تعقيداً، قام العقيد محمد بكر بإجراء انتخابات في يونيو ٢٠٠٧م، في تحدٍّ واضح ومقصود لحكومة جزر القمر الفيدرالية، وأصبح رئيساً على جزيرة أنجوان[٢].

وفي خلال تلك المراحل من تطوّر الأزمة في جمهورية جزر القمر ظلّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ملتزماً بمبدأ التسوية السلمية للصراع، وذلك بإرساله بعثتَين لدعم الانتخابات وإعادة ترتيب الأوضاع في جمهورية جزر القمر، كانت البعثة الأولى لدعم الانتخابات، وقوامها ٤٦٢ من العسكريين والشرطة المدنية، أما البعثة الثانية للاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية في ٢٠٠٧م فقد عملت على التفاعل مع التطورات التي شهدتها الأوضاع في جمهورية جزر القمر.

ونتيجة طبيعية لما قامت به السلطات الأنجوانية؛ فقد قامت البعثة بإرسال تحذيرات لها من الآثار والنتائج السلبية التي سوف تنتج عن الانتخابات الرئاسية المقرر لها في يونيو ٢٠٠٧م[٣].

وتأكيداً لالتزام بعثة الاتحاد الإفريقي بالحلول السلمية للأزمة؛ فقد أوفدت البعثة مبعوثَين لإقناع السلطات الأنجوانية بالتراجع عن خطوة الانتخابات والعدول عنها، لكن رفض السلطات الأنجوانية لتلك المناشدات وتعنّتها، فضلاً عن قيامها بإجراء الانتخابات، هذا المسلك دفع الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وأرسل مبعوثين لإقناعها بالتراجع والخضوع لقراراته تجنباً للتصعيد، كما قرّر مرةً أخرى تمديد تفويض بعثته في جمهورية جزر القمر إلى ديسمبر ٢٠٠٧م.

وعلى ضوء رفض السلطات الأنجوانية لقرارات الاتحاد الإفريقي؛ قرر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي

(١) محمد هيبة علي: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات وتسويتها في إفريقيا/ w.w.w.damascuniversity-edu.sy

(٢) المرجع السابق.

(٣) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير – جامعة القاهرة – مصر – البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م، ص ٨٣.

التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الأنجوانية بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها: تجميد أموال تلك السلطات وأصولها، ثمّ هدّدها بالعمل العسكري.

وإزاء إصرار السلطات الأنجوانية، وعدم انصياعها لقرارات الاتحاد الإفريقي، قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في فبراير ٢٠٠٨م التدخل العسكري في جمهورية جزر القمر، وذلك عبر قوة عسكرية قوامها ١٣٥٠ جندياً، تشكّلت من عدّة دولٍ إفريقية.

هذه العملية العسكرية أدّت إلى تمكين حكومة جزر القمر من إعادة بسط سيطرتها على جزيرة أنجوان في مارس ٢٠٠٨م، ولم يتوقف درو مجلس السّلْم الإفريقي عند ذلك الحدّ؛ بل قرر التمديد مرة أخرى لبعثته حتى يونيو ٢٠٠٨م بغرض المساعدة في إجراء عملية انتخابية عادلة ونزيهة[١].

ويبدو من خلال التّتبع التفصيليّ لدور مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمة بجمهورية جزر القمر، ومحاولات جزيرة أنجوان الانفصالية، مدى النجاح الذي حقّقه مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في هذا البلد.

النموذج الثاني: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وتأرجح الأدوار في أزمة دارفور:

تُعدّ أزمة دارفور واحدة من أصعب وأعقد الأزمات التي كانت ولا تزال تواجه الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه في ٢٠٠١م وحتى الوقت الراهن.

فعلى الرغم من تداخل الأسباب المؤدية لنشوء أزمة دارفور وتشابكها؛ فإنّ الاتحاد الإفريقي، وعبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، ظلّ يقوم بأدوارٍ متعددة من أجل الوصول لتسويةٍ مناسبةٍ، تنهي الصراع والعنف المسلّح في دارفور الذي تفجر في العام ٢٠٠٣م، حيث نجد أنه في يونيو ٢٠٠٤م طلب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية التدخل في دارفور، وذلك من خلال بعثة إفريقية تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول لتسوية شاملة للنزاع، وبناءً على ذلك؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أكتوبر ٢٠٠٤م تشكيل قوة لحفظ السّلْم في الإقليم، سُمّيت بقوة: (Amis) قوامها ٣٣٢٠ فرداً، ٢٣٤١ من العسكريين، و ٤٥٠ مراقباً، و ٨١٥ من الشرطة المدنية، و ٢٦ من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عامٌ واحد؛ أي حتى أكتوبر ٢٠٠٥م[٢].

وقد تمثّلت أهداف قوة ال Amis فيما يأتي:

١ - التأكد من التزام كلّ أطراف الصراع بوقف إطلاق النار الموقّع عليه في اتفاقية انجامينا في أبريل ٢٠٠٤م، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

٢ - بناء الثقة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

٣ - حماية المدنيين المهدّدين في هذا الصراع، والعمل على إيجاد تسوية للصراع[٣].

وبفعل الأدوار الإيجابية لقوة Amis، فقد تمّ زيادة حجم القوات العسكرية إلى ٦١٧١ عسكرياً، و ١٥٦٠ شرطيّاً، وفقاً لاجتماع مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أبريل ٢٠٠٥م، وبعدّ توسعة بعثة Amis مرّت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبيٍّ، سيطرت فيه قوات حفظ السّلْم Amis على الأوضاع نسبيّاً، إلا أنّ تعقُّد الصراع واتساع جغرافيته أدى إلى تدهور الأوضاع بصورةٍ حادة في دارفور في أغسطس

(١) أحمد إسماعيل عبدالله: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم في إفريقيا – زمالة الأكاديمية – بحث غير منشور – الأكاديمية العسكرية، الخرطوم – ٢٠٠٨م.

(٢) نصر الدين عبدالفتاح محمد: دور الاتحاد الإفريقي والعملية الهجين في حلّ أزمة دارفور – رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠١٢م، ص ٩٨.

(٣) إسماعيل حاج موسى: المنظمات الإفريقية ودورها في حلّ النزاعات – ندوة – الخرطوم، ٢٠٠٦م.

٢٠٠٥م؛ مـا أدى إلى تعرّض بعثـة الاتحاد الإفريقيّ للعديـد من عمليات الاختطـاف والنهب، فضلاً عن المواجهات العسكرية من قِبل الأطراف المتصارعة، سواء كانت حكومية أو تابعة للحركات المسلحة[1].

ونتيجـة للضغـوط الدولية الناجمـة من تردي الأوضاع فـي دارفور؛ قـرّر مجلس السّـلْم والأمن الإفريقي الموافقة على نقل مهام قوة Amis لحفظ السـلام والأمن في دارفور إلى الأمم المتحدة، وذلك في إطار شـراكة تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتشكيل قوة عسكرية مختلطة عُرفت باسم: (اليونوميد)، تشكّل القوات الإفريقية التابعة لمجلس السّـلْم والأمن الإفريقي أغلـب قوامها، وبالرغم من انتقـال ملف دارفور إلى الأمـم المتحدة فإنّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ظلّ فاعلاً رئيساً في اتجاهات تسوية الصراع في دارفور.

وبالنظـر إلـى تجربة مجلـس السّـلْم والأمن الإفريقـي في كلٍّ من جمهورية جـزر القمر ودارفور بغرب السـودان؛ نلاحظ تفاوتاً في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقّق مجلس السّلْم والأمن الإفريقيّ نجاحاً كبيراً، وحقّق أهدافه بتسوية الصراع وإعـادة الأوضاع إلى مـا كانت عليه في السـابق، والسـبب في تحقيـق ذلك النجاح يكمـن في تفوق القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي؛ مقارنةً بقوة سـلطات جزيرة أنجوان، والتي كانـت تعاني ضعفاً واضحـاً نتيجة للضغـوط والقيـود والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقيّ على السـلطات الأنجوانية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ تخوّف القيادات الإفريقية من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى بلدانهم شكّل مصدر قوة أخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسـبة لدارفور؛ فيمكن القول بأنّ Amis التابعة لمجلس السّـلْم والأمـن الإفريقي في درافور حقّقت نجاحاً نسـبيّاً، في الفتـرة من أبريل ٢٠٠٤م

الإرث الاستعماري أدى إلى غياب الدولة الأمّة بإفريقيا وقاد إلى حدوث تداخلات حدودية وإثنية وعرقية ومعتقدية

وحتى منتصـف العام ٢٠٠٥م، لكن منذ أغسـطس ٢٠٠٥م وحتى الوقت الحالي؛ تأرجحت أفعال مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأدواته بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشـل، وهذا التأرجح يمكن أن نعزيه إلـى طبيعة الصراع في دارفور، والتي تتسـم بالتعقيد والتشابك؛ حيث تتداخل فيه عوامل تاريخية، وسياسية، وتنموية اقتصادية محليّة مع أخرى إقليمية ودوليـة، بالإضافة إلى اتسـاع الرقعـة الجغرافية للصراع في دارفـور، هذا في الوقت الذي يعاني فيه الاتحاد الإفريقيّ ضعف الإمكانيات والقدرات المالية والخبـرات وقصور التدريب، فضلاً عن اسـتمرارية الصراعات الخفية بين الدول الإفريقية نفسـها تجاه المشـروعات والخطـط الدولية الراميـة لمعالجة الأوضاع في دارفور.

النمـوذج الثالـث: الإيكواس والأزمـة فـي ليبيريا:

قامت الجماعـة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكـواس) بجهـودٍ كثيـرةٍ فـي محاولة تسـوية الصراعات في غرب إفريقيـا، ويمثّل دورها في حلّ الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازاتها في مجال الدفاع والأمن، حيث ظهرت الحاجة إلـى التدخل في أزمة ليبيريا ١٩٩٠م، وذلـك عندما احتدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل صمويل دو، وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة

(١) نصر الدين عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ١٠٢.

تشارلز تايلور، وقوات الجبهة المستقلة لليبيريا التي يقودها جونسون من ناحية أخرى.

ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار، وبخاصة سيراليون وغينيا، وقد تمكّنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة، الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي، لذا تصدّرت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للإيكواس، والتي انعقدت في مايو ١٩٩٠م، وأصدرت قراراً في هذا الشأن، ينطوي على ثلاثة بنود رئيسة، هي: ضرورة وقف إطلاق النار – وإجراء انتخابات حرة – وتشكيل لجنة خاصّة بالوساطة تضمّ دولاً، هي: نيجيريا، زامبيا، غانا، توجو، ومالي[١].

وهنا يُلاحظ أنّ المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولاً، لكن أدى اعتراض تايلور على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرارٍ بإرسال قوات عسكرية لحفظ السّلْم في ليبيريا، وتنفيذاً لبنود الدفاع في هذا الشأن؛ حيث تمّ تشكيل قوة حفظ السّلْم التي عُرفت باسم: (مجموعة المراقبة الخاصّة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: إيكوموج ECOMOG).

ويلاحظ أنّ دور قوات الإيكوموج في ليبيريا تمثّل في حفظ السّلْم، واستعادة القانون والنظام، وتأكيد احترام وقف إطلاق النار، إلا أنّ رفض تايلور لوقف إطلاق النار أدى إلى تحوّل دور قوات الإيكوموج من حفظ السّلْم إلى فرض السّلْم، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضدّ الحكومة المؤقتة إن لزم الأمر، وبالفعل تمّ دفع قوات تايلور خارج العاصمة، إلا أنّ قوات المعارضة لم تستسلم، واستمرت الحرب الأهلية إلى أن نجحت الإيكواس في توقيع اتفاق كوتونو للسّلْم في يوليو ١٩٩٣م، وأُجريت الانتخابات العامّة في يوليو ١٩٩٧م، وأُعلن فوز تشارلز تايلور برئاسة البلاد[٢].

ثم ماذا بعد هذه الجهود؟

تزداد الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، ولكن تظلّ الحروب الأهلية هي أكبر مشكلات إفريقيا، فقد حصدت ملايين البشر، وما زالت تحصد الآلاف يوميّاً، في الصومال، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، والسودان، وغيرها من دول إفريقيا.

وبالرغم من الجهود التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ وتحقيق السّلْم والأمن في ربوع القارة الإفريقية؛ فإنّ المشهد الإفريقي الذي يعجّ بالكثير من النزاعات والصراعات يكشف العديد من التحديات التي تواجه عملية بناء السّلْم والأمن وحفظه بإفريقيا، خصوصاً مع تسارع الأحداث العالمية التي أدت إلى حدوث تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي والإقليمي؛ ما ألقى بظلالٍ عديدة على عمل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية؛ فظهرت على السطح تحديات جمّة تقلّل من فاعلية أدوارها في مجال حفظ السلام والأمن في إفريقيا، هذه القارة التي تشهد فسيفسائية في النسيج الاجتماعي، وإرثاً استعماريّاً مختلاً، ودولة هشة تشكّلت على قواعد هجين، هذه الوضعية المعقدة تقابلها حالة من السيولة وعدم التوازن علي المستوى الدولي، أفضت إلى حدوث اختلالات واضحة في أدوار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) في حفظ السّلْم والأمن الدوليين بإفريقيا.

ومما يعضّد ذلك مطالبة أغلب دول العالم الثالث بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وتقليص حقّ استخدام الفيتو، وترشيد استخداماته، وتحقيق أكبر

(١) دور قوات الإيكوموج في حفظ السلام بدول غرب إفريقيا/ w.w.wissafrica.org/pubs/monographs

(٢) المصدر السابق.

قدر من الشفافية في عملياته المتعلقة بحفظ السّلْم والأمن الدوليَّين.

ويبدو مما سبق أنّ المنظمة الدولية قد تراجعت أدوارهـا في حفـظ السّـلْم والأمن فـي إفريقيا، فالأوضـاع المتردية في كلٍّ مـن الصومال وجنوب السـودان وإفريقيا الوسطى تشكّل تجسـيداً عمليّاً وواقعيّاً لفشل الأمم المتحدة في تحقيق السّلْم والأمن الدوليين.

وإذا كانت الأمـم المتحدة تعاني عجزاً واختلالاً فـي أداء أدوارها في إفريقيا؛ فإننا نجد في المقابل أنّ المنظمـات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعاني الأمريـن، فأغلب الـدول الإفريقية تفتقـر للإرادة السياسـية مـا يجعلهـا ضعيفة أمـام الضغوطات الخارجيـة ذات الأبعـاد العقابيـة، خصوصاً إذا ما ارتبطت بالحرمان من الهبات والمسـاعدات؛ الأمر الـذي أدى إلى إضعـاف مواقف الـدول الإفريقية تجاه منظماتها وتكتلاتها الإقليمية، في الوقت نفسه الذي تشـهد فيه هذه التجمعات الإفريقية صراعات خفية بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلاً عن أنّ أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعجّ بالعديد من المشـكلات البنيوية والهيكلية والمالية؛ ما أفقدهـا - في كثيرٍ من الأحيـان - عدم احترام الأطـراف المتنازعـة للاتفاقيـات والمواثيق التي تتبنّاها في سـبيل حفظ الأمن والاسـتقرار في عدة دول إفريقية.

وأخيراً:

يمكـن القول بأنه على الرغـم من النجاحات النسـبية التي حقّقتها بعض المنظمـات الدولية والإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن الدوليّين في إفريقيـا؛ فإنّ هناك العديد من المعوقات التي قللت من فاعلية أدوار تلـك المنظمات والتكتلات فـي الوقت الراهن، لأسـباب متشـابكة ومعقدة، ترتبـط بطبيعة النظام العالمي الحالي الذي يعاني حالة السـيولة المصحوبة بمحاولات بروز تعددية قطبية (الصين، روسيا)، وفاعلين جدد غير دوليّين، سـاهم كلّ ذلك في صعود ظاهرة الفوضى الناشئة داخل الدولة الإفريقية.

وتأسيسـاً على ما سبق؛ فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- أنّ الإرث الاسـتعماري الذي أدى إلى غياب الدولـة الأمّة بإفريقيا قاد إلـى حدوث تداخلات حدودية وإثنية وعرقية ومعتقدية؛ أدت دوراً فاعلاً فـي إذكاء الصراعات والنزاعات المسـلحة داخل إفريقيا؛ ما مهّد الطريق لتدخل المنظمات الدولية والإقليمية في الشأن الإفريقي.

- أنه على الرغـم من النجاحات التي حقّقتها المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقيـة؛ فلا تزال الحـروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة.

- تعانـي المنظمات الإفريقية من مشـكلات بنيوية وهيكلية ومالية؛ الأمر الذي قلّل من أدوارها في عمليات حفظ السّلْم والأمن بإفريقيا.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

- الاهتمـام المنهجي والعلمـي بالمنظمات الإقليمية في إفريقيا؛ بهدف معالجة المشـكلات التي تعاني منها أولاً، ومن ثمّ وضع اسـتراتيجيات وخطط تعمل على تحقيق السّـلْم والأمن في القارة الإفريقية.

- أيضـاً لا بد مـن الاهتمام بالشـراكات مع المنظمات الدولية، والعمل على الاستفادة منها في معالجة قضايا الحرب والسلام بإفريقيا من ناحية، ورفع كفاءة المنظمات الإقليمية الإفريقية وقدراتها، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى.

- كذلـك العمل علـى توثيق وتقييـم تجارب المنظمات المختلفة، والتي عملت في مجال حفظ أو بناء السّلْم والأمن بإفريقيا، وذلك للاستفادة منها في معالجة الأوضاع النزاعيـة الراهنة، والمتوقع حدوثها في المستقبل ■

حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا:

رؤى تقويمية

أ.د. حمدي عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

يلاحظ المتابع للتحولات الكبرى في إفريقيا، منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أنّ المناظرة حول الديمقراطية والتعددية باتت تشكّل واحدةً من أكثر المسائل الصعبة والمثيرة للجدل، ليس فقط داخل إفريقيا، ولكن في كلّ المحافل الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الإفريقي.

وطبقاً للبيانات المتاحة؛ فإنّ الفترة من يناير ٢٠١٥م حتى ديسمبر ٢٠١٦م سوف تشهد أكثر من ٣٥ منافسة انتخابية، سواء على المستوى الرئاسي أو التشريعي، في معظم أنحاء إفريقيا، فهل يعني ذلك أنّ إفريقيا باتت أكثر ديمقراطية عمّا قبل؟ وهل يعني مجرد إجراء الانتخابات في بلدٍ ما ضمان التحول إلى الاستقرار والتعددية التنافسية بشكلٍ مؤسسيّ؟ ولماذا تقبع العديد من البلدان الإفريقية في المنطقة الرمادية الكائنة بين الديمقراطية والاستبداد؟ ولعل السؤال الأهم هنا يتمثل في مدى إمكانية تصميم بناءٍ ديمقراطيٍّ يلائم بشكلٍ أفضل الواقع الإفريقي؟

ولا تزال الأدبيات المعاصرة تتعامل مع هذه التساؤلات المشروعة انطلاقاً من قناعات أيديولوجيةٍ وفكريةٍ متباينة، وهو ما يعني أننا أمام إجابات مختلفة عن هذه الأسئلة.

وتسعى هذه الدراسة المختصرة إلى التعرف على حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا بعد مرور نحو ثلاثة عقود من بداية الربيع الإفريقي.

أولاً: المناظرة حول الديمقراطية في الفكر السياسي الإفريقي:

يمكن القول بأنّ المناظرة الإفريقية حول الديمقراطية، والتي انشغل بها الفكر السياسي الإفريقي منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، قد عبّرت عن اتجاهاتٍ أساسيةٍ ثلاثة، وإن اتفقت جميعها على رفض: (دولة الحزب الواحد) ونمط ديمقراطيته التي أثبتت عجزاً وفشلاً واضحاً.

ومن الواضح كذلك أنّ هذه المناظرة الإفريقية قد تأثرت بالتحولات الفكرية العَوْلمية، ونقل الاهتمام من التركيز على «الدولة» باعتبارها فاعلاً مركزيّاً؛ إلى الاهتمام بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية، أي التركيز على منظور «المجتمع»، ويمكن أن نشير إلى كتابات الفرنسي «جان فرانسوا بايار» التي أثّرت تأثيراً لا يُنكَر على

مستقبل الديمقراطية في إفريقيا يرتبط بإعادة صياغة النموذج الديمقراطي بما يحرره من انحيازاته المعرفية الغربية، ويجعله أكثر ارتباطاً بالسياق الحضاري الإفريقي

توجهات الفكر السياسي الإفريقي منذ أزمات التنمية المستعصية في عقد الثمانينيات[1]، أضف إلى ذلك تنامي الاهتمام بدراسة المجتمع المدني ودوره في تحقيق التحول الديمقراطي، فقد اتجه الفكر لمناقشة دور الاتحادات النقابية والعالمية ومنظمات الشباب، والدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق التحول الديمقراطي الإفريقي.

١ - سجال الليبرالية الجديدة:

يبدو أنّ هذا السجال الإفريقي قد تأثر بالتحولات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وفرض نموذج «توافق واشنطن» بمشروطيته السياسية التي ربطت بين الديمقراطية وتبنّي سياسات التعدد الحزبي والانتخابات الحرّة.

ولعل الأطروحة الرئيسة التي يتبنّاها هذا الاتجاه انطلاقاً من فشل دولة الحزب الواحد هي: أنّ قيام المؤسسات السياسية الديمقراطية هو أمرٌ لازمٌ لإحداث التحول الديمقراطي في إفريقيا؛ نظراً لأنّ هذا النظام قد أثبت نجاحه في الغرب، وتكمن الدلالة الرمزية في هذا السجال الفكري في صندوق الانتخابات؛ حيث يُنظر إليه

(١) Bayart, Jean-Francois, The State in Africa: Politics of the Belly, secondedition, Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

بوصفه جوهر النموذج الليبرالي الجديد[1].

وقد هيمن توجه التعدد الحزبي على وثائق المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في إفريقيا.

٢ - سجال التقليدية الجديدة:

اتجه عددٌ من المنظّرين والمفكرين الأفارقة إلى رفض نموذج «الأغلبية» الذي تفرضه الليبرالية الجديدة؛ باعتباره متعارضاً مع التقاليد الثقافية الإفريقية التي تقوم على «اتفاق الرأي»، وهنا نجد العودة إلى تقاليد اجتماعات الشجرة على المستوى القروي والقبلي، والتي اتخذت أسماء عديدة، مثل: (الأوجاما، والبونجي، والكجوتلا)[2].

ويلاحظ أنّ قضية التمثيل السياسي تختلف في نمط «اتفاق الرأي» عن «النمط الليبرالي»، فالنمط الأخير يفترض اتفاقاً على قواعد اللعبة أولاً، أي أنّ الاتفاق على السياسات الديمقراطية يمثّل - ولو بطريقة غير مباشرة - مصدراً لشرعية القرار؛ حتى بالنسبة لهؤلاء الذين عارضوه، أما في نمط «اتفاق الرأي» فإنّ الأمر جدّ مختلف؛ لأنّ المفهوم الديمقراطي يعني توافق الآراء على القرار نفسه.

وينظر التقليديون الجدد في إفريقيا إلى محدودية نطاق الديمقراطية الليبرالية؛ حيث يُحاط الشأن الخاص والديني بسياجٍ منيع يصعب اختراقه، كما أنه لا يراعي الخصوصيات الحضارية للشعوب حينما يعبّر عن فهمه وتحديده لمفهوم الديمقراطية وقواعد ممارستها، وعلى النقيض من ذلك تماماً فإنّ نموذج «اتفاق الرأي» يتّسع ليشمل كلّ ما يتعلق بالصالح العام للجماعة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الإفريقي.

٣ - سجال الديمقراطية الشعبوية:

يعبّر هذا السجال الإفريقي عن قراءة راديكالية لاختلافات النظام الدولي القائم؛ بحسبان أنّ النظام الاقتصادي هو المحدّد الأساسي للنُّظُم السياسية والاقتصادية، وعليه: فلا جدوى من الحديث عن التحول الديمقراطي دون إحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام الدولي، وهنا تأتي أطروحات «سمير أمين» (المنطلقة من حقل الاقتصاد السياسي) لتقدّم حلولاً جذرية من خلال فكّ الارتباط مع النظام الرأسمالي.

ويرى «أمين» أنّ حركات النضال الشعبي في دول الجنوب معادية للإمبريالية، فضلاً عن كونها لا تقوم على أساس الانتماءات الأولية: (دينية، أو طائفية، أو قبلية)، ولعله هنا يعيد تأكيد المفهوم الماركسي القائل بأنّ «الطبقة العاملة هي المعامل الموضوعي لقيام الثورة».

وينتمي «محمود ممداني» إلى هذا السجال كذلك، حيث يدعو إلى تبنّي منظورٍ تنمويٍّ جديدٍ يخالف المنظور: «الفوقي الدولاتي»، لقد أراد الانتقال من الدول إلى ما أسماه: «المنطق

---

(١) Ihonvbere, J. O., &Mbaku, J. M. (2003). Political liberalization and democratization in Africa: Lessons from country experiences. Westport, Conn: Praeger.

(٢) الكجوتلا Kgotla: عبارة عن اجتماع عامٍّ أو محكمة عرفية، وخصوصاً في قرى بوتسوانا.. وعادة ما يرأس الاجتماع رئيس القرية أو كبير القوم فيها، ويتم التوصل إلى القرار دائماً بتوافق الآراء، وللجميع حقّ إبداء الرأي دون مقاطعة من أحد، وكما يقول المثل التقليدي فإنّ: «أعلى درجات الحرب هي الحوار». لقد مثّلت مؤسسة «الكجوتلا» - ولا تزال - أحد أشكال الحكم في المجتمع التسواني، وفي السياق المعاصر يُنظر إليها بوصفها منتدى لصياغة السياسات وصنع القرار، بما في ذلك الأنشطة التنموية وتسوية النزاعات.

أما البونجي Mbongi: فتوجد في التقاليد البانتوية الجنوب إفريقية اجتماعات تقليدية عامّة، يُطلق عليها «البونجي»، أي: حلقات التعلم، وهي مفتوحة للجميع لمناقشة كلّ القضايا المتعلقة بمصلحة الجماعة مادياً ومعنوياً، وتهدف هذه الاجتماعات إلى الوصول لأفضل الآراء والتطبيقات بما يعود بالنفع على المجتمع.

انظر: Gallardo, Miguel E. Culturally Adaptive Counseling Skills: Demonstrations of Evidence-Based Practices. Thousand Oaks, Calif: Sage Publications, 2012.p.48.

الاجتماعي»، حيث يرى أنّ «المنطق الاجتماعي» يأخذ بعين الاعتبار كلّ العوامل غير الموضوعية ومختلف أشكال التنظيمات التي عبّرت عنها الحركات الشعبية في إفريقيا.

وفي تحليله للحالة الأوغندية يُظهر «ممداني»[1] تناقضاً واضحاً بين «الدولة الوطنية» ونموذج «الحركات الاجتماعية الشعبية».

وعلى أية حال؛ فإنّ نموذج «النضال الشعبي» هنا يقوم على عاملين رئيسين، هما: الدولة، والقوى الشعبية التي تمثلها جماهير الطبقة الوسطى.

ثانياً: جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتعزيز السِّلْم المجتمعي:

من المفيد حقاً – لفهم تحولات الحالة الديمقراطية في إفريقيا – النظر إليها من خلال رؤية تاريخية؛ كما فعل «نيك تشيزمان» في كتابه: (الديمقراطية في إفريقيا النجاحات والإخفاقات...) الصادر عن دار نشر جامعة كامبردج عام ٢٠١٥[2]، يطرح الكتاب رؤية متكاملة للعودة إلى خبرة أعوام ما بعد الاستقلال، وتأثيرها في صياغة أنماط الأنظمة السياسية التي نراها اليوم.

ولعلّ ما يميز ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنها في تصاعدٍ مستمرّ منذ عام ١٩٩٠م، وإن كان ذلك على المستوى الإجرائي (وجود تعددية حزبية من الناحية القانونية – إجراء انتخابات دورية...)؛ برغم التحديات الجسيمة التي تواجهها.

وقد حاجَّ بعض الدارسين بضرورة بناء ديمقراطية انتخابية في إفريقيا؛ بقطع النظر عن مدى قوة التحولات المؤسسية المصاحبة لها، ولعل «ستفان ليندبرج» يعدّ من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه؛ حيث يشير إلى ما أسماه «التحول الديمقراطي عن طريق الانتخابات»[3]، ومع ذلك؛ فإنّ خبرة العقود الماضية تظهر أنّ هذا الاتجاه الفكري – الذي عوّل على مجرد إجراء الانتخابات وكفى – كان مغرقاً في نزعته التفاؤلية.لقد كانت إفريقيا – التي احتفلت بقدومها الأول في ساحة العلاقات الدولية بعد الاستقلال في ستينيات القرن الماضي – ضمن آخر مَن التحق بركب الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال الأولى كانت قلة من الدول الإفريقية، مثل: (موريشيوس، وبوتسوانا)، هي التي تشهد انتخابات تعددية، ومع ذلك؛ فإنّ

(١) محمود ممداني: مفكر يساري، هو أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا والدراسات السياسية في جامعة كلومبيا في الولايات المتحدة، مدير معهد كلومبيا للدراسات الإفريقية، ترأس مجلس تنمية الدراسات الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) – داكار/السنغال.
ولد محمود ممداني عام ١٩٤٦م في أحد أحياء بومباي، رحل به والده مباشرة إلى شرق إفريقيا، فاستقر وسط جالية آسيوية كبيرة في أوغندا، تعلّم فيها (ممداني)، ودرس في جامعة مكريري بكمبالا، كما قام بالتدريس بجامعة دار السلام بتنزانيا، أتيحت له فرصة الدراسة المبكرة في الولايات المتحدة من بيتسبرغ (١٩٦٢م)، حتى حصوله من هارفارد على الدكتوراه عام ١٩٧٤م؛ مع تخصص واضح في الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا بفروعها المختلفة، يُحمل ممداني ثقافات متعددة، من ثقافة تاريخية آسيوية إلى ثقافات إفريقية، كثيراً ما أسماها هو: «ثقافات تقليدية»؛ ومجادلاً أو متصارعاً مع ثقافة أوروبية – أو قل أمريكية – حديثة.
مارس حياته الثقافية – وواصلها لبعض الوقت – في أجواء مجتمعات «متعددة الأجناس»، آسيوية إفريقية، أي متعددة الهويات، طامحة للتوحد على أية حال، خلافاً لما وصل إليه بعد ذلك في تجربته (البحيرات).
خاض ممداني أيضاً معارك، بالمعنى الحرفي؛ قائداً لجانب من معركة الكفاح المسلح ضد «عيدي أمين»، زاحفاً وسط الأحراش من شمال تنزانيا إلى كمبالا. (مجلة قراءات إفريقية)

(٢) Cheeseman, N. (2015). Democracy in Africa: Successes, failures, and the struggle for political reform.

(٣) Lindberg, S. I. (2006). Democracy and elections in Africa. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

القدوم الثانـــي لإفريقيا على الصعيد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة شـــهد تبنّي نمط الانتخابات التعددية في معظم الدول الإفريقية؛ باســـتثناءات محدودة، مثـــل: (إريتريا، والصومال، وليبيا خلال عهد الراحل معمر القذافي).

ولم يكن خافياً أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة، وتغيّـــر أجندة الـــدول المانحة لصالـــح دعم قيم الليبرالية ومبادئ الاقتصاد الحرّ، قد فرضت على كثيرٍ من الدول الإفريقية ضرورة الانصياع لقواعد المشـــروطية السياســـية الجديدة من قِبل الدول والهيئـــات المانحة، كمـــا أنّ أعمال الاحتجاجات الشـــعبية، وتصاعد قوّة المجتمع المدني، فضلاً عن غضـــب الشـــرائح العمالية والشـــبابية، قد أســـهمت بدورها في تآكل مصادر مشروعية نُظم الحكم الأوتقراطية المستبّدة في الواقع الإفريقي.

وقد شـــهدت الفترة من ١٩٨٩م حتى ١٩٩٧م انتخاباتٍ تعدديةً في نحو ٧٥٪ من إجمالي الدول الإفريقية، وإذا كانت كثيرٌ من هذه الدول تشـــهد وجود نظم ديمقراطية – من حيث المسمّى فقط؛ في حين تستبطن في حقيقة أمرها ملامح النُّظُم الأوتقراطيـــة المهجّنة – فإنّ بعض الدول مع ذلك حققـــت تقدّماً كبيراً نحو إنشـــاء نُظُـــم التعددية الحزبية المســـتقرة والقابلة للمساءلة، وهي أكبر مما نتوقع: فما يقرب من ربع الدول الإفريقية الآن يمكن تصنيفها طبقاً لقواعد التحول الديمقراطي المســـتقر، ولعل من أبرزها: (بنين، وبوتســـوانا، والرأس الأخضر، وغانا، وموريشـــيوس، وناميبيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا).

وعليـــه: لا ينبغي لأحد ترســـيخ الاعتقاد بأنّ إفريقيـــا بيئةٌ خصبةٌ لحكـــم الطغيان، عوضاً عن ذلك: فإنّ تعدّد الخبرات والســـياقات في الواقع الإفريقي تؤكد وجود مســـارات مختلفة، يمكن من خلالها للدول الأكثر فقراً وهشاشة أنّ تتحرر من الحكم الاستبدادي.

الانتخابات وأنماط التحول الديمقراطي:

يطرح سعيد أديجومبي أربعة أنماط تفسّر لنا التحول الديمقراطي في إفريقيا منذ تســـعينيات القرن الماضي، وذلك على النحو الآتي:

النمـــط الأول: مجتمع مدني قـــويٍّ ومنظم، يخوض معركـــة التغييـــر ضد النظـــام الحاكم، فتستجيب النخبة الحاكمة.

نتيجة هـــذه الحالـــة: أنّ الانتخابات أضحت وســـيلة مهمّة للإطاحة بالنظام الحاكم، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك: (بنين، وزامبيا، وملاوي، والرأس الأخضر).

النمط الثاني: يقود المجتمع المدني إجراءات التغييـــر، بيد أنّ النظام الحاكـــم يقوم باختطاف نتائج عملية الانتقال الديمقراطي.

وفـــي هـــذه الحالة: تظـــلّ إجـــراءات القمع السياســـي كما هـــي، ومن أبرز الأمثلـــة: (توجو، والجابون).

النمط الثالث: تأخذ الدولة على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياســـي، وهو مـــا يُطلق عليه نمـــط: «الديمقراطية الموجهـــة»، ويقوم النظام الحاكم بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه.

ومن أبرز الأمثلـــة: (الكاميـــرون، والجزائر، وغامبيا).

النمط الرابع: يشـــير إلى الانتقال السياسي الذي يفضي إلى الصراع المفتوح والحرب الأهلية، ولعل أمثلة هذا النمط تعكسها خبرات: (بوروندي، والصومال، وجنوب السودان).

لقد عـــزّزت عمليـــة التحـــول الديمقراطي ثقافـــة الانتخابات الدورية، بيـــد أنها أفضت في أحـــد جوانبها إلى الصراعـــات العنيفة المرتبطة بالانتخابات.

وبينمـــا ارتفعـــت وتيـــرة عمليـــات التحول الديمقراطي في الألفيـــة الجديدة؛ فإنّ صناديق

الاقتـــراع قد فاقت في أحيـــانٍ كثيرة الانقلابات العســـكرية من حيـــث عمليات العنـــف والدمار المصاحبة لها.

وقد حاولت بعض الدراسات العلمية، استناداً إلى الحركات المؤيدة للديمقراطية منذ عشـــرات الســـنين في جميـــع أنحاء إفريقيـــا، والتي بلغت ذروتها في ثورات الربيع العربي عامي: (٢٠١٠م ، ٢٠١١م)، وبدافع من الرغبة في إيجاد حلولٍ طويلة الأجل للصراعات العنيفة ذات الصلة بالانتخابات فـــي القـــارة، استكشـــاف جدلية العلاقـــة بين: (الديمقراطية، والانتخابات، وإدارة الصراعات).

وهنا تبرز أســـئلة كثيرة مهمّة: ما الأســـباب الجذريـــة للصراعات ذات الصلـــة بالانتخابات؟ إلى أي مـــدى يمكن وصف الانتخابات في العديد من البلـــدان الإفريقية بأنها حـــرّة ونزيهة وذات مصداقية؟ ما الآليات المؤسسية المتاحة لتأمين الانتخابات وحماية إرادة الناخبين؟ ما دور منظمات المجتمع المدني في منع الصراعات وإدارتها؟ ما مسؤوليات المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعـــة الاقتصادية لدول غـــرب إفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الإفريقي، في حلّ النزاعات؟.

السنة مستويات العنف الانتخابي	١٩٩٠ - ١٩٩٩	٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٢٠١٠ - ٢٠١٣
عنف واسع النطاق	٢٤٪	١٨٪	٢١,٥٪
حالات عنف محدودة	٣٧٪	٣٩,٥٪	٣٧٪
لا عنف (سلمية)	٣٩٪	٤٢,٥٪	٤١٪
إجمالي عدد الانتخابات	١٠٠	١٣٤	٥١

وطبقاً للجدول السابق: تراوحت نسبة العنف واسع النطاق - الذي اندلع قبل أو بعد الانتخابات مباشـــرة خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٣م - بيـــن ١٨٪ و ٢٤٪ من جملة الانتخابات خلال تلك الفترة.

نسبةً كبيرةً من القارة تتجه قُدُماً نحو الديمقراطية برغم كلّ الصعاب، وعليه: لا ينبغي ترسيخ الاعتقاد بأنّ إفريقيا بيئةٌ خصبةٌ لحكم الطغيان

وثمة عوامل متعددة تدفع إلى العنف الانتخابي في إفريقيا، مثل: ضعف الحكم، وانتشار الأسلحة الصغيـــرة، وعدم كفـــاءة أجهزة الدولـــة، وثقافة الإفلات من العقاب، وعدم فعالية وغياب المهنية في جهاز الشـــرطة وقوات الأمن، والفساد الذي يجعل الناس يشـــعرون باليأس بمـــا فيه الكفاية؛ بمـــا يدفعهـــم للانتقـــام العنيف ضدّ الســـلطة السياسية، ولا شك أنّ العنف الانتخابي يؤدي إلى عدم الاســـتقرار السياســـي وغياب الأمن؛ نتيجة الاغتيالات وفقـــدان الأرواح والممتلكات وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

التحول الديمقراطي وإجراءات الحكم الرشيد:

لعل من أبرز المحاولات الجادة لقياس عمليات التحول صوب الحكم الرشيد في إفريقيا ما تقوم به (مؤسسة محمد إبراهيم)، حيث تُصدر منذ عام ٢٠٠٠م مؤشراً للحكم الرشيد[١] في إفريقيا.

(١) الحكم الرشيد Good Governance: مصطلح غير محدد، ولكنه بصورة عامّة يعني: حكم تفعيل وتشجيع وتطوير كفاءات ومهارات المواطنين في جميع ميادين الحياة... من أجل بناء الوطن وتعزيز سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه. هو الحكم الذي يقيم مصالحة بين الدين والدنيا... وتواصل وتكامل بين المعبد والسوق... ويستفيد من شرائع الأديان والبشر... من أجل بناء دولة حضارية عادلة آمنة... تساهم في إقامة تعايش بشري أخوي عادل وآمن... يتمتع بخيرات الأرض من غير احتكار ولا هيمنة.

يستند هذا المقياس على جمع بيانات عن أكثر من تسعين مجالاً مختلفاً للحكم، يتم دمجها معاً في أربعة مؤشرات مهمّة للحكم، هي:

١ – السلامة وسيادة القانون.

٢ – التنمية البشرية.

٣ – الفرص الاقتصادية المستدامة.

٤ – المشاركة وحقوق الإنسان.

وتتراوح درجات هذا المقياس بين صفر (الأسوأ) ومائة (الأفضل)، بعد ذلك يتمّ جمع هذه المؤشرات الأربعة في مقياسٍ واحدٍ، يمثل النتيجة النهائية لمستوى «الحكم الرشيد» في بلدٍ ما، ففي عام ٢٠٠٠م كان متوسط «الحكم الرشيد» على صعيد إفريقيا بشكلٍ عام متدنياً، حيث بلغ ٤٦,٦، وعلى الرغم من تحسّن الأداء الإفريقي العام؛ فإنه ظلّ ثابتاً لم يتغير منذ عام ٢٠١١م كما يظهر الشكل الآتي:

متوسط مقياس الحكم الرشيد في إفريقيا (٢٠٠٠م – ٢٠١٤م)[١]

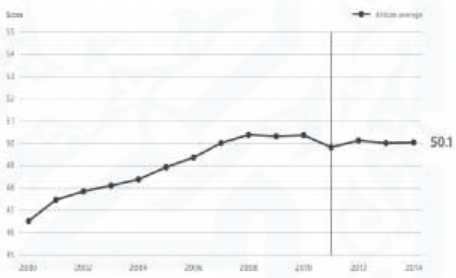

واستناداً إلى «معايير الحكم الرشيد» في إفريقيا، وباستثناء «الدول الفاشلة»، مثل: (الصومال وجنوب السودان)، نستطيع تقسيم الدول الإفريقية إلى ثلاث مجموعات رئيسة على النحو الآتي:

الأولى: دول أنشأت نُظماً ديمقراطية حرّة وتنافسية، مثل: (بوتسوانا، وبنين، وغانا، وموريشيوس، والسنغال، وجنوب إفريقيا، والرأس الأخضر، وتونس)، ومن المرجح استمرار هذه الدول في تحقيق مكاسب ديمقراطية جديدة، ومع ذلك؛ فإنّ بعضها لا يزال ضعيفاً من الناحية المؤسسية، ومن ثم يمكن أن ينزلق بعضها إلى هاوية عدم الاستقرار السياسي؛ كما حدث في مالي عام ٢٠١٤م.

الثانية: دول توجد بها قيادات ذات نزعة استبدادية، تحاول جاهدة الصمود ضد أحزاب المعارضة التي تحظى بشعبية متزايدة، مثل: (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وزيمبابوي)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدول تتذبذب بين المكاسب التي تحققها المعارضة والقمع السلطوي من جانب الحكومة، ومسار التحول الديمقراطي في بلدان هذه المجموعة يجب النظر إليه من خلال كلّ حالة على حِدة.

الثالثة: دول أنشأت حكوماتها الاستبدادية سيطرة قوية على أنظمتها السياسية؛ ولذلك ينتاب هذه النُّظُم دوماً خوفٌ بالغٌ من إجراء الانتخابات، (الكاميرون، وتشاد، ورواندا) وغيرها، يتمتع رئيس الدولة هنا بسُلطةٍ كبيرة، وهو ما يمكن معه وصف هذه المجموعة بالنُّظُم الأوتقراطية المستقرة، ومع ذلك: يبدو هذا الاستقرار ظاهريّاً، ولعل سقوط أنظمة حكم: (مبارك في مصر، وبن علي في تونس، وكومباوري في بوركينافاسو) تؤكد هذا المعنى.

التحول الديمقراطي في إفريقيا بين رؤى الخارج وتعقيدات الداخل:

لقد أصبحت مسألتا «الديمقراطية» و «الأمن» في إفريقيا منذ نهاية «الحرب الباردة»، من البنود الرئيسة في جدول الأعمال العالمي؛ فالدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة قد نظرت إلى

(١) المصدر: http://www.moibrahimfoundation.org/news/2015/the-2015-ibrahim-index-of-african-governance-key-findings

هذا التطور الجديد بحسبانه دليلاً واضحاً على تأسيس «النظام العالمي الجديد» على قواعد الديمقراطية والسلام والتنمية؛ وفقاً للمنظور الغربي، وعليه: عملت هذه الدول والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على تصميم «مشاريع خاصة» لتعزيز الديمقراطية والسلام في إفريقيا.

وقد بات هذا التطور يُعرف بأنه: «موجة ثانية من التحرر في إفريقيا»، ومثلت مؤسسات أمريكية مهمّة، مثل: مركز كارتر الرئاسي، والصندوق الوطني للديمقراطية، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، القنوات الرئيسة لتعزيز الديمقراطية والسلام في إفريقيا وغيرها، وأصبحت مراقبة الانتخابات صناعة جديدة رائجة.

ومن المثير للاهتمام: أنّ القوى الغربية التي عرقلت النضالات الإفريقية المبكرة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال دعم الأنظمة القمعية في إفريقيا، تحوّلت بين عشية وضحاها لتصبح من دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الواقع الإفريقي[1]!

وطبقاً للرؤية الغربية: فإنّ التحول الديمقراطي في إفريقيا لا بد أن يستند إلى جملة من المبادئ المهمة، من أبرزها: احترام المبادئ الدستورية، ووجود نظام حزبي تنافسي، وبناء مجتمع مدني، وتبنّي نموذج اقتصاد السوق باعتباره الطريق الوحيد المؤدي للديمقراطية والسلام.

وبغضّ النظر عن هذا المنظور الغربي الذي لم يتعدّ في كثيرٍ من الأحيان وجهه الدعائي؛ فإنّ إسهامات التحول الديمقراطي الذي تشهده إفريقيا في مجال تعزيز السلم والأمن لا تزال

عزّزت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد أنها أفضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات

محدودة[2]، حيث حقّقت برامج مكافحة الفساد وسياسات التحول الديمقراطي نتائج متواضعة في السياق الإفريقي.

ثالثاً: التحديات ومآلات المستقبل:

إنّ المسارات والمآلات المحتملة لسياسات التحول الديمقراطي والتعددية في إفريقيا، منذ تسعينيات القرن الماضي، يمكن النظر إليها وفق مجموعة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الآتية:

- «تسليع السياسة» من قِبل النخب الإفريقية:

وهو ما يعني إفقار إفريقيا، فبرغم المكاسب التي تحققت في النصف الثاني من التسعينيات دخلت إفريقيا الألفية الجديدة وبها أكثر دول العالم فقراً، لقد كان معدل الدخل الفردي أقلّ مما كان عليه في الستينيات، ومن أبرز أمثلة فساد النخبة الحاكمة ظاهرة تأسيس عائلات حاكمة، وتورط أبناء الرؤساء في الفساد، فقد حُكم على كلٍّ من علاء وجمال مبارك بالسجن في قضايا فساد،

(١) Crawford, G., & Lynch, G. (2012). Democratization in Africa: Challenges and prospects. London: Routledge.

(٢) Maphosa, S. B. (2013). Democratic Progress and Regress: How Can Elections in Africa Nature Human Security and Better Livelihood? African Institute of South Africa, Briefing No .79

كما أنّ كريم واد نجل الرئيس السنغالي السابق أودع السجن لتورطه في ممارسات فاسدة، وفي أكتوبر ٢٠١٥م، وبينما الانتخابات الغينية على أشدّها، نشرت صحيفة فرنسية خبراً عن تورط محمد كوندي نجل الرئيس الغيني ألفا كوندي في ممارسات فساد لصالح الشركات الفرنسية العاملة في غينيا[١].

- «عسكرة السياسة»، واختلال مبدأ العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي:

لا شك أنّ الاتجاه الحديث في دراسة «عسكرة السياسة» يربط بينها وبين إشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا وتحدياته، وهو ما ظهر جليّاً في خبرات دول الربيع العربي ومحاكاتها في نموذج بوركينافاسو.

لقد كان التحدي المطروح دائماً يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن يتم تقويضها من قِبل الجيش، لقد كان موقف الجيش في إفريقيا مختلطاً وملغزاً في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، وكثيرٌ من الدراسات الحديثة عن التحول الديمقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية مساهمة الجيوش في التحول الديمقراطي[٢].

- «تديين السياسة» وهو ما يعني تحدي نموذج الدولة العلمانية في الواقع الإفريقي[٣]:

ارتبطت ظاهرة التحول الديمقراطي بظاهرة تنامي المرجعيات الدينية، وتزايدت أهمية الدين في الفضاء العام، كما هو الحال في دول مثل: (نيجيريا، والسنغال، والسودان)، والمثير للانتباه حقاً أنّ معظم الروايات والتحليلات التي تتناول صعود خطر الراديكالية الإسلامية في إفريقيا، ومن بينها جماعة بوكوحرام، تميل إلى المنحى التبسيطي، من خلال الربط بينها وبين تنظيم القاعدة، وهو ما يشكّل مسوّغاً لتأطيرها في سياق منظومة الحرب العالمية على الإرهاب، على أنّ الرؤية المغايرة التي نطرحها هنا تحاول قراءة ظاهرة التطرف الفكري والديني في سياقها الإفريقي العام، فجماعة بوكوحرام المتشدّدة - مثلاً - تجسّد المظالم التاريخية للشمال النيجيري الذي يعاني ارتفاع معدلات الفقر بنسبةٍ تزيد على ١٥٪ عن الجنوب.

وإذا كانت هذه الجماعة تسعى لإقامة دولة الخلافة في جميع أنحاء نيجيريا، فإنها تذكرنا بجماعة جيش الربّ للمقاومة في أوغندة، والتي تسعى لتطبيق الوصايا العشر في الكتاب

---

(١) https://www.issafrica.org/iss-today/another-presidents-son-caught-with-his-hand-in-the-cookie-jar.

(٢) ولا يزال دور هذه الجيوش غير معروف في كثيرٍ من الأحيان، كما أنّ الدور المهيمن للقيادة السياسية في عهد دولة الحزب الواحد منذ أواخر الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات، حيث كان الحزب مرادفاً للدولة، جعل مؤسسة الرئاسة صاحبة القرار الحاسم في تحديد مفاهيم الأمن القومي، وهنا كان الخلط واضحاً بين «أمن النظام» و «أمن الدولة»، وهناك، بطبيعة الحال، بعض التجارب الإفريقية (مثل: ناميبيا، وجنوب إفريقيا) التي تعكس في ممارساتها المعايير الديمقراطية الليبرالية المتعلقة بمسألة الفصل بين السلطات، حيث يقوم البرلمان بدور مهمٍّ وبارزٍ في الرقابة وتحقيق السيطرة المدنية، غير أنّ هذه الأدوار لا تزال هشّة ومرتبطة بشكلٍ واضحٍ بالحزب السياسي الحاكم. انظر في ذلك:
Clude Welch "Cincinnatus in Africa: The Prospects for Military Withdrawal from Politics, «in Michael F. Lofchie, ed., the State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa (Berkeley and Los Angeles: University of California Press), 1971, p 219.

(٣) Jon Abbink, Religion and Politics in Africa: The Future of "The Secular", Africa Spectrum, Vol.49, No. 3, 2014.

المقدس، فالأمر لا يتعلق بتطرفٍ دينيٍّ، إسلامي أو مسيحي، بقدر ما يتعلق بفشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

- «هشاشة الدولة»[1]:

تضمّ قائمة الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٤م نحو ٢٦ دولة، من بينها: (الصومال، وإريتريا، وبوروندي، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، ومالي)[2].

والصراع العنيف الذي تشهده الدول الهشّة يولّد الانقسام الاجتماعي، ويعطّل جهود التنمية، ويقف حائلاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي ينتهي إلى مسار التسلطية وانتهاك حقوق الإنسان[3].

- «سياسات التهميش والإفقار»:

من الملاحظ أنّ نهاية الحرب الباردة شهدت لبعض الوقت تراجعاً متزايداً في اهتمام القوى التقليدية بإفريقيا في النظام الدولي، حيث بدأت فرنسا في تقليص وجودها في نطاقها الفرانكفوني الإفريقي، كما توجّه الغرب صوب دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ولكن سرعان ما أدى الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا إلى عودة الاهتمام الغربي الاستراتيجي بهذه القارة، فقد أضحت البلدان الإفريقية موضوعاً لأنماطٍ جديدةٍ ومتعددةٍ من التدخل والصراع، وذلك من أجل النفوذ والحصول على الثروات، بين قوى قديمة، وأخرى جديدة صاعدة وطامحة كالصين والهند.

ومن ثمّ لم تصبح القضية متمثلة في تهميش إفريقيا كما جرى في معارك التكالب الأول، بل أضحت موضوعات التكالب الثالث تعني مزيداً من إدماج إفريقيا في النظام الدولي، ومع ذلك فإنّ هذا الإدماج يعني استمرار سياسة نهب الثروات الإفريقية على نحو ما أشار إليه «والتر رودني» بقوله: «إن تنمية أوروبا كانت على حساب إفقار إفريقيا».

خاتمة:

بعيداً عن نزعات التشاؤم والتفاؤل المرتبطة بتقويم التحول الديمقراطي في إفريقيا؛ نستطيع القول بأنّ المكاسب السياسية التي تحققت في كثيرٍ من الدول الإفريقية, مثل: (غانا، والسنغال، وموريشيوس)، تفوق بكثيرٍ ما تحقق في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ولا يخفى أنّ إفريقيا بحاجةٍ اليوم إلى سياسات لمحاربة الفقر والتهميش وتمكين الشرائح الفقيرة، ومن ثم فإنّ مستقبل الديمقراطية في إفريقيا يرتبط بإعادة صياغة النموذج الديمقراطي؛ بما يحرره من انحيازاته المعرفية الغربية، ويجعله أكثر ارتباطاً بالسياق الحضاري الإفريقي، وعليه: فإنّ المواطن الإفريقي سوف يكون أكثر ارتباطاً بالمسار الديمقراطي إن حقّق له نمطاً معيشيّاً أفضل، وليس مجرد حرية التصويت في صناديق الاقتراع كما تحرص على ذلك الجهات الدولية المانحة ■

---

(١) على الرغم من أنّ الخطاب النظري المرتبط بهشاشة الدول State Fragility واسعٌ فضفاض؛ فإنّ هناك اتفاقاً على جدوى هذا المفهوم في التمييز بين الدول والسياقات التي تشهد معدلات عالية من الفقر والعنف وعدم المساواة الشديدة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفساد الحكم.
وتُعدّ الدولة هشّة إذا كانت غير قادرة أو عاجزة عن توفير متطلبات الأمن الإنساني الأساسية، و / أو السلع العامّة التي تمثّل الحدّ الأدنى للتنمية.

(٢) Cilliers, Jakkie, and Timothy D. Sisk. Assessing Long-Term State Fragility in Africa: Prospects for 26 ‹more Fragile› Countries. Pretoria: Institute for Security Studies, 2013.

(٣) حمدي عبدالرحمن: الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في إفريقيا، مجلة الديموقراطية، العدد ٥٦، ٢٠١٤م.

دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السّلْم والأمن

أ. نجم الدين محمد عبدالله السنوسي

محاضر بكلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهري - السودان.

ظلّ السّـلْم مفهوماً محيّـراً طوال معظم تاريخ إفريقيا بعد الحقبة الاسـتعمارية، وثبـت أنّ السّـلْم والتنميـة أصـعب وأعقـد في تحقيقهمـا؛ خلافاً لتوقعات المتفائليـن الأفارقـة في الحقبة التي تلت الاسـتقلال مباشـرة، وذلـك لعدة عوامل داخلية وخارجية.

وهناك صـورتان ثابتتان متناقضـتان تحيطان بالمفهوم العام للسّـلّم في إفريقيا، وإن لم يكونا قاصرَين بشكلٍ كليٍّ عليها، وهما:

١ - صـورة إفريقيـا التي تحفّهـا المخاطر ويلفّها الغمـوض: وتتمثل في الحـروب الضاربـة، والنزاعات المسـلحة الدامية، والاضطرابات السياسـية، والأزمات الاقتصادية الخانقة، والمجاعـات، والأمراض، والنزوح، والفقر، وكلها ترمز إلى القارة البائسة.

٢ - صـورة رحلات الصيد البريـة، وصورة إفريقيا في السـينما الأمريكيـة: وهي صورة ظهرت مع نشـأة رحـلات الصيد البرية بهذه القارة وانتشـارها، وبخاصة صور مجلة ناشـيونال جيوغرافيك، وصور أفلام هوليود بلغـة التناقضات، مثل أفلام: (الملكة الإفريقية)، أو فيلم (الخروج من إفريقيا)، وهي في الوقت نفسـه صور لقارة تحفّها المخاطر والغموض.

هاتان الصورتان المتناقضتان لإفريقيا استُعملتا في صوغ التصور العام عن هذه القارة، وترسيخ مفهوم القارة البائسـة، وحالة العجز الكليّ في إفريقيـا؛ وتبعاً لذلك فإنّ قصص النجـاح في القارة الإفريقية لا يثير الاهتمام العالمي إلا قليلاً[١].

ولأجـل فَهْم السـياق العام في إفريقيا والسياسـة الإفريقيـة، وكيـف تؤدّي هذه السياسـة إلـى الحروب والنزاعات المسـلحة، والاضطرابـات، والتخلّف، علينا أن ننـزع صفة التجانس عن السياسـة الإفريقية، أي ألا نتحـدث عن نمط حكـم واحدٍ متجانـسٍ، أو بناءٍ ثقافيٍّ اجتماعـيٍّ أو اقتصـاديٍّ ثابت، أو اتجاهٍ سـلوكيٍّ نمطيٍّ يربـط إفريقيا بعضها ببعـض، ويحقّق الانسـجام بين مكوّناتهـا؛ ففي إفريقيا تنوعٌ ثقافـيٌّ واجتماعيٌّ ثري؛ إذ يتكلّم الأفارقة حوالـي ألف لغة متميزة، ولكلٍّ من القبائل الكبرى لغتها الخاصّة، وتضمّ القارة أكثر من خمسة آلاف جماعة مختلفة في أربع وخمسين دولة، تشكّل طائفة من الأنساق العقائدية والأحكام القيمية المختلفة، والتي تُعدّ أمـراً ضرورياً في حياة الجماعات القبلية، مثل: جماعات الهوسا، والزولو، والسـوازي، والفور، والأمهرة، والدينكا، والنوبـة، وهي جماعات ما زالت تدير شـؤونها في إطارٍ جماعيٍّ، وبطرقٍ تقليدية متفقٍّ عليها فيما بينهم.

إلا أنـه على الرغم من التـنوّع الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسـيّ توجد عدة جوانب عامّة مشـتركة في الواقع الإفريقي، مثل: سيادة الدول، وأنماط السياسة الإفريقية القائمة على التوجّه الإثنـي، والإفراط في الاعتماد على الخارج، والانقسام بين الريف والحضر.

الاستعمار الأوروبي والمجتمعات الإفريقية:

ساهم الاستعمار الأوروبي بشكلٍ كبيرٍ في وضع بذور الحروب الأهلية في القارة من خلال النشـأة المصطنعة للـدول الإفريقية، ومن خلال السياسـات الاسـتعمارية المتبعة في المستعمرات الإفريقية السابقة.

جاء التقسـيم الاسـتعماري الذي جرى في مؤتمر برليـن عـام ١٨٨٥م متّسـقاً فقط مع مصالـح الدول الاسـتعمارية واتجاهاتهم للتوسع، بينما كان هذا التقسيم متناقضاً مـع الواقـع الاجتماعي والإثنـي للمجتمعات الإفريقية، حيث أفرز هذا التقسـيم خريطةً استعماريةً، جمعت بين مجموعات إثنية وعرقية لم يسـبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعضها الآخر[٢]، كما هو الحال في السـودان وتشاد وأنجولا ونيجيريا، وغيرها من الدول.

أيضاً ساهمت السياسات الاستعمارية في زيادة حدّة الصراعات في الـدول الإفريقية عقب نيـل هذه الدول اسـتقلالها وإلى يومنا هذا فيما يُعرف بسياسـة: (فرّق تسـد)، حيث تتملـك بعض الجماعات مزايـا اقتصادية وتعليمية وثقافية على حسـاب المجموعات الأخرى، كما هو الحال في رواندا عندما سيطرت جماعة التوتسي على الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك واقع السودان عندما تمّ تنمية شـماله العربيّ المسلم وتجاهل الجنوب الإفريقي؛ الأمر الذي أدّى إلى حروبٍ أهلية في البلدين[٣].

(١) ديفيد ج. فرانسيس: إفريقيا السلم والنزاع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٩.

(٢) أحمد إبراهيم محمود: الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٣) حمدي عبدالرحمن: التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا

كمـــا أنّ التداخل القبلي فيما وراء الصحراء يســـهّل إثارة الصراعات المحلية.

وعندمـــا نالت معظـــم دول القارة اســـتقلالها، في ستينيات القرن الماضي، لم يكن لديها الخبرة والكفاءات الإدارية والعلمية لإدارة الحكم في معظم دولها[١].

الإنسان والتنمية البشرية في إفريقيا:

إفريقيا تمثّل مساحتها خمس مساحة أراضي العالم، إذ تبلغ أكثر من ٣٠ مليـــون كلم مربع، ولكن ٦٪ فقط من أراضيها مزروعة، وتغطي الغابات ربع مساحتها.

وتعدّ إفريقيا الأغنى بالمـــوارد في العالم، فمن بين الواحد والعشـــرين معدناً المتعارف عليها في العالم؛ فإنّ الخمســـة الأعلى من حيث التصدير توجـــد في إفريقيا، مثل: النفط الخام والغاز الطبيعي والماس والفحم[٢].

لكن وفـــرة الموارد الطبيعية والبشـــرية في إفريقيا والثروة العظيمة الناتجة عنها لم تُترجم على أرض الواقع؛ فإفريقيـــا تعاني تدنياً في النمو الاقتصادي طويل المدى، وسوء معيشة غالبية الأفارقة (الفقر وسط الوفرة)، وذلك ما يصفه بعض المحللين بأنه: (لعنة الموارد)، ويُعزى ذلك إلى ســـوء إدارة الموارد الطبيعية، بجانب النّخب الحاكمة الفاسدة، وضعف الدولة، وعدد من العوامل الخارجية[٣]، التي تنعكـــس على التنميـــة ووعي الإنســـان الإفريقي، وطبقاً لمؤشـــرات البنك الدولي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، في إفريقيا جنوب الصحراء، يبلغ متوسط عمر الفرد ٤٧ عاماً في عدد ســـكان يتجاوز المليار نسمة، كما أنّ نسبة مَن تتوفر لديهم موارد الماء الصحيّ لا تزيد عن ٥٤٪، أيضاً يبرز حجم المديونية طويلة المدى الذي يشكّل عائقاً أمام تطور المجتمعات الإفريقية، حيث يبلغ إجمالي الديـــن الخارجـــي ٧,١٧٦ مليارات دولار عـــام ٢٠٠٥م، وإجمالـــي ٨,٨٪ من أقســـاط الفوائد علـــى الصادرات السلعية والخدمات والدخل، وكلّ ذلك ينعكس على التنمية في الدول الإفريقية، ويســـبب تأخر عملية التعليم وتطوير الخدمات الصحية والتنموية.

وتبرز آثار ســـوء الإدارة بصورةٍ أوضـــح في التعليم بالدول الإفريقية؛ فيما أثبتته الدراسة التي أجراها معهد اليونسكو للإحصاء بشأن الموارد المدرسية والتربوية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٤].

وفي الســـياق نفســـه نجد مؤشـــر التنمية البشرية الخـــاص ببرنامج الأمم المتحدة يعطـــي دلالة مهمّة على مستوى التخلف وانعدام الاستقرار السائدَين في إفريقيا، فبيـــن عامـــي (١٩٩٠م -٢٠٠٧م) احتلـــت دول إفريقيا الضعيفة المراكز العشرة الأخيرة في قائمة مؤشر التنمية البشرية.

ووفقـــاً لتقرير بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٠٧م في عام ٢٠٢٥م: ســـيعيش قرابة ٥٠٪ من الأفارقة في مناطق ذات ندرة مائية أو نقـــصٍ مائيٍّ؛ نتيجة للنضوب المتزايد أو ندرة الموارد المائية، وهو ما ينعكس على الاســـتقرار السياسيّ والاجتماعيّ للشعوب الإفريقية، وقد يفاقم من حدّة الصراعات بينها؛ فعوامل الجفاف وندرة المياه كانت سبباً لأزمة دارفور التي تصاعدت وانتقلت من صراع حول الموارد إلى أزمة إقليمية ودولية.

كمـــا تؤثّر مؤشـــرات الاضطراب السياســـي وعدم استقرار الحكم على الشعوب الإفريقية في تحقيق السّلْم والأمـــن في القارة، فطبقاً لترتيب مؤشـــر صندوق الدول التي تفتقر للسّلْم للعام ٢٠٠٧م: نجد أنّ ثماني دول من بين الدول العشـــر الأولى الأكثر اضطراباً سياسيّاً في العالم هي دول إفريقية، ووفقاً لتقرير مؤشّـــر الســـلام العالمي

الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، ١٩٩٦م.

(١) عبدالله التركمان: التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، الحوار المتمدن- العدد ٢٨١٨، ٢-١١-٢٠٠٩م.

(٢) تنتج إفريقيا ما يقارب عشرة ملايين برميل نفط سنويّاً، ويبلغ إجمالي نصيبها من الإنتاج قرابة ١٢٪ عالمياً، كما تملك ما نسبته ١٨٪ من الغاز الطبيعي الخام في العالم، ويُعدّ الذهب من أنفس المعادن التي تنتجها إفريقيا، حيث تنتج ٢٠,١٪ من ذهب العالم، وتنتج ٩٨٪ من الماس، و ٤٠,٥٪ من الكوبالت.

(٣) ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) www.unesco.org.

للعام ٢٠١٤م: حدث تقدّمٌ طفيف في جانب السّـلْم العام؛ حيث احتلت بتسوانا الرقم ٣٦؛ متقدمة على دولٍ مثلّ كوريا الجنوبية والسعودية والكويت، وتقاسمت الدول الإفريقية المراكز العشرة الأخيرة في التصنيف مع دول آسيا؛ حيث احتلت الكنغو الديمقراطية وإفريقيا الوسـطى والسودان والصومال المراكز من ١٥٥ إلى ١٥٨، وتأتي دولة السودان في المركز رقم ١٦٠؛ متقدمة على أفغانستان وسوريا[١].

أما فيما يتعلق بمؤشّـر الفساد الدولي للعام ٢٠٠٧م: فتأتي سـبع دول إفريقيـة ضمن العشـرين دولة الأكثر فسـاداً؛ برغم الشـكوك في مصداقية مؤشرات الفساد العالميـة؛ لكونها تربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التقرير[٢].

بصورة عامّة نجد أنّ الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة هي التي تسـيطر على صورة إفريقيا وتغطيها إعلاميّاً، وذلك بسـبب انتشـار العنف السياسيّ، وتكرار الحـروب والنزاعات فـي القارة، ووفقـاً لقواعد بيانات جامعة أوبسـالا السويدية شـهدت إفريقيا أكثر حالات الحروب والصراعات المسـلحة في العالم في الفترة من (١٩٤٦م – ٢٠٠٦م)؛ حيث سجّلت ٧٤ حالة صراع؛ مقارنة بقارة آسيا التي سجّلت ٦٨ حالة صراع، والشرق الأوسط ٣٨ حالة[٣].

إنّ هذه التقارير تبرز عجز المجتمعات الإفريقية عن حـلّ النزاعات الداخلية بصـورةٍ عامّة، إلا أنه برغم هذه الصورة النمطية عن إفريقيا برزت متغيرات دولية ساهمت في تقليل نسـبة العنف في القارة الإفريقية، خصوصاً مع انتشار ظاهرة العولمة، وسـرعة وصول المعلومات التي تتعلـق بالنزاعات والعقوبـات الدولية التـي تطبّق على جرائم الحروب والنزاعات، فقد أدت هذه المتغيرات إلى انخفاضٍ كبيرٍ في النزاعات المسـلحة في إفريقيا؛ حيث بلغت في (٢٠٠٨م – ٢٠١٥م) قرابة سبعة نزاعات مسلحة فقط تنشط في إفريقيا[٤].

ولكن أخيـراً أصبحت هذه الصراعـات تُخمد في مهدها نتيجـة للضغوط الخارجية؛ مـا أدى إلى حدوث تغيّرٍ في شـكل هذه الصراعات التي كانت تمتد لسنوات طويلة حتى تخمد، مثل الحرب بين شمال السودان وجنوبه التي اسـتمرت قرابة ٣٠ عاماً؛ وهو ما يشـير إلى كثافة المشـاركة الإفريقية والدولية والدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعـات فـي إفريقيا لحفظ الأمن والسّـلْم؛ ما يساعد الشـعوب الإفريقية على المساهمة بدورٍ حقيقيٍّ لحلّ النزاعات أو الحروب عبر الطرق التقليدية المتعارف عليها من قِبل الجماعات المتصارعة فيما بينها.

دور الشعوب والجماعات الإفريقية التقليدية في السّلم والأمن:

كما ذكرنا مسـبقاً؛ فإنّ إفريقيا ليسـت كياناً ثقافيّاً واجتماعيّـاً وعرقيّاً واحداً، فهي مجموعات مختلفة، حتى فـي إطار الدولة الواحدة توجد عـدة مجموعات تختلف ثقافيّاً وإثنيّاً، مثل دولة السـودان تضـم قرابة (٥٧١)[٥] مجموعة عرقية.

يرجع ذلـك إلى عدة عوامـل، أبرزها الاسـتعمار الخارجي الذي قسّـم الـدول الإفريقيـة جغرافيّاً وفقاً لمصلحته الخاصّـة؛ دون مراعاةٍ للجوانـب الاجتماعية والثقافية للقارة الإفريقية.

(١) مؤشر السلام العالمي ٢٠١٤، ar.wikipedia.org.

(٢) ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) تقدّر منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية «أوكسفام»، في تقرير نشرته في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م، أنّ كلفة هذه النزاعات بلغت خلال الفترة (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٥م) نحو ٣٠٠ مليار دولار، شملت ٢٣ بلداً إفريقياً، وهو حجمٌ يساوي تقريباً حجم كلّ المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها، انظر: عبدالله التركمان: التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

(٤) في السودان: (دارفور – جبال النوبة – النيل الأزرق)، كينيا في فترة ما بعد الانتخابات عام ٢٠٠٧م، والصومال، والكنغو (المنطقة الشرقية)، وتشاد ٢٠٠٨م، ودولة جنوب السودان التي تشهد صراعاً حول السلطة عقب انفصال الجنوب عن الشمال، والصراعات التي حدثت في رواندا أو ساحل العاج.

(٥) إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل – بيروت، ١٩٧٠م، ص ٣.

إنّ هـذه المجموعات الاجتماعيـة - وإن تعددت - فإنها تؤدّي دوراً مهمّاً في حلّ النزاعات والحروب وتحقيق السّلْم والأمن وفقاً لعاداتها وتقاليدها ومقارباتها الثقافية، وهي تختلف من مجموعة إلى أخرى.

ويوضّح الواقع أنّ الآليـات القديمة لفضّ النزاعات المحلية في إفريقيا ما قبل الاسـتعمار كانت تحقّق قدراً في حفظ السـلام والأمن وضمان التعايش السّـلمي بين المجموعـات المختلفة، وتمثّل الأعـراف المحلية صيغة متواتـرة عن الحروب والصراعات لها أهميتها في ضمان بناء السـلام وفضّ النزاعات في هذه المجتمعات، يقول دكتور باكوبو: «إنّ فـضّ النزاعات في معظم المجتمعات الإفريقية كان يحكمه مبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الجماعـي، أي أنّ الجماعـات المختلفة كان يحكمها مبدأ الإجماع والمسـؤولية الاجتماعية بشـكلٍ متناغم بين أفرادها»[١].

إنّ دور الشـعوب الإفريقية في تحقيق السّلْم والأمن بالقارة الإفريقية يتعلـق - غالباً - بالجهود الذاتية لهذه المجموعات؛ للحيلولة دون امتداد الصراع واستمراره بين المجموعات المختلفة.

مجلس (جير) في نيجيريا:

تنتشـر في نيجيريا الجهود المحلية لفضّ النزاعات وفرض السّـلْم؛ حيث شـكّلت بعض المجموعات مجلساً لفضّ النزاعـات والخلافات عُرف باسـم: (جير)، يقوم هذا المجلس بدور الوسـاطة والتوفيـق بين الجماعات المتصارعـة، حيث يرأس زعماء المجموعات القبلية هذا المجلـس، ويقومون بمواجهة الجماعـات المختلفة فيما بينهما لحلّ الصراعات، ويستندون إلى: المعايير الثقافية والقيم والضمير الأخلاقي الجمعي المتوارث لديهم لفضّ النزاع، وقد سـاهم هذا المجلس في حلّ بعض الخلافات والنزاعـات في منطقتهم بين مجموعتين من قبائل التيف عام ١٩٩٤م، وقام بتوقيع سلامٍ بين الطرفين.

ديوان معالجة الخلافات في إقليم صوماليلاند:

أيضاً يبرز إسـهام الجماعات الإفريقية في الصومال، حيث أدت عدة عوامل إلى انهيـار الدولة الصومالية، ومنها نظام الحكم الفرديّ لنظام سـياد بـري، والاعتماد الكثيف على المؤسسـات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، إضافـة إلـى العـوامل الخارجيـة المتمثلة فـي تدخل القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية.

وأخذ انهيـار الدولـة الصومالية شـكلاً متطرفاً، أعـاد المنطقة إلـى الوضع الذي كانـت عليه في القرن التاسـع عشر؛ من حيث غياب السلطة المركزية، والنظام القضائي، وانهيار الخدمات العامة[٢].

وهنا برز حـلّ النزاعـات في إقليـم صوماليلاند المنفصل ذاتيّاً وغير المعترف به دوليّاً عن دولة الصومال؛ حيث يعتمد الأفراد فيه على شـيوخ العشـائر التقليديين بوصفهم مراجع السـلطة الأخلاقيـة، ومحفزين للوئام الاجتماعي فيما يتصل بفضّ النزاعات والتوزيع الاقتصادي والاجتماعي للموارد، وذلـك يرجع لصلات الدم والقرابة التي تسـاهم في مبادئ الاسـتقرار والاحتواء والإجماع في فضّ النزاعات، الأمر الذي ينعكس على السّـلْم العام وحفظ الأمن، ويقوي سـلطة الزعامـات التقليدية نتيجة لغياب الدولة في الصومال منذ عام ١٩٩٠م.

قامت عشائر إقليم صوماليلاند بإنشاء ديوانٍ خاصٍّ لمعالجة الخلافات بين العشـائر وجلسات بين الأقاليم، وهـي بمثابة ميثاق صلـح يهدف إلى إعـادة الممتلكات المسروقة أو المغنمة، وخلافات الأراضي، وسائر الموارد المتاحة التي تؤدي للخلاف بين العشائر في هذا الإقليم، وقد ساهم هذا الديوان في حلّ الخلافات والنزاعات في تحقيق قدرٍ كبيرٍ في حفظ السّلْم والأمن بين العشائر على خلاف الأوضاع السائدة في باقي الصومال[٣].

---

(١) تيم مورث: المقاربات المحلية الذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع وحله، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) عـزو محمد عبدالقادر ناجي: أثـر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، الحوار المتمدن: العدد ٢٣٧٦، ٢٠٠٨م.

(٣) تيم مورث، مرجع سابق.

مجلس (ماتوأوبوت) العرفيّ في أوغندا:

كذلك يبرز دورٌ آخر للمجتمع الإفريقي في تحقيق السّلْم والأمن عبر منظماته الأهلية، من خلال فرض الأعراف التقليدية على أطراف النزاع، والتزامها بقبول نتائج التوفيق والوساطة، ويمثّل ذلك جماعة (الأكولي) في أوغندا؛ حيث توجد لديهم آليات لحلّ النزاعات عبر مجلسٍ عرفيٍّ يسمّى (ماتوأوبوت)، وهو مجلسٌ لحلّ النزاعات بين أفراد هذه المجموعة، وهو قائمٌ منذ ما قبل الاستعمار البريطاني لأوغندا إلى يومنا هذا؛ برغم تراجع دوره في الفترة الأخيرة نتيجة للتغيرات التي حدثت في أوغندا وإفريقيا بشكلٍ عامٍّ، وتعتمد الجماعة على مبدأ أنّ النزاع بين أفراد الجماعة يخصّ الجماعة عامّة بالمعنى الحقيقي، وكلّ فرد في جماعة الأكولي يُعدّ منتمياً بدرجةٍ أو أخرى لكلٍّ من المتصارعين، ويعني ذلك إشعار كلّ الأفراد بتحمّل قدرٍ من المسؤولية فيما وقع من إساءة؛ وأنه إذا تعرّض أحدهم للإساءة يحقّ له أن يركن للآخرين (الجماعة) في حالة الخصام.

تقوم جماعة الأكولي عبر مجلس (ماتوأبوت) بفضّ النزاعات وفرض السّلْم والأمن فيما بينهم بناءً على مبدأ الإجماع، بالإضافة لذلك هناك مجالس لشيوخ القبائل، ومجالس قيادات الجماعة، تتألف من رجال ونساء على السواء، ويمثل دعامة ذاتية لتنظيم العلاقات بين الأفراد.

تمر عملية فضّ النزاعات بواسطة مجلس (ماتوأبوت) عبر عدة مراحل:

١ - حثّ الجناة بالإقرار بالمسؤولية، أو ما وقع من أخطاء، عقب عرض الأدلة من جانب الشهود.

٢ - حثّ الجناة على إبداء ندم وأسفٍ حقيقيَّين.

٣ - حثّ المجني عليهم بالعفوِ عن الجناة.

٤ - يقوم الجناة بناءً على اقتراحٍ من ديوان الشيوخ بأداء دية للمجني عليهم.

٥ - تختم المصالحة بين ممثلي الجناة وممثلي المجني عليهم، وتتم المصالحة من خلال طقوس بتناول الأعشاب (ماتوأبوت) مرّة الطعم، والغرض منها الإحساس بالمرارات النفسية التي خيّمت على نفوس الطرفين أثناء الصراع، ولكي لا يعودوا إليها مرة أخرى.

نموذج: (أوبونتو):

ويوجد نموذج أكثر تأثيراً في الوجدان الإفريقي، وهو منتشرٌ بين المجتمعات الإفريقية بشكلٍ كبير، يُعرف بنموذج: (أوبونتو)؛ حيث يتبنّى شيوخ القبائل والعشائر هذا النموذج الذي يتضمّن الوساطة والتحكيم والمساعي الحميدة بين الجماعات المختلفة في وقت النزاع وتحقيقاً للسّلْم والأمن، ونجد أنّ قبائل الهوسا في نيجيريا ترتبط بهذا النموذج في احتواء خلافاتها فيما يتعلق بقضايا الأسرة والنزاعات الزوجية والسرقة والإضرار بالممتلكات، وكلّ أشكال النزاعات.

وتقوم مقاربات الأبونتو على وجود صلة بين النزاعات والمصالحة، ولا تعتبرهما منفصلتَين، وتقوم فكرة الأبونتو على أنّ طرفي النزاع بحاجة للتصالح لكي يعيدا بناء الثقة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ويحافظا عليها، مع الحرص على الحيلولة دون ظهور ثقافة تآمرية تفرّق بين الأفراد والعائلات والمجتمع ككل[١].

استفاد مجتمع جنوب إفريقيا من قيم الأبونتو وأفكاره في فضّ النزاعات وتحقيق السلام بين الشعوب المختلفة من خلال أفكار نيسلون مانديلا الزعيم التاريخي للمجتمع الأسود الإفريقي، والأب ديزموندتوتو في ضرورة تناسي الماضي القائم على الظلم والفصل العنصري بين البيض والسود في جنوب إفريقيا الذي استمرّ لعقود طويلة، وخلّف شرّخاً بين مجموعات المجتمع المختلفة، والبدء في صفحة جديدة تقوم على تحقيق السّلْم والأمن بين أفراد المجتمع، وذلك عبر لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا، وقد ساهمت هذه اللجنة في خفض التباغض العنصري، وفتح آفاقٍ جديدة للتعايش في مجتمع جنوب إفريقيا، وبذلك أثّرت ثقافة الأبونتو في أن تكون نهجاً إفريقيّاً شعبيّاً اجتماعيّاً في فضّ النزاعات وفرض السّلْم والعدالة في المجتمع الإفريقي.

(١) تيم مورث، مرجع سابق.

تطور دور المجتمعات المحلية في فرض السّلم والأمن:

لقد تزايد دور المجتمعات المحلية في إفريقيا بشكلٍ كبيرٍ في احتواء الخلافات والحروب والنزاعات، وأصبحت تأخذ بُعداً أكثر استقلالية واعترافاً من قِبل الدول التي تضمّ هذه المجموعات؛ لأنها تقوم بدور الدولة في تحقيق العدالة وفرض السّلْم والأمن، بل في بعض الأحيان يكون للمجتمعات الإفريقية تأثيرٌ ونفوذٌ أكبر من الدولة نفسها في حلّ النزاعات واحتواء الصراعات عبر الآليات التقليدية المتعارف عليها، وهنا تأتي شرعية الاعتراف بها من قِبل الجماعات القَبَلية نفسها، وسرعة هذه المجتمعات القَبَلية في إنفاذ السلام والأمن، والحيلولة دون توسّع الصراع وامتداده ليصل إلى مجموعات أخرى.

من جانب آخر ساهم ضعف الأنظمة القضائية في الدول الإفريقية الهشّة في تقوية مناعة المجتمعات المحلية، وساعدها في أن تقوم بمهام المحاكم الشرعية في احتواء النزاعات بين هذه المجموعات؛ وهو ما ترك لدى الأفارقة صورة تمثّل ضعف المحاكم الشرعية في احتواء خلافاتهم؛ حيث يرى العديد منهم أنّ هذه المحاكم تعمل على تأجيج النزاع، وتقوم على أنساق قيمية غربية تساعد على إفساد العلاقات لا دعم أواصرها، نذكر في ذلك قبائل اليوربا في نيجيريا بوصفها نموذجاً لعدم الثقة في المحاكم الشرعية الحكومية؛ حيث ينطلقون من مقولة: «لن تعودوا من المحكمة وتظلوا أصدقاء»، وهذا دليلٌ على عدم الرضا عن هذه المحاكم الحكومية مقابل تقبّل حكم المحاكم المجتمعية واستمرارية العلاقة بين الأطراف المختلفة، وهنا تبرز أهمية دور المجتمعات الإفريقية في عملية استدامة السلام بين المجتمعات المحلية في إفريقيا[1].

أصبح هناك تقدّمٌ كبيرٌ للمجتمعات المحلية في القوانين والتشريعات المحلية في إفريقيا؛ برغم وجود تمثيل سابق لهم في ذلك، خصوصاً في فترة الاستعمار البريطاني فيما يُعرف بـ (الحكم غير المباشر) الذي يفوّض المجتمعات المحلية في إدارة البلاد، وفي حلّ الخلافات التي تحدث بين المجموعات المختلفة، ولجمع الضرائب، وتنظيم الأمور السياسية والأمنية نيابة عن الدولة.

فقد أوجد الاستعمار ما يسمّى: (الإدارة الأهلية) بوصفها نمطاً من أنماط الحكم، فقد كان هذا النموذج يُحكم به بين قبائل الهوسا في شمال نيجيريا، وقد تم تطبيقه بالسودان بعد النجاح الذي حققه في نيجيريا، فقد أصدرت الإدارة البريطانية مجموعة من القوانين، في الفترة من عام ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٣٢م، منح بموجبها نظار القبائل والعمد والمشايخ مزيداً من الصلاحيات القضائية لدعم نفوذهم، كما مُنحوا سلطات إدارية.

وانتهت هذه المرحلة بصدور قرار سياسيٍّ بحلّ الإدارة الأهلية وتصفيتها عام ١٩٧١م[2]؛ فقد كان رجال الإدارة الأهلية هم القادة المحليون الذين تعتمد عليهم الحكومة في أداء كثيرٍ من المهام في المجالات المختلفة، خصوصاً عند المجتمعات الريفية في القرى.

وكان الاستعمار الفرنسيّ على خلاف ذلك، فقد قامت سياسته على أسلوب الحكم المباشر، حيث يرفض تفويض صلاحياته للمجموعات المختلفة؛ لذلك ضعفت هذه المجموعات في الدول الفرانكفونية عقب خروج الاستعمار الفرنسي منها، ولم تسهم في القيام بدورها المتعارف عليه في حلّ النزاعات وفرض السّلْم في القارة الإفريقية.

إلا أنه في الآونة الأخيرة خصوصاً مع انتشار النزاعات والحروب في إفريقيا بشكلٍ كبيرٍ، ومع انتشار مجازر الإبادة والتطهير العرقي في القارة، لجأت بعض الدول الإفريقية إلى الجماعات الإفريقية التقليدية لحلّ النزاعات مرة أخرى، وعدم تغييبها عن إدارة الصراعات والنزاعات وفرض السّلْم والأمن.

(١) إيزاك البرت: فهم السلم في إفريقيا، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) أثر الإدارة الأهلية لولايات دارفور على الوضع العام في السلام، مركز الراصد للبحوث، الخرطوم، ٢٠١١م.

وبرز الدور الجديد للمجتمعات الإفريقية التقليدية المحلية في ضمّهم للنظم القضائية الشرعية، ومنحهم سلطات وصلاحيات في المحاكم الداخلية لحلّ الخلافات سلميًّا، مثل: الأكولي في أوغندا، وفي رواندا برز دور هذه المجموعات بشكلٍ كبيرٍ ومؤثّر عقب أحداث المجازر والمذابح الجماعية التي شهدتها في عام ١٩٩٤م؛ حيث سمحت السلطات لهم بتطبيق أحكامهم الخاصة بدلاً عن الأحكام الحديثة المرتبطة بالقانون والدولة، حيث يقوم الشيوخ والزعماء لدى جماعة (بانيارواندا) بتكوين مجلسٍ عُرف باسم: (جاكاكا)، نشأ على مستوى الجماعة، وما لبث أن استمد مكانة قومية في رواندا، حيث يركز في ثلاثة جوانب لإدارة النزاعات التي تنشأ بين أفراد المجموعة، وهي: (الحوار، والمصالحة، والتعويض)[١].

يتم تجميع الشيوخ وزعماء الجماعة في البلدة لفضّ النزاع، ومعهم المدعى عليه والمدعي والشهود أمام عُشبة تقليدية تسمّى: (جاكاكا)، لها مكانتها لدى هذه المجموعة، ويسعى زعماء هذه المجموعات المحلية إلى رأب الصدع بدلاً من إصدار الأحكام، وقد حقّق هذا النموذج الإفريقي في إدارة النزاع وفرض الأمن والسّلْم درجة نجاح أهّلته بأن يتم دمجه في النظام القضائي الرسمي في رواندا.

ودعمت الدولة هذه الجماعات المحلية بصورة أكبر لتحقيق السلام والأمن في المجتمع؛ ففي عام ٢٠٠١م تم استيعاب ما يقارب ٢٦٠ ألفاً من الرجال ذوي حُسن السيرة والسلوك في الجماعات المحلية لإقامة أكثر من عشرة آلاف محكمة (جاكاكا) في شتى أنحاء رواندا؛ بهدف الاستقرار السياسي والأمني في رواندا عبر المجتمعات المحلية؛ وبذلك أصبحت هذه المجتمعات الإفريقية في رواندا نموذجاً يُحتذى به في تحقيق السّلْم والأمن.

كذلك تُعدّ المحاكم العرقية والمحلية عنصراً مهمّاً وحيويّاً لتحقيق السّلْم وفضّ النزاعات في دولٍ مثل: بستوانا ونيجيريا في النظام القضائي، كما هو الحال لدى قبائل الإيبو في نيجيريا، والأشانتي في غانا، وهو نظام عرقي قضائي لفضّ النزاعات، يتسم بالتدرّج الهرمي في بنيته؛ حيث يبدأ برأس العائلة لحلّ القضايا الصغيرة والأسرية، وإذا استعصى الحلّ تحوّل إلى رؤساء العائلات، وتعرف باسم: (كجوتلا)، ثم تحوّل القضايا ذات النزاعات والمسائل الأكثر تعقيداً في المجتمع إلى محاكم (كجوتلا العليا)، وهي تصدر من زعيم القبيلة ومشايخها، ويكون هناك تفويض من قبل هذه الدول للمحاكم المحلية بأن تقوم بهذا الدور الاجتماعي والسياسي والأمني لحفظ الاستقرار في مناطقهم.

إنّ المبدأ العرفيّ والمحليّ كان سبباً لحفظ النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجموعات الإثنية والقبلية المختلفة، والحدود الجغرافية الموحدة، وبُنيت عليه أعرافٌ قوية ساعدت في تحكيم وفضّ المنازعات القبلية التي كانت تنشب من وقتٍ لآخر بين تلك المجموعات، فيما عرف الآن بمناطق السودان المختلفة (بالجوديات وتحكيم الرواكيب بين المتنازعين)، في حالات جبر الأضرار ودفع الديات بدلاً من القصاص والأحكام القانونية التي لا تعالج النزاعات، وتترك بعض الرواسب في النفوس سرعان ما تتجدد وتتهدد الأمن القومى، ومثال ذلك: مقررات مؤتمر الفور والعرب ١٩٨٩م، ومقررات مؤتمر المساليت والرزيقات ١٩٩٦م، ومقررات مؤتمر الأمن الشامل بنيالا ١٩٩٧م[٢]، حيث أسهمت هذه المؤتمرات القبلية في تحقيق الاستقرار والأمن بين القبائل المتحاربة في تلك الفترة.

لكن غياب المجتمعات المحلية عن القيام بالدور المنوط بها أدّى فيما بعد إلى تفجير الصراع في إقليم دارفور منذ ٢٠٠٣م؛ نتيجة للفراغ الذي أحدثته المجتمعات المحلية في حلّ الصراعات بطريقة فعّالة وسريعة بين القبائل الرعوية والزراعية في الإقليم.

في دراسةٍ أجراها معهد الولايات المتحدة للسّلْم لدول القرن الإفريقي الثلاث: (السودان - الصومال -

(١) إيزك البرت، مرجع سابق.

(٢) أثر الإدارة الأهلية لولايات دارفور على الوضع العام في السلام، مركز الراصد للبحوث، الخرطوم، ٢٠١١م.

إثيوبيا)[1] في تسعينيات القرن الماضي، وجدت أنّ إخفاق هذه الدول في إدارة الخلافات الداخلية وانتشار العنف، وعدم فضّ النزاعات فيها، يرجع إلى غياب المجتمعات المحلية فيها، وعدم قدرتهاعلى القيام بدورها الحقيقيّ.

وتكمن المشكلة في أنّ النّخب الحديثة التي سيطرت على السلطة عقب الاستقلال في هذه الدول أفلحت في اغتصاب السلطة من النّخب التقليدية التي كانت تتمتع بدرجةٍ كبيرةٍ من الاستقلال الذاتي في تسيير بعض القضايا للمجتمعات المحلية؛ ولذلك حدث فشل في إدارة هذه الدول، وانتشرت الحروب والنزاعات فيها بشكلٍ كبير، ولا سيما مع تآكل السلطة الحاكمة وتفشي الفساد؛ ما أدى إلى غياب الحلول السريعة المجدية التي كانت تقوم بها المجتمعات المحلية في فضّ النزاعات وفرض السّلْم والأمن، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولة في الصومال، وانفصال إريتريا عن إثيوبيا، وجنوب السودان عن شمال السودان نتيجة لسياسة منتهجة من قبل النّخب الحاكمة الحديثة لفترات طويلة في تلك الدول، بالإضافة للعامل الخارجي الذي أسهم في تفكك هذه الدول، وما زالت هذه الدول تعاني الصراعات الداخلية نتيجة لتغييب هذه المجتمعات المحلية في تحقيق السّلْم والأمن.

المجتمع المدني الإفريقي والسّلْم والأمن في القارة:

لا يوجد في إفريقيا مجتمعٌ مدنيٌّ بشكلٍ مستقلٍّ عن الدولة، كما هو متعارف عليه في الدول الغربية التي يتمتع فيها المجتمع المدني بالقدرة على الحركة والعمل، وتشكيل النقابات، ورفع المطالب التي تدعم عملية الحقوق والواجبات، فإفريقيا تختلف بشكلٍ كبيرٍ عن الدول الغربية؛ حيث ما تزال الدولة هي المتحكم في المجتمع كله، وهي التي تضع القوانين والدساتير، ولا تسمح بالتعدد الحزبي، ولا بقيام المنظمات التطوعية التي قد تعتبرها أداة لعدم الاستقرار وللصراع حول السلطة، بالإضافة إلى أنّ المجتمع الإفريقي لم يتطور في تفهمّ منظمات المجتمع المدني ويتقبل برامجها وأنشطتها؛ وذلك يرجع إلى أنّ المجتمعات الإفريقية ما زالت تقليدية، وترتبط بالعادات والتقاليد والمعايير الثقافية في حلّ النزاعات والخلافات (مجتمع تقليدي).

إلا أنه بالرغم عن بطء نمو المجتمع المدني في إفريقيا؛ فإنها شهدت انتشار الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها في بناء السلام وفضّ النازعات.

ومن هذه الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها في بناء السلام وفضّ النزاعات:

- المركز الإفريقي لفضّ النزاع.
- مركز فضّ النزاعات (ccr).
- معهد الدراسات الإثنية (ISS).
- شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام ((WANEP.
- صندوق تنمية المرأة الإفريقية[2] (AWDF).
- ومراكز دراسات العدالة والسلام في السودان.

بالإضافة إلى بحوث الجامعات، مثل جامعة (الخرطوم - بحري - الفاشر)، حيث تسهم في تحليل النزاعات والحروب، وتقديم المقترحات البناءة في فضّ النزاعات.

إنّ تنوع الجمعيات الأهلية يعكس الاهتمام بالمشاركة في بناء السلام، مع بروز مظاهر تهدد المجتمع الإفريقي، كانتشار الأسلحة الصغيرة، وتزايد تجنيد الأطفال، وتنامي الفقر، وقضايا المرأة، والحروب المستمرة؛ وقد ساهمت شبكة منظمات المجتمع المدني في غرب إفريقيا في جذب الانتباه إلى المأزق الليبرالي بحشد النساء والجمعيات الأهلية، وسائر فئات المواطنين، في محادثات السلام التي أدت إلى اتفاقية أكرا السّلمية بين الحكومة وجماعات التمرد في أغسطس ٢٠٠٣م[3].

كما ساهمت المنظمات الأهلية والمجتمعية في تطوير نُظم الإنذار المبكر للتكتلات الإقليمية، كالتجمع

(١) إيزك البرت، مرجع سابق.

(٢) worldbank.org.

(٣) طوني كاربو: بناء السلام في إفريقيا، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الايكواس)، وهيئة التنمية بين الحكومات (الإيقاد)، فقد شاركت هذه الجمعيات في خطط بناء السلام على المستوى الهيكلي، وفي ترسيخ السِّلْم في ليبيريا والسودان عام ٢٠٠٥م.

أيضاً في الفترة (١٩٩٥م – ٢٠٠٥م) حصلت ما يقارب ثلاثة آلاف من الجمعيات الأهلية في بلدان هيئة التعاون والتنمية على ٥ مليارات دولار لكي تنفقها في قضايا السلام والتنمية، وتعرف بالتنظيمات المجتمعية، حيث يتدفق الدعم المادي عبرها؛ لأنها تعتبر مستقلة في ولائها عن هيمنة الدولة، وأكثر فاعلية في تنفيذ المشاريع التنموية، ويقلّ فيها الفساد والتعقيدات البيروقراطية الحكومية؛ وبرغم ذلك يوجه النقد في بعض الأحيان لهذه الجمعيات بسبب عجزها عن التنسيق مع القطاعات الحكومية في مجتمعات ما بعد الحروب، واستدامة السلام، إلى درجةٍ قد تصل إلى التنافس مع الجانب الحكومي في الحصول على المنح والمساعدات، وهو ما قد يُفسد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في إفريقيا[1].

النتائج والتوصيات:

يمكننا أن نخلص من خلال ما سبق إلى النتائج الآتية:

– إفريقيا القارة ليست كياناً موحّداً متجانساً، سواء في العرق أو اللغة أو الثقافة المشتركة أو العادات والتقاليد.

– إفريقيا قارةٌ غنيةٌ بالموارد، ولكن هذه الموارد غير مستغلة بالشكل الأمثل.

– ساهم الاستعمار في تقسيم شعوب القارة الإفريقية إلى جماعات متفرقة بين الدول، وضمّ مجموعات أخرى إليها لا تنسجم معها ثقافيّاً، الأمر الذي أدى إلى إشعال الحروب والنزاعات بين المجموعات المختلفة.

– لم تستطع الأنظمة التي أعقبت الاستعمار اتباع سياسات رشيدة لإدماج المجتمعات التقليدية في أنظمتها؛ مما ساهم في زيادة حدّة الصراعات داخل المجتمعات الإفريقية بشكلٍ مضطرد.

– أن هناك جهوداً وبرامج عملية لفضّ النزاعات لدى الجماعات التقليدية، تتناسب مع المعايير الاجتماعية والثقافية المحلية، وتساعد على القبول بنتائج فضّ النزاعات والخلافات.

– أهمية اعتماد الاحتواء والمشاركة والإجماع، وما يستلهم الحوار والعدل، كأساس لمعالجة أسباب الأزمات، ونجاح عملية صنع السلام بين الشعوب الإفريقية.

– هناك دورٌ بارزٌ للمنظمات الأهلية، وللقدرات الذاتية، في قبول الأطراف كافة بها، يقتضي فسح المجال لها لتقوم بما هو منوط بها في تعزيز السِّلْم والأمن في القارة الإفريقية.

– سرعة المجتمعات المحلية في حسم الصراعات وفرض السِّلْم والأمن قلّل من التدخلات الخارجية التي تساهم في تصعيد الصراعات.

– أصبح للمجتمعات والشعوب الإفريقية دورٌ مؤثر في تحقيق العدالة عبر محاكم معترف بها في بعض البلدان الإفريقية، حيث أسهمت في تحقيق قدرٍ كبيرٍ من السلام الاجتماعي والثقافي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة.

التوصيات:

١- إعطاء المجتمعات المحلية في إفريقيا دوراً بارزاً في حلّ النزاعات المحلية دون تدخل الدولة؛ إلا في حالات الصراعات والصدامات العنيفة التي تهدد الأمن القومي.

٢ – إدماج القوانين المحلية مع القوانين العامّة في المحاكم الخاصة، وذلك لفاعليتها في حلّ النزاعات بين الأطراف المجتمعية المختلفة، مع تدريب المجتمعات المحلية على القوانين والأحكام القانونية والشرطية؛ للتناسب مع القوانين العامّة، حتى لا تؤدي إلى غياب الدولة بشكلٍ كامل.

٣ – إشراك منظمات المجتمع المدني في قضايا السلام، ورفع وعي الشعوب الإفريقية بدورها، لمنع النزاعات والحروب في القارة، ولتقوم بمهام الإنذار المبكر في منع النزاع، وتقديم الدراسات والبحوث للجهات ذات الصلة بقضايا الحرب والسلام ■

(١) طوني كاربو، مرجع سابق.

تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية:

(لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون) نموذجاً

أ. فوزية قاسي

أستاذة مساعدة قسم «ب» - قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - الجزائر

يُعدّ مفهوم (العدالة الانتقالية) مفهوماً حديث العهد، ظهر مع بروز الصراعات في المجتمعات التي تعرف انتقالاً نحو الديمقراطية، ليتمّ ربطه بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات والاعتداءات الخطيرة للقانون الدوليّ والقانون الإنسانيّ الدوليّ ولحقوق الإنسان.

تسعى العدالة الانتقالية إلى كشف الحقيقة، وتعويض ضحايا العنف والأعمال الوحشية المرتكبة، في محاولةٍ لتضميد الجراح، وضمان عدم العودة لمآسي الماضي، والغرض

شـــهد مفهـــوم (العدالـــة الانتقاليـــة) فـــي فترة الثمانينيات والتســـعينيات، بالنسبة للممارسين في هذا المجال، تصـــوراً عن العدالة الانتقالية يســـتند – في المقام الأول- على: الأهمية القصوى للمحاكمات، وذلك لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وإعادة تأســـيس حكم القانـــون، وإرضاء الضحايـــا، أي أنّ المحاكمات كانت شرطاً لا غنى عنه، أو عنصراً أساسيّاً من عناصر العدالة الانتقالية.

وبعدما أصبحت القيمة المستقلة للتدابير الأخرى، مثل لجان الحقيقة وجبر الضرر، واضحة، تمّ النظر إلى (العدالة الجنائية الدوليـــة) بوصفها تدبيراً فرعيّاً عن (العدالة الانتقالية)، ووفقاً لذلك؛ فإنّ العدالة الانتقالية تنطوي علـــى جملة من الطـــرق للتعامل مـــع الفظائع المرتكبة فـــي الماضي، وليســـت المحاكمات ســـوى واحدة من هذه الطرق؛ ومن هنا تبرز ضرورة التماسك والتنســـيق والتكامل والحاجة إلى التخطيط المشترك بين الآليات المختلفة، ذلك أنّ المحاكمات هي شـــرطٌ ضروريٌّ، ولكن ليس كافياً لتحقيق الانتقال.

وبعدمـــا زادت أهميـــة العدالة الجنائيـــة الدولية، خصوصاً مع بدايات عمـــل المحكمة الجنائية الدولية، عبَّر المدافعون والممارسون في مجال العدالة الانتقالية عن قلقهم إزاء اســـتحواذ العدالة الجنائية الدولية على كامل مساحة العدالة الانتقالية، لتصبح العدالة الجنائية الدولية فرضاً على العدالة الانتقالية.

مـــن ناحية أخرى؛ يـــرى الممارســـون، في مجال العدالة الجنائيـــة الدولية، أنّ العدالـــة الانتقالية تهتمّ بالتعامل مع جرائم الماضي أو انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تستلزم محاكمة، وعليه؛ يمكن للعدالة الانتقالية أن تكون مقدّمة للعدالة الجنائية الدولية، كما هو الحال مع (لجان الحقيقة) التي ينبغي لها اكتشـــاف الحقيقة وجمع الأدلة لمحاكمات لاحقة؛ أو – في حالة الاختلاف حـــول هذا الموضوع – يمكن للعدالة الانتقالية أن تكون امتـــداداً للعدالـــة الجنائية الدولية في مـــلء الثغرات، واســـتكمال الدورِ المركزيِّ لهـــذه الأخيرة، وقد تصبح العدالة الجنائية الدولية بديلاً عن العدالة الانتقالية، من خلال توســـيع نطاق اختصاصها؛ ليشمل مجالات مثل: تعويض الضحايا، وإنشاء السجل التاريخي للمحكمة.

أثبتت تجربة سيراليون جدوى العمل الثنائي والمتزامن لـ (محكمة جنائية دولية) و (لجنة حقيقة ومصالحة)

إنّ آليـــات العدالـــة الانتقالية ضروريـــةٌ لتحديد مســـؤوليات الجنـــاة، وتعويـــض الضحايـــا، لتحقيق المصالحة وإعادة تماسك المجتمع، وقد يحتاج الوصول لهذا الهدف إلى عدالة متعدّدة الأبعاد: قضائية من جهة: ترمي إلى تطبيق القانون وتحقيق ســـيادته، وتصحيحية من جهةٍ أخـــرى: تعالج الانتهاكات الجســـيمة وتداوي جراح الماضي[1].

وفي هذا الصدد: تُعدّ (لجان الحقيقة والمصالحة) أحد أهمّ آليات العدالة الانتقالية التي تسعى إلى إعادة استتباب الثقة والأمن، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

لقـــد أصبحت (لجان الحقيقـــة والمصالحة) أحد الخيارات الأساسية لتجسيد العدالة الانتقالية، إذ يمكن اعتبار هذه اللجان كمقاربات وسيطة، غرضها: المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الماضي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بيد أنّ هذه اللجان لا تشمل المقاضاة الصارمة كتلك التي تتضمّنها آليات العدالة الجنائية.

وفي هـــذا الإطار: يُعدّ نموذج ســـيراليون Sierra

(١) محمد بوسلطان: العدالة الانتقالية والقانون، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد ٢، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣م)، ص. ISSN 2253-0266.9

Leone للعدالة الانتقالية الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية، إذ تأسست (لجنة الحقيقة والمصالحة) في سيراليون في شهر جويلية / يوليو من عام ٢٠٠٢م، وقدمت تقريرها النهائيّ لرئيس سيراليون في ٤ أكتوبر من عام ٢٠٠٤م؛ حيث قامت اللجنة بجملة من العمليات، شملت لقاءات خاصّة وعامّة مع الضحايا والجناة، وجلسات استماع عامّة حول القضايا الموضوعية، وتحقيقات وتحريات أخرى، دامت حوالي ثمانية أشهر، كما عرض التقرير سرداً مفصلاً عن تاريخ البلاد، وركّز في الحرب الأهلية الوحشية التي دارت رحاها في التسعينيات، وحلّل مختلف الأبعاد للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغيةَ فَهْم أسباب الصراع، ليورد في الأخير سلسلة من النتائج والتوصيات[1].

ولعل أهمّ ما يميّز عدالة ما بعد الصراع في سيراليون: وجود العدالة الجنائية الدولية كآلية موازية، متمثلة في (المحكمة الجنائية الدولية الخاصّة لسيراليون)، فقد كان في الماضي يُنظر إلى (لجان الحقيقة والمصالحة) بوصفها بديلاً للعدالة الجنائية، والتي ينحصر دورها في بعض الأحيان، وبشكلٍ غير رسمي، في تجنّب أو - على الأقل - تأجيل المحاكمات؛ غير أنّ كلاً من (لجنة الحقيقة والمصالحة) و (العدالة الجنائية) عملتا بشكلٍ متزامنٍ في سيراليون.

حتى وإن كشفت هذه التجربة، غير المسبوقة، عن وجود بعض التوترات بين كلتا المقاربتَيْن، فإنها قد أثبتت أيضاً جدوى العمل الثنائي والمتزامن لـ (محكمة جنائية دولية) و (لجنة حقيقة ومصالحة)، وعليه؛ فإنّ تجربة سيراليون قد تساعدنا على فَهْم: أنّ العدالة في مرحلة ما بعد الصراع تتطلب مزيجاً معقّداً من المقاربات التكميلية، وليس خياراً واحداً من جملة مقاربات بديلة، والتي قد تتعارض في جوهرها.

على ضوء ما تقدم؛ سنتناول - من خلال هذه الدراسة -:

(أولاً) ظروف نشأة: (لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون)، والدور الذي كُلِّفت به من قِبل كلٍّ من حكومة سيراليون والأمم المتحدة؛ (ثانياً) استعراض للحقائق والنتائج التي توصّلت إليها تحقيقات اللجنة، والتوصيات التي شكلت مع النتائج أهمّ ما ورد في تقرير اللجنة؛ (ثالثاً) طبيعة العلاقة التي قامت بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصّة لسيراليون، للاسترشاد حول ما إذا كانت علاقة تكامل ما بين المهام، أو تناقض في الاختصاص.

المحور الأول: لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون: النشأة والدور:

اندلعت الحرب الأهلية في سيراليون في يوم ٢٣ مارس من عام ١٩٩١م، حينما قامت القوات الملقّبة باسم: (الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Front (RUF)) بمهاجمة بلدة قرب الحدود مع ليبيريا Liberia، ولقد تمثّل الهدف المعلن من قِبل جبهة RUF في إسقاط حكومة جوزيف سايدو مومو Joseph Saidu Momoh الفاسدة والمتسلطة، ومؤتمر كلّ الشعب (All Peoples Congres (APC، الذي حكم سيراليون منذ أواخر الستينيات، وبالرغم من أنّ أحداث ذلك اليوم لم تتجاوز مجرد مناوشات؛ فإنها مثّلت بداية عشرية من العنف الذي دمّر البلاد.

ولقد لاقت أهداف جبهة RUF دعماً واسعاً من قِبل الكثير من السيراليونيّين المصابين بخيبة الأمل جرّاء سنوات من الدكتاتورية، ودوّامة الفقر والتخلّف التي ميّزت البلاد منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني في عام ١٩٦١م، بيد أنه سرعان ما خسر أطراف هذه الحرب تطلعاتهم المشروعة، سواء تعلّق الأمر بالجبهة، أو حلفائها ومعارضيها، الذين انغمسوا

(١) William A. Schabas, "The Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission", in. Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena (Eds), Transitional Justice in the Twenty First Century: Beyond Truth Versus Justice, (UK/ Cambridge University Press, 2006), p. 21.

في بحرٍ من البطش والأعمال الوحشية[١].

وأمام حالة الخراب التي شهدتها العاصمة سعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من أجل التوصل إلى السلام، وتمثّلت البداية الرسمية لنهاية الصراع في اتفاق لومي للسلام Lomé Peace Agreement، بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة RUF، وذلك في ٧ جويلية / يوليو من عام ١٩٩٩م، ولقد نصّ الاتفاق عن عفوٍ مثيرٍ للجدل، تمّت الإشارة إليه كذلك بـ (الغفران pardon ، أو الإرجاء reprieve)، لصالح مرتكبي الفظائع والأعمال الوحشية في حقّ جميع أطراف النزاع[٢].

ولقد أبدى الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة «فرانسيس أوكيلو» Francis Okelo تحفّظاً على هذا العفو، مصرّاً على أنه لا يمكن تنفيذه على الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي[٣].

ولقد التزم اتفاق لومي للسلام بأن يتمّ إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commission (TRC) في غضون تسعين (٩٠) يوماً، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في سبيل إنجاز هذه المهمّة، غير أنّ برلمان سيراليون لم يعتمد القانون المشرّع لهذا الغرض حتى يوم ٢٢ فبراير من عام ٢٠٠٠م[٤].

ووفقاً للمادة (٦) (١) من القانون الداخليّ للجنة الحقيقة والمصالحة ٢٠٠٠ Act (TRC Act)؛ فإنه قد تمّ تأسيس هذه اللجنة بهدف إنشاء سجّلٍ تاريخيٍّ محايدٍ لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت جراء الصراع المسلح في سيراليون، وذلك منذ بدايته في عام ١٩٩١م حتى توقيع اتفاق لومي للسلام؛ كما تمّ تأسيسها بهدف التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الضحايا، ومن أجل تعزيز المصالحة والتئام الجروح، والحيلولة دون تكرار دوّامة العنف والانتهاكات التي تعرّضوا لها.

وقد قام برلمان سيراليون بتأسيس (لجنة الحقيقة والمصالحة) وفقاً للتعهد الذي أوجدته المادة السادسة والعشرون (٢٦) من اتفاق لومي للسلام، وبالرغم من كونها مؤسسة وطنية فقد كان لهذه اللجنة بُعداً دولياً، إذ شارك في عملية إنشائها كلٌّ من الممثل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة في سيراليون، والمفوّض السامي لحقوق الإنسان، وتمثّلت مهمتهما في التوصية بتعيين ثلاثة أعضاء من اللجنة، على ألا يكونوا من مواطني سيراليون[٥].

وعلى الرغم من أنّ المادة (٦) من (قانون لجنة

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: Paul Richards, Fighting for the Rain Forest: War, Youthand Resources in Sierra Leone (Portsmouth, NH: Heinemann, 1996; Oxford: James Currey, 1998).

(٢) Daniel Macaluso, "Absolute and Free Pardon: The Effect of the Amnesty Provision in the Lome Peace Agreement on the Jurisdiction of the Special Court for Sierra Leone", (2001) Brooklyn Journal of International Law 27, p. 347.

(٣) 836/UN Doc. S/1999.

(٤) Richard Bennett, "The Evolution of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission", in Truth and Reconciliation in Sierra Leone (Freetown: UNAMSIL, 2001), pp. 37–51.

(٥) انظر ما جاء في: Truth and Reconciliation Commission Act 2000, s. 3.
تمثل أعضاء اللجنة الدوليين في كلٍّ من: «ساتانغ جو» Satang Jow وزير التربية والتعليم السابق لغامبيا، و "ياسمين سوكا" Yasmin Sooka محامي حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا وعضو في لجنة الحقيقة والمصالحة لهذا البلد، في حين تمثل أعضاء اللجنة الوطنيين في كلٍّ من: الأسقف "جوزيف هامبر" Joseph Humper، الرئيسة "لورا ماركوس جونز" Laura Marcus-Jones، وهي قاضية سابقة، والبروفسور "جون كمارا" مدير ثانوية وطبيب بيطري، و "سيلفانوس تورتو" Sylvanus Torto أستاذ الإدارة العامة.

الحقيقة والمصالحة) تقترح الحدّ من الاختصاص الزمني للجنة، من سنة ١٩٩١م، تاريخ بداية الحرب الأهلية، حتى توقيع اتفاق لومي للسلام المنعقد في ٠٧ يوليو عام ١٩٩٩م، غير أنه من ناحية الممارسة العملية لم تكن تحقيقات اللجنة مقيدة بمدّة زمنية محدّدة. كما طالب قانون اللجنة The TRC Act - أيضاً - بالتحقيق وتقديم تقرير عن سوابق الصراع؛ ما يعني النظر في حيثيات ما قبل سنة ١٩٩١م[١].

علاوة على ذلك؛ كُلّفت (لجنة الحقيقة والمصالحة) كذلك بمعالجة ظاهرة الإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الضحايا، وتعزيز المصالحة وتضميد الجراح، ومنع تكرار الانتهاكات والتجاوزات التي لحقت بهؤلاء الضحايا، ولم يكن هذا الجانب من التكليف محدّداً بإطارٍ زمني، ولقد نُسب للجنة - كسلطة - النظر في أحداث ما بعد اتفاق لومي للسلام.

ولقد أشار (قانون لجنة الحقيقة والمصالحة) عدّة مرات إلى «الضحايا والجناة»، مركّزاً اهتمامه على فئة الأطفال، بما في ذلك الأطفال الجناة، وكذلك ضحايا الاعتداء الجنسي[٢]، كذلك تمّ منح اللجنة دوراً في تحديد المسؤوليات، والتعرف على الأسباب[٣]، والأطراف المسؤولة[٤] عن الصراع (حكومة، أو جماعة، أو فرد)[٥]؛ مسؤوليات قد تمتد، على سبيل المثال، إلى الشركات عبر الوطنية transnational corporations، أو المنظمات الأمنية الخاصّةprivatesecurity[٦]

(١) Truth and Reconciliation Commission Act (2000, s. 6 (2) (a).

(٢) Truth and Reconciliation Commission Act (2000, s. 7 (4).

(٣) Ibid., s. 6 (2) a).

(٤) Ibid., s. 7 (1) a).

(٥) Ibid., s. 6.

(٦) L. Sanders, "Rich and Rare are the Gems they War: Holding De Beers Accountable for Trading Conflict Diamonds", (2001) Fordham International Law Journal 24, p. 1402; William A. Schabas, "Enforcing InternationalHumanitarian Law: Catching the Accomplices", (2001) International Review of the Red Cross 83, p. 439.

organisations، وفي هذا الإطار؛ قدّمت اللجنة قائمةً أوردت فيها أسماء أولئك الذين يتحمّلون المسؤولية في هذا الصراع.

بينما تكفّل القسم السادس من قانون اللجنة بتقديم تقريرٍ عن: (الانتهاكات والاعتداءات لحقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدولي)، وهو مفهومٌ واسعٌ جدّاً إذا ما قارنّاه بما ورد في تقرير (لجنة الحقيقة والمصالحة) في جنوب إفريقيا، الذي حدّدها بمصطلح: (الانتهاكات الجسيمةgross violations).

إنّ الاستخدام الواسع لـ «حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدولي» كان له نتيجة أخرى؛ إذ لم يقتصر عمل اللجنة على الانتهاكات الكلاسيكية المتعلقة بالسلامة الجسدية، كالقتل والاغتصاب وغيرها من جرائم العنف، وجرائم تدمير الممتلكات أو النهب؛ بل خلصت اللجنة إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان الشاملة الموجودة في صكوكٍ مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ ما يعني أنّ اللجنة قرّرت الأخذ، ليس بالحقوق المدنية والسياسية وحسب، ولكن أيضاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي التعليمات التي تمّ توجيهها لأعضاء اللجنة الذين تمّ تجنيدهم لإجراء المقابلات مع الضحايا.

اتضحت قيمة هذه المقاربة، التي تؤكد عدم تجزئة حقوق الإنسان، حين تعامل اللجنة مع الضحايا، فبالرغم من الانتهاكات التي تعرّضوا إليها من عنفٍ جسديٍّ وتدميرٍ للممتلكات، فإنهم لم يطالبوا بأي تعويضٍ مرتبطٍ بهذه الأضرار المحدّدة، وإنما طالبوا بتوفير التعليم من أجل أطفالهم، وبالرعاية الطبية، وبسكنٍ لائقٍ بأويهم، ما يعني أنّ المستقبل لدى هؤلاء الضحايا يكمن في تحقيق حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من المفهوم

القانونيّ الكلاسيكيّ لـ (الإعادة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل restitutio in integrum).

ولقد جادل المدعي العام آنذاك "سليمان بيريوا" Solomon Berewa أنّ للجنة أبعاداً علاجية نفسية، فضلاً عن دورها في تقصي الحقائق، فهي بمثابة منتدى ذي مصداقية، لتمكين الضحايا من استعادة قيمتهم الإنسانية، كما أنها قناة لمرتكبي الفظائع والأعمال الوحشية للتكفير عن ذنوبهم، وتطهير ضمائرهم، وقد تمّ تشبيه هذه العملية بالتطهير الوطني للعواطف، الذي ينطوي على قول الحقيقة والاستماع إلى هذه الأخيرة، وقبل كلّ شيء تعويض الضحايا في الحالات التي تستحق[1].

وفي هذا الصدد؛ أشارت (مذكرة الأشياء والأسباب) التي تمّ إلحاقها بقانون اللجنة TRC Act، إلى أنّ اتفاق السلام أراد لعمل اللجنة أن يكون بمثابة متنفّسٍ بنّاء بشكلٍ متبادل بين الضحايا ومرتكبي الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان، وقد تمّ تقسيم عمل اللجنة إلى مرحلتَين أساسيتَين، ثم مرحلة ختامية للصياغة:

المرحلة الأولى: مرحلة «جمع التصريحات»:

بدأت في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٢م، حيث تمّ تجنيد حوالي سبعين عضواً لجمع التصريحات في جميع أنحاء البلاد، تمّ تجنيدهم من مختلف قطاعات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية، مع ضمان أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء المجندين من النساء. وتواصلت هذه المرحلة إلى غاية شهر مارس من عام ٢٠٠٣م، ولقد تمّ جمع ما يقارب ٧٠٠٠ تصريح، معظمها أُخذت من الضحايا.

(١) Solomon Berewa, "Addressing Impunity using Divergent Approaches: The Truth and Reconciliation Commission and the Special Court", in Truth and Reconciliation in Sierra Leone, note 6 above, p. 59.

تسعى (العدالة الانتقالية) إلى كشف الحقيقة، وتعويض ضحايا الأعمال الوحشية، لاستعادة الأمن والسّلْم المدنيّ

المرحلة الثانية: مرحلة «جلسات الاستماع»:

انطلقت في شهر أبريل من عام ٢٠٠٣م، واستمرت إلى غاية أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٣م، تمّ من خلال العديد من هذه الجلسات جلب كلٍّ من الضحايا والجناة معاً، وقد عُقدت هذه الجلسات في جميع أنحاء البلاد، وغالباً ما كانت تتم في مدنٍ معزولةٍ لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة طائرات الهليوكوبتر، في حين ركزت جلساتٌ أخرى على المسائل الموضوعية، مثل وسائل الإعلام والحكم والفساد.

ومع ذلك؛ فقد خلصت جلسات الاستماع بنتيجة غير مرضية، نتجت عن رفض الرئيس "تيجان كبه" TejanKabbah عن الاعتراف بأي مسؤوليةٍ له والاعتذار للشعب السيراليوني عن دوره في الصراع، على عكس غيره من قادة الفصائل المختلفة في هذا الأخير، الأمر الذي اعتُبر نهاية مؤسفة للجهود المبذولة[2].

(٢) «أعتقد أن ما تسألني القيام به هو الاعتذار للناس... ما فائدة ذلك؟ ... قلت للناس: من فضلكم أتوسل إليكم فلنتقبل الأخطاء.. ولننس الماضي تماماً.. أنا لا أفهم ما هو المتوقع مني القيام به أكثر من ذلك؟»، تصريح "أحمد تيجان كبه" Ahmed TejanKabbah رئيس سيراليون، يوم الخامس (٠٥) أوت / أغسطس سنة ٢٠٠٣م. (بتصرف)، انظر: William A. Schabas, «The Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission», In. Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena (Eds), Transitional Justice in the Twenty-

المرحلة الثالثة: «الصياغة»:

تمثّلت المرحلة الأخيرة من عمل اللجنة في صياغة التقرير، الذي استغرق مدة سنة كاملة، حيث تطلبت هذه المرحلة وقتاً أطول بكثيرٍ من الوقت الذي استغرقته اللجنة في الوصول إلى النتائج التي تمّ تدوينها في هذا التقرير، ويرجع سبب هذا التأخير جزئيّاً إلى نقص الموظفين، فضلاً عن الرؤية الطموحة التي تمّ توقّعها من خلال هذا التقرير، ولقد تقرّر أن تتمّ كتابة هذا الأخير في عدة مجلدات، ربما اقتداءً بتقرير لجنة جنوب إفريقيا، وقد كان من الممكن أن يكون التقرير أقصر وأكثر إيجازاً لإتاحته بشكلٍ أفضل لسكان سيراليون.

المحور الثاني: نتائج وتوصيات تقرير (لجنة الحقيقة والمصالحة) في سيراليون:

ورد في المادة (١٧) من قانون اللجنة أنه: «ينبغي على الحكومة أن تنفّذ – بأمانة – توصيات التقرير الموجّهة إلى أجهزة الدولة، كما ينبغي عليها تشجيع وتسهيل تنفيذ التوصيات الأخرى الموجّهة إلى الآخرين»، ولقد شكّلت النتائج والتوصيات الجزء الأكبر من التقرير، وتنفيذها مثّل أهمّ اختبارٍ لفعالية اللجنة.

لا بد من الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أنّ أسباب الصراع لم تكن واضحةً تماماً، فقد كان هناك العديد من الروايات المتناقضة، وفي هذا الصدد تختلف لجنة سيراليون اختلافاً جوهريّاً عن تجربة نظيرتها في جنوب إفريقيا، حيث كانت جذور الصراع واضحة – نظام الأبارتهايد –، وقد تمثّلت أسس عمل اللجنة في إدانة هذا النظام العنصريّ والتحضير للانتقال السياسي.

في المقابل؛ كان اتفاق لومي للسلام، الذي وضع حدّاً للحرب الأهلية في سيراليون، وراء الدعوة لإنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة)، ووقف إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة، ولم يكن بمثابة نصرٍ حاسم من جانبٍ واحدٍ على الآخر، أو انتصاراً لأيّة أيديولوجية معيّنة، ويمكن القول بأنّ أحد المساهمات المهمّة، والمثيرة للجدل في الوقت نفسه، التي قدمتها لجنة سيراليون، هي تحليلها لخلفية الصراع ومحاولتها تحديد أسبابه.

ولقد ألقت العديد من الروايات باللوم على العوامل الخارجية، حيث اتهمت، على سبيل المثال، الزعيم الليبي "معمر القذافي" بإثارة الصراع، والزعيم الليبيري "تشارلز تايلور" Charles Taylor بزيادة تأجيجه؛ وفي الوقت الذي لم تستبعد فيه اللجنة هذه العوامل[١]، ركزت من جهة أخرى على العوامل الداخلية، مثل سوء الإدارة والفساد، والخيانة التي تعرّضت لها سيراليون من قِبل قادتها في المجال السياسي، والمالي، حتى الفكري، حسبما ورد في التقرير[٢].

وختمت اللجنة تقريرها بنتيجةٍ محبطة للآمال، إذ لاحظت أنه لم يطرأ تغييرٌ على الأسباب الجذرية التي أدت للصراع في سيراليون، ناهيك عن الالتزام الضعيف أو المعدوم من طرف حكام البلاد لمعالجة هذه العوامل بجدية.

كانت الفظائع التي ارتكبتها (الجبهة الثورية الموحدة RUF) خارج سيراليون معروفة، على النقيض من تلك التي ارتكبتها الميليشيات الموالية للحكومة والقوات المماثلة الطرف في الصراع، بيد أنّ اللجنة

First Century: Beyond Truth versus Justice, (New York: Cambridge University Press, 2006): pp. 21- 42; p.26.

(١) نصّ التقرير على: «... ترجع الحرب الأهلية في سيراليون، لحدٍّ كبير، إلى الاختلال الوظيفي الذي يعاني منه الحكم وجميع العمليات المؤسسية في البلاد، وقد فشلت الأطراف السياسية الفاعلة في الحفاظ على قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات الحاسمة، المتمثلة في توفير الأمن، وتحسين سبل العيش، وإشراك الأغلبية الساحقة من سكان سيراليون في صنع القرار. وتتفق اللجنة في القول: أنّ فشل الحكم كان سبباً في توفير بيئة مواتية لاستفحال مظاهر الفقر والتهميش والجشع والمظالم، التي تسببت في الحرب الأهلية»، راجع المجلد الثالث من تقرير اللجنة، في المحور الثاني المتعلق بالأطراف الخارجية في الصراع:
Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission, Vol. 3B (Freetown, 2004), Chapter II"External Actors in the Conflict".

(٢) Witness to Truth, Vol. 2, p. 6.

رفضت انتهاج مقاربة (الحرب العادلة) في عملها، بالرغم من إمكانية تحديد المخطئ من المصيب في هذا الصراع، حيث لم تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، وتمحورت مهمّتها في معالجة الانتهاكات والاعتداءات، مهما كانت هوية الجاني.

ولقد تمّ تأكيد، من خلال تحليل قاعدة بيانات اللجنة، أنّ الجبهة كانت مسؤولة عن معظم الانتهاكات المرتكبة، ولم تكن الفظائع التي ارتكبتها قوات الدفاع المدني الموالية للحكومة (Civil Defense Forces CDF)، ولا سيما تلك المعروفة باسم: «كاماجورز the kamajors»، بأقلّ وحشية من أعمال الجبهة.

كانت اللجنة تدرك جيداً أنّ العفو الشامل الذي تضمّنته مبادئ (اتفاق لومي للسلام) هو أمرٌ غير مقبولٍ من وجهة نظر القانون الدولي[1]، ولقد أعلن الحكم الصادر عن المحكمة الخاصّة لسيراليون، في شهر مارس من سنة ٢٠٠٤م، أنّ العفو يشكّل خرقاً للقانون الدولي. غير أنّ اللجنة رأت أنه لا يمكن انتقاد المفاوضين في لومي، الذين اعتبروا أنّ العفو والصفح هو الطريقة المثلى والوحيدة لوضع نهاية للقتال.

لم تحمل أغلبية توصيات (لجنة الحقيقة والمصالحة) أية آثار ذات طبيعة نقدية، فإذا كانت الحكومة صادقة في التزامها بتنفيذ توصيات اللجنة، وفقاً لقانون هذه الأخيرة، فإنه لا يمكن للحكومة تجنّب مقترحاتها، وكمثالٍ على ذلك: فإنه قد ورد في تقرير اللجنة أنّ: عقوبة الإعدام كانت تُستخدم أساساً، من قِبل مختلف أنظمة ما بعد الاستعمار، كأداة سياسية من أجل قمع وإرهاب الخصوم[2]، لذلك دعت اللجنة إلى الإلغاء الفوري لعقوبة الإعدام، كما دعت الرئيس إلى تخفيف جميع أحكام الإعدام القائمة.

توصيات اللجنة الخاصّة بفئة النساء والأطفال:

أصدرت اللجنة توصيات تخصّ فئة النساء والأطفال، فغالباً ما يُقال: إنه تمّ تكليف (لجنة الحقيقة والمصالحة) لتولي اهتماماً خاصّاً بالقضايا المتعلقة بالمرأة بسيراليون، على الرغم من عدم وجود أي شيء في قانون اللجنة يشير لهذا الغرض.

وكان الأطفال في قلب الاهتمامات التي كُلِّفت بها اللجنة، إذ جسّدت هذه الفئة تناقضات عصفت بالبلاد كلها، فقد نجد نفس الطفل: الضحية والجاني في آنٍ واحد؛ ففي إحدى التصريحات ذكر شابٌّ في سنّ المراهقة كيف تمّ إجباره على حضور مشهد ذبح والدَيه، ومن ثمّ تجنيده قسراً في «الجبهة الثورية الموحدة» أي أصبح قاتلاً، وبعد الإدلاء بشهادته أمام اللجنة، عاد للعيش مع أقاربه ولمتابعة الدراسة في مدرسته، غير أنّ هناك الكثير من الأطفال الآخرين الأقلّ حظّاً، ممن لا يزالون يعيشون في أزقة «فريتاون»، أو المحكوم عليهم بحياة الخمول في مخيمات مبتوري الأطراف.

ولقد عملت اللجنة في هذا السياق عن قربٍ مع مختلف المنظمات الدولية والمحلية الخاصّة بحماية الطفل، وقد تمّ توفير مستشارين خاصّين للاستماع لشهادات الأطفال، الذين لم يُسمح لمن هم دون سنّ الثامنة عشرة منهم بالإدلاء بشهاداتهم في جلسات علنية، على غرار النساء، فقد تمّ الاستماع للأطفال في جلسات مغلقة، وكان العديد منهم، بطبيعة الحال، أيضاً ضحايا الجرائم الجنسية[3].

إنّ الأطفال مثّلوا العمود الفقري للقوات المقاتلة، فعدم نضجهم جعلهم عرضة للاستغلال من قِبل قادة

(١) راجع على سبيل المثال: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول «حكم القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع». UN Doc. S/2004/616, para.64 (c).

(٢) سلسلة من عمليات الإعدام التي قامت بها حكومة «كبه» Kabbah في عام ١٩٩٨، تم الإعلان عنها مؤخراً من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ على أنها انتهاك للمادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. UN Doc. CCPR/C/64/D/839, 840 and 841/1998.

(٣) Witness to Truth, Vol. 3B, Chapter IV.

مختلف الفصائل، وربما يكون استخدامهم للمخدرات قد ساهم في عملية التجنيد، برغم أنّ دور ذلك في الصراع يظلّ أمراً مبالغاً فيه.

ولقد أشارت الأدلة المعروضة على اللجنة أنّ القادة العسكريين أنفسهم، في كلٍّ من الجبهة والميليشيات الموالية للحكومة، بدؤوا حياتهم المهنية، في سنّ المراهقة المبكرة، أطفالاً مجندين في القوات الاستعمارية البريطانية في الخمسينيات؛ غير أنّ ذلك لم يكن تبريراً من اللجنة لسلوك هؤلاء القادة العسكريين، وخصوصاً أنّ تجنيد الأطفال بات جريمة حرب، بيد أنّ ذلك ورد في إطار التأكيد على أصول هذه الممارسة.

المحور الثالث: (لجنة الحقيقة والمصالحة) و(المحكمة الخاصّة) تكامل أم تناقض:

لعلّ الجانب الأكثر تميّزاً، في برنامج العدالة الانتقالية في سيراليون، كان الوجود الموازي لكلٍّ من (لجنة الحقيقة والمصالحة) و (المحكمة الجنائية الدولية)، ونتج ذلك عن ظروف لاحقة عن إقرار إنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة)، فقد أوقف تجدّد القتال في شهر ماي/ مايو من سنة ٢٠٠٠م عملية إنشاء اللجنة، لكن ذلك قام أيضاً بإحياء النقاش حول شرعية العفو، حيث أعادت حكومة سيراليون تقييم موقفها[١] فيما يتعلق بهذا الأخير (العفو)، وطالبت الأمم المتحدة بإنشاء محكمة خاصّة، وفي ١٤ من أغسطس عام ٢٠٠٠م أيّد مجلس الأمن إنشاء محكمة لمحاكمة «الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية» عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقوانين سيراليون، وتمّ تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاوض مع حكومة سيراليون في هذا الشأن[٢].

ولقد ورد عن «كوفي عنان» في رسالةٍ لمجلس الأمن عام ٢٠٠٠م، حينما كان الإطار القانوني للمحكمة لا يزال على طاولة المفاوضات، أنه: «ينبغي الحرص على أنّ المحكمة الخاصّة لسيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة سوف تعملان بشكلٍ مكمّلٍ وداعمٍ لبعضهما البعض، في ظلّ الاحترام الكامل للوظائف المختلفة وذات الصلة في آنٍ لكلٍّ منهما»[٣]، وبمجرد أن أصبح واضحاً أنّ كلتا المؤسستَين ستعملان بشكلٍ موازٍ؛ ثارت العديد من التكهنات حول كيفية التفاعل الذي يمكن أن ينشأ بينهما.

فمن جهة؛ رأى أولئك الذين يعارضون لجان الحقيقة، ويجنحون إلى الملاحقة الجنائية، فرصةً لتهميش (لجنة الحقيقة والمصالحة) وإخضاعها للمحكمة الخاصّة كهيئة محقّقة أو هيئة محلّفين؛ على سبيل المثال: كتبت منظمة العفو الدولية أنّ مساهمة (لجنة الحقيقة والمصالحة) في وضع حدٍّ لظاهرة الإفلات من العقاب ضعيفة جدّاً أو منعدمة، ولا ينبغي أن تكون بديلاً لمحاكمة المسؤولين عن جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي[٤].

وبناءً على ذلك؛ نصّت المادة (١٠)، من النظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون، على أنّ العفو عن الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة «لا ينبغي أنّ يشكّل عائقاً أمام المحاكمة»، ولقد صرّحت دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصّة لسيراليون أنّ اتفاق لومي للسلام لا يمكنه أن يجردها من اختصاصها[٥].

---

(١) Solomon Berewa, note 23 above, pp. 55–60, at p. 56.

(٢) S/RES/2000/1315/UN Doc.

(٣) حررت الرسالة بتاريخ ١٢ يناير سنة ٢٠٠١م من طرف الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن. S/2001/40/UN Doc. 9 ,para.

(٤) Sierra Leone: Renewed Commitment to End Impunity," AI index: AFR 51/007/2001, September 24, 2001.

(٥) Special Court for Sierra Leone, Prosecutor against Morris Kalon, BrimaBazzyKamara, 15-PT- 060, Decision-Case No. SCSL-04 on Challenge to Jurisdiction: Lomé Accord Amnesty (Appeals Chamber), 13March 2004,

في المقابل؛ عَقَد خبراء من معهد الولايات المتحدة للسلام، ومجموعة القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، والمركز الدوليّ للعدالة الانتقالية، مائدةً مستديرةً في بداية شهر أكتوبر سنة ٢٠٠١م، لمناقشة الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها كلتا الهيئتَين معاً[١].

في نهاية المطاف؛ لم يكن هناك أي اتفاقٍ رسميٍّ بين الهيئتَين، وعليه؛ لم يكن هناك أي تبادل للمعلومات، ولم تُظهر أيٌّ من المؤسستَين أيّ مصلحة في التعاون، وكلاهما حافظ على علاقات الجوار ولا شيء أكثر من ذلك.

أنهت (لجنة الحقيقة والمصالحة) ولايتها على الرغم من أنها عانت بشدة من ضعف التمويل والتسيير، غير أنها في العموم، كانت قادرة على دفع العديد من الجناة إلى التعاون معها، ممن أدلوا بشهاداتهم عن أفعالهم في جلسات عامّة أو مغلقة، علماً بأنّ إقناع أولئك الذين ارتكبوا الفظائع بالاعتراف بجرائمهم ليس بالأمر الهيّن، خصوصاً أنّ (لجنة الحقيقة والمصالحة) لسيراليون لم تكن لديها ورقة العفو كنظيرتها في جنوب إفريقيا، بغرض استخدامها كمحفّز لترغيب الجاني في الاعتراف[٢].

الخاتمة:

ساهمت تجربة (العدالة فيما بعد الصراع) في سيراليون في تطوير مجال (العدالة الانتقالية)، من خلال تجسيدها لكيفية عمل كلٍّ من لجان الحقيقة والمصالحة والمحاكم الجنائية الدولية وتفاعلها، بعضها مع بعضها الآخر، ولقد أظهرت هذه التجربة أنّ التكهنات حول العلاقات والمشكلات المحتملة بين الهيئتَين كانت مبالغاً فيها بعض الشيء.

وعليه؛ لا يمكن التقليل من شأن هذه التجربة، واستغلالها على حالات أخرى لعدالة ما بعد الصراع، فبرغم أنّ الآراء حول عمل كلتا الهيئتَين بعضهما مع بعضهما الآخر انقسمت بين فريقٍ معارضٍ وآخر مدافع، فقد أثبتت سيراليون أنّ، بعكس ما يعتقده الكثيرون، التعاون بين الآليتَين ممكن، ولعلّ الممارسة في سيراليون ستُقنع المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقبلة بجدوى اتّباع مقاربات متكاملة، أيّ تقترن فيها إجراءات الملاحقة القضائية مع آليات بديلة للمساءلة.

إنّ فكرة إنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة) في سيراليون تمّ تشجيعها من قِبل المجتمع الدولي، على الرغم من أنه ثارت بعض النقاشات داخل سيراليون حول أهمية اللجنة قبل إنشائها، بيد أنه لولا إصرار الأمم المتحدة ما كان لهذا المشروع أن يشهد النور، ذلك أنّ سيراليون بلدٌ فقيرٌ جدّاً، وما كان ليتحمل التمويل الكبير الذي تحتاج إليه (لجنة الحقيقة والمصالحة).

نشير في الختام إلى: أنه في سبيل بناء جسرٍ بين العدالة الجنائية وبين العدالة الانتقالية المجسّدة – من خلال هذه الدراسة – في: (المحكمة الجنائية الدولية) و (لجنة الحقيقة والمصالحة) في سيراليون، ينبغي البدء أولاً بتجنّب النظر للجان الحقيقة كبديلٍ للمحاكمات، فذلك ما يؤدي إلى التناقضات، ومن ثمّ علينا أن نحاول النظر إلى لجان الحقيقة بوصفها مكمّلةً للمحاكمات، سواء كانت وطنية أو دولية، وليس بديلاً لها.

علاوةً على ذلك، ولتعزيز العلاقة ما بين العدالة الجنائية (المحكمة الجنائية الدولية) والعدالة الانتقالية (لجنة الحقيقة والمصالحة)، قد يكون من المفيد البحث في جدوى إجراء المحاكمات بعد عمل لجان الحقيقة، كوسيلة لكشف المزيد من الحقيقة، حتى لا يكون الغرض من لجان الحقيقة حماية بعض الجناة ممن ارتكبوا انتهاكات جسيمة، وهي الفرضية التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، والتي لن تكون أبداً في مصلحة العدالة أو المجتمع ككل، ويظلّ التحدي قائماً، وتظلّ هناك دائماً توترات بين متطلبات نظام العدالة الجنائية، وبين الأساليب غير العقابية للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان ■

---

(١) Richard Bennett, note 6 above, at p. 43.

(٢) William A. Schabas, op. cit., pp 37, 38.

أهم الأحداث

يناير – مارس ٢٠١٦م / محرم - ربيع الأول ١٤٣٧هـ

■ **جنود أمريكيون يتوجهون للكاميرون للمشاركة في الحرب ضدّ «بوكو حرام»:**

الولايات المتحدة ترسل عدداً من جنودها إلى الكاميرون، للقيام بـ «مهام استخباراتية، ومراقبة، واستطلاع جوي»، في إطار مشاركتها بالحرب ضدّ جماعة «بوكو حرام».

ذكر الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، في رسالة أرسلها إلى مجلسَي الشيوخ والنواب، أنه تمّ إرسال ٩٠ جنديّاً أمريكيّاً إلى الكاميرون، يوم الاثنين الموافق ١٢ من أكتوبر، من أجل المشاركة في «مهام استخباراتية، ومراقبة، واستطلاع جوي»، وأشار «أوباما» إلى أنَّ الجنود الأمريكيين مجهّزين بشكلٍ يمكّنهم من حماية أنفسهم ضدّ أي اعتداء، مبيناً أنَّ عدد الجنود الذين سيذهبون للكاميرون سيبلغ ٣٠٠ جندي.

وكالة الأناضول – ٢٠١٥/١٠/١٥م

■ **إعادة انتخاب «ألفا كوندي» رئيساً لغينيا:**

أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في غينيا فوز الرئيس «ألفا كوندي» في انتخابات الرئاسة التي جرت في١١ أكتوبر الماضي، ليحصل على فترة ثانية في المنصب لخمس سنوات.

وحصد كوندي ٥٨٪ من حوالي ٤ ملايين صوت، ليتفادى خوض انتخابات إعادة كان بضعة مراقبين قالوا إنها محتملة.

وحصل «سيلو دالين ديالو» مرشح المعارضة، وهو أبرز منافسي كوندي، على حوالي ٣١٪.

وقال ديالو: إنه لن يعترف بنتيجة الانتخابات، وبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٦٨٪.

وكالة رويترز – ٢٠١٥/١٠/١٧م

■ **أغلبية كبيرة في الكونغو توافق على تعديل الدستور لبقاء الرئيس فترة ثالثة:**

أظهرت نتائج استفتاء شعبيّ في الكونغو أنّ أكثر من ٩٢٪ من الناخبين وافقوا على تعديل الدستور؛ للسماح للرئيس «دينيس ساسو نجيسو» بالبقاء لفترة ثالثة متعاقبة.

وحكم «ساسو نجيسو» الكونغو (المنتج للنفط) ٣١ عاماً من بين ٣٦ عاماً الأخيرة، ويسمح الدستور للرئيس (٧١ عاماً) بالبقاء لفترة ثالثة مدتها ٧ سنوات إذا فاز في الانتخابات المقررة العام القادم. وقالت اللجنة الانتخابية إنّ نسبة الإقبال على الاستفتاء بلغت ٧٢٪، وقاطعت المعارضة الاستفتاء، وطالب زعيمٌ بارزٌ من المعارضة بإلغائه نتيجة لضعف الإقبال.

وكالة رويترز – ٢٠١٥/١٠/٢٧م

■ **الجيش النيجيري يحرّر أكثر من ٣٠٠ امرأة وطفل اختطفهم «بوكو حرام»:**

أعلن الجيش النيجيري – في بيانٍ – أنّ وحدة عسكرية أنقذت ٣٣٨ شخصاً، بينهم ١٩٢ طفلاً و ١٣٨ امرأة، كانت تحتجزهم جماعة بوكو حرام المسلحة شمال شرق البلاد.

واستهدفت العمليات التي جرت يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر – وفق بيان الجيش – معسكرات في قريتَي (بولاجيلين، ومانواشي) بمنطقة غابة «سامبيسا» أحد معاقل المسلحين.

الجزيرة نت – ٢٠١٥/١٠/٢٩م

■ **بعد فوزه في الانتخابات الرئيس العاجي «الحسن واتارا» يؤدي اليمين الدستوري:**

أدّى الرئيس العاجي المعاد انتخابه «الحسن

واتارا» اليمين الدستوريّ؛ إيذاناً ببدء ولايته الثانية (خمس سنوات) رئيساً لساحل العاج، في حفلٍ رسميٍّ حضره العديد من الشخصيات، بما في ذلك رؤساء كلٍّ من السنغال وبنين.

وخلال إلقائه اليمين الدستوريّ قطع «واتارا» على نفسه عدداً من الالتزامات القوية مع شعبه، حيث أكد التزامه المزدوج بالمصالحة الوطنية، وقيادة نسق الإصلاحات الدستورية، من أجل إيصال البلاد لمصاف الدول الكبرى.

وأعلن «يوسف باكايوكو» رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات في مؤتمر صحافي فوز الرئيس «الحسن واتارا»، في الانتخابات التي جرت يوم الأحد ٢٥ أكتوبر، حيث حصل على مليونين و ١١٨٢٢٩ صوتاً، أو ٨٣,٦٦٪ من الأصوات، وقال إنّ نسبة الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات الأحد بلغت ٥٤,٦٣٪.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٥/١١/٤م

■ الحزب الحاكم في النيجر يختار رئيس البلاد للترشح لفترة رئاسة ثانية:

اختار الحزب الحاكم في النيجر الرئيس محمد يوسف مرشحاً له في الانتخابات المقررة في فبراير القادم، والتي من المتوقع أن يفوز فيها بفترة ثانية مدتها خمسة أعوام.

ويتوقع حزب «النيجر من أجل الديمقراطية والاشتراكية» الحاكم فوزَ يوسف (٦٣ عاماً) من الجولة الأولى، وقال زعيم الحزب «بازوم محمد» في مؤتمر للحزب: «اخترنا (يوسف) حتى يتسنّى له مواصلة العمل الذي بدأه من أجل شعب النيجر».

وكالة رويترز - ٢٠١٥/١١/٧م

■ تشاد تمدّد حالة الطوارئ بسبب هجمات «بوكو حرام»:

مدّد المجلس الوطني (البرلمان) التشادي حالة الطوارئ في منطقة بحيرة تشاد الغربية، لمدة أربعة أشهر، في أعقاب هجوم مزدوج لجماعة «بوكو حرام» أدى إلى مقتل نحو ١٢ شخصاً.

وقال نائب بالحزب الحاكم: «وافق البرلمان بإجماع ١٤٧ صوتاً على تمديد حالة الطوارئ لمدة أربعة أشهر، هذا يعني أنها ستنتهي في ٢٢ مارس»، وقال نائب آخر: «إنّ الحكومة كانت ترغب في التمديد لمدة ستة أشهر، لكن النواب اعترضوا على ذلك».

وتشاد حليف رئيس في الحرب ضدّ «بوكو حرام» في أنحاء غرب إفريقيا، وتؤدي دوراً رئيساً في الهجوم على «بوكو حرام» في نيجيريا المجاورة.

وكالة رويترز - ٢٠١٥/١١/١٧م

■ «كابوري» يفوز في انتخابات رئاسة بوركينافاسو:

أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في بوركينافاسو فوزَ «روش مارك كابوري» في الانتخابات الرئاسية التي جرت الأحد ٢٩ نوفمبر، ليصبح أول زعيم جديدٍ للبلاد منذ عقود.

وشغل «كابوري» منصب رئيس الجمعية الوطنية في عهد الرئيس «بليز كومباوري» الذي أطاحت به انتفاضة في أكتوبر عام ٢٠١٤م بعدما قضى ٢٧ عاماً في السلطة، وانفصل «كابوري» عن «كومباوري» في مطلع العام الماضي، وشكّل حزباً معارضاً.

وقالت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إنّ نتائج الانتخابات أظهرت أنّ «كابوري» حصل على ٥٣,٥٪ من الأصوات، ليهزم وزير المالية السابق «زفيرين ديابري» الذي حصل على ٢٩,٧٪، بالإضافة إلى ١٢ مرشحاً، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت حوالي ٦٠٪.

وكالة رويترز - ٢٠١٥/١٢/١م

إفريقيا بالأرقام

■ **مؤشر قطاع تربية الدواجن يرتفع بنسبة أكثر من ٩٠٪ غرب إفريقيا:**

صرّح ممثل منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء (FAO) في السنغال «فنسنت مارتن»، خلال افتتاح ورشة عمل حول إدارة المخاطر للوقاية والسيطرة على أنفلونزا الطيور الشديدة (HPAI)، والتي تمّ تنظيمها تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بأنّ: تربية الدواجن في منطقة غرب إفريقيا تعرف نموّاً قويّاً بنسبة ٩٠٪ بين عامي ٢٠٠٠م و ٢٠١٣م في السنغال، وأنّ مؤشر قطاع الدواجن قد سجّل زيادة ٢٩٠ مليون وحدة في عام ٢٠٠٠م، لتصل إلى ٥٥٥ مليون في عام ٢٠١٣م.

وبحسب «فنسنت»؛ فإنّ الأسباب الجذرية لهذا الارتفاع هي: النمو السكاني، والتوسّع الحضري السريع، والحظر الأخير على اللحوم المستوردة من بعض بلدان غرب إفريقيا بسبب فيروس الإيبولا؛ الشيء الذي قد ساعد على زيادة إنتاج الدواجن.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/١٢/١٥م

■ **اليابان تدعم بناء طريق بين الكاميرون والكونغو بـ ٢٥ مليار فرنك إفريقي:**

أعلنت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) عن: تقديمها قرضاً بقيمة ٢٥ مليار فرنك إفريقي لدولة الكاميرون، للمشاركة في بناء ٦٧,٥ كلم من الطريق بين بلدتي: (مينتوم و ليلي)؛ في منطقة جنوب الكاميرون، والذي سيجلب المزيد من الجهود لتحقيق التكامل الإقليمي الفرعي للكاميرون.

وهذا المشروع هو جزء من الطريق (دجوم – كيتا)، الطريق السريع الذي سيربط مدن: سانغمليما (جنوب الكاميرون)، و أويسو (شمال الكونغو).

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/١٢/١٦م

■ **مصادر رسمية: ١٠,٢ ملايين إثيوبي بحاجة للمساعدات بسبب الجفاف:**

قال وزير الصحة الإثيوبي إنّ ١٠,٢ ملايين مواطن إثيوبي بحاجة إلى مساعدات غذائية، بسبب الجفاف الحاليّ؛ محذراً من كونها قد تزيد في الأشهر القليلة المقبلة.

ومن بين هؤلاء ٣,٦ ملايين يمكن أن يعانوا أمراضاً معدية وأمراضاً أخرى، مثل: الملاريا، الحكة، الحمّى، الحصبة، الإسهال، ثم التهاب السحايا.. وغيرها.

وذكرت مصادر طبية أنّ ما يقارب من نصف مليون طفل يمكن أن يعانوا أيضاً سوء التغذية حتى ديسمبر من العام القادم، حيث يتوقّع أن يتأثر ١,٣ مليون طفل وأمهاتهم تقريباً من الجفاف.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/١٢/١٦م

قالو عن إفريقيا

▪ «يمكـــن القضاء علـــى جملـــة التهديـــدات الأمنية التـــي يطرحها الانتشـــار الواســـع للأســـلحة والذخيرة في إفريقيا جنوب الصحراء على اســـتقرار المنطقة، وذلك عبر إقرار ٣ تدابير، تشمل: إرساء أنظمة جيّدة لإدارة مخزون الأسلحة، والتحكّم في حركتها، وتدمير الزائدة عن الحاجة.. إنّ القارة الإفريقية بأكملها قد تجد نفســـها «مهدّدة»؛ في ظلّ غياب إرادة سياسية ترمي إلى مراقبة وكبح التدفّق غير المشروع للسلاح».

إيجي أولاتوكونبو، مديرة مركز الأمم المتّحدة للسلام ونزع السلاح في إفريقيا، في حوار مع وكالة الأناضول – ٢٠١٥/١٢/١٦م

▪ «يوماً بعد يوم؛ تمضي قارتنا قُدماً في تعزيز الممارسة الديمقراطية، والحكم الراشد، ودولة الحقّ والقانون، منكبّة، في الآن ذاته، على حلّ مشاكل اللاأمن واللااســـتقرار، وعلى تعزيز مبدأ اللجوء إلى الحوار والوساطة في تسوية الخلافات.

وقد رافقت هذه التطـــورات نتائج معتبرة في مجال النمو الاقتصادي، وتثمين المكتســـبات التي تجعل من إفريقيا شـــريكاً متنامي المصداقية، ومرغوباً فيه أكثر فأكثر على الساحة العالمية.

وإنّ مســـار تنصيب الهيكل الإفريقي للسّلْم والأمن، الذي دخلت بعض مكوناته، مثل مجلس السّلْم والأمن ومجموعة الحكماء، الطور العملي، جزء من هذا المسعى الإفريقي».

من كلمة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، خلال الدورة العادية الخامسة عشرة لندوة الاتحاد الإفريقي، حول مسائل السّلم والأمن، بكامبالا (أوغندا)، يوم الاثنين ٢٠١٠/٧/٢٦م

▪ «إفريقيا التي تغذّي إلـــى حدٍّ كبيرٍ الاقتصاد الدوليّ منذ قرون، كانت – ولا تـــزال – غنية، لكن يتم إفقارهـــا كلّ يوم، آليات الإفقار معروفة، إنها الاستغلال المباشر عبر قوانين استثمار محابية للغرب».

الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد، من كتاب مذكرات رئيس جمهورية السنغال، ص ٢٨٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت

فرق وأديان

■ بابا الفاتيكان يختتم جولته الإفريقية بزيارة لإفريقيا الوسطى:

اختتم بابا الفاتيكان فرانسيس جولته في إفريقيا بزيارة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، التي وصلها يوم الأحد ٢٩ نوفمبر، قادماً من أوغندا، وقد شملت جولة فرانسيس زيارة كينيا أيضاً.

ويشير المراقبون إلى أنّ زيارة بابا الفاتيكان لإفريقيا الوسطى كانت التحدي الأكبر خلال جولته، حيث تشهد هذه الجمهورية أعمال عنفٍ بين ميليشيات مسيحية متطرفة وسكان مسلمين، وتسبّبت حتى الآن في تشريد ما يقرب من مليون شخص، غالبيتهم من المسلمين، على مدى العامَين الماضيين.

وكانت فرنسا – التي تنشر نحو تسعمائة جنديٍّ في إفريقيا الوسطى – حذّرت الفاتيكان في وقتٍ سابقٍ الشهر الجاري من أنّ الزيارة قد تكون خطيرة، وخطّ سير رحلة البابا بالتحديد لم يتضح حتى في الأيام التي سبقت زيارته.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) – ٢٠١٥/١١/٢٩م

■ رئيس جامبيا يعلن بلاده جمهورية إسلامية:

أعلن «يحيى جامع» رئيس جامبيا، في يوم الجمعة ١١ ديسمبر، بلادَه جمهورية إسلامية، في خطوةٍ قال إنها تهدف إلى تخلّص جامبيا بشكلٍ أكبر من ماضيها الاستعماري.

وقال «جامع» في التلفزيون الرسمي: «تمشّياً مع الهوية والقيم الدينية للبلاد أُعلن جامبيا دولة إسلامية»، «نظراً لأنّ المسلمين يمثّلون أغلبية في البلد»، «لا تستطيع جامبيا مواصلة الإرث الاستعماري».

ويمثّل المسلمون ٩٥٪ من سكان جامبيا البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة، وقال «جامع» إنه سيظلّ بإمكان مواطني جامبيا من أصحاب الديانات الأخرى ممارسة شعائرهم.

واشتهر «جامع» بإصداره إعلانات مفاجئة خلال رئاسته لجامبيا التي بدأت قبل ٢١ عاماً، وعلى الرغم من العلاقات التجارية القوية مع بريطانيا ودول أوروبا الأخرى، التي يزور مواطنوها بانتظام شواطئ جامبيا ذات الرمال البيضاء، فإنّ العلاقات مع الغرب تدهورت في السنوات الأخيرة.

وقال المدوّن «سيدي سانيه»، وهو وزير خارجية سابق وأصبح معارضاً: إنّ «جامع

المتعطش لأموال التنمية، بسبب سجلّه المؤسف فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية، يتطلع إلى العالم العربي كبديل وكمصدر لمساعدات التنمية».

وكالة رويترز – ٢٠١٥/١٢/١١م

■ بعد اتهامهم بمحاولة اغتيال رئيس الأركان.. قتلى في مواجهات بين الجيش والشيعة في نيجيريا:

أسفرت المواجهات الدامية بين الجيش النيجيري وعناصر متطرفة من الحركة الإسلامية الشيعية، فجر الأحد ١٣ من ديسمبر، عن سقوط عشرات من القتلى والجرحى، بينهم «محمود محمد توري» الرجل الثاني في الحركة، في منطقة غيلسو بمدينة زاريا، في ولاية كادونا شمال البلاد، وقامت قوات الجيش في أعقاب الهجوم باعتقال «زكزاكي» وعددٍ من أنصاره.

وتأتي المواجهات بعد اتهامات من الحكومة للحركة بمحاولة اغتيال رئيس أركان الجيش النيجيري «توكور يوسف بوريتاي»، خلال زيارته لمدينة زاريا.

وكالات – ٢٠١٥/١٢/١٣م

■ دول غرب إفريقيا تحظر ارتداء «النقاب»:

أعلن رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «كادريه ديزيريه»، في يوم الجمعة ١٨ ديسمبر، أنّ قادة الدول اتفقوا على منع ارتداء «النقاب» للحدّ مما وصفها بـ «العمليات الانتحارية» التي تقوم بها نساء منتقبات في هذه المنطقة؛ – على حدّ قوله –.

وجاء الإعلان في ختام قمّة المجموعة الاقتصادية التي عُقدت في أبوجا بنيجيريا، مشيراً إلى أنّ رؤساء الدول المشاركين سيتخذون إجراءات لمنع كلّ الثياب التي تجعل من المستحيل تحديد هويّة الشخص؛ – على حد قوله –.

وسبق أن حظرت تشاد ارتداء «النقاب» على مجمل أراضيها في يونيو الماضي، كما اتخذت الكاميرون والنيجر إجراءات مماثلة في يوليو في بعض المناطق.

سكاي نيوز – ٢٠١٥/١٢/١٨م

ذاكرة التاريخ

■ من مظاهر الحضارة الإسلامية في بلاد السودان الغربي:

روايات الرحالة والجغرافيين والمؤرخين العرب، مثل: «ابن بطوطة» و «الحسن الوزان» و «القلقشندي» وغيرهم، ومن مؤرخي «السودان»، مثل: «السعدى» صاحب كتاب: (تاريخ السودان)، و «محمود كعت» صاحب كتاب: (الفتاش) وغيرهما، عن السودان الغربي؛ تشعرنا بأننا نتعامل مع مجتمعٍ إفريقيٍّ صميم، اكتسب الثوب والصبغة الإسلامية الواضحة.

فالقلقشندي يتحدث عن تقاليد البلاط في «سلطنة مالي»، فيشير إلى رجل مهمّته أن يكون سفيراً بين السلطان والناس، اسمه أو لقبه: الشاعر، وعن المحيطين بالسلطان وهيئة الداخلين عليه، وغير ذلك.

ورواية «ابن بطوطة» لا تبعد كثيراً عن هذا الوصف، وهو يشير إلى دار السلطان التي تطلّ على: المشور (دار الشورى)، ويصف السلطان وترتيب الجالسين فيشير إلى نائبه، ثم الفرارية، وهم الأمراء، ثم الخطيب، والفقهاء.

كما كانت هناك مظاهر إسلامية أو عربية خالصة، تُظهر تأثّر السودان الغربيّ بالحضارة الإسلامية، تتجلى في التمسك بمذهب الإمام مالك، وكثرة عدد المساجد، واعتناء السلاطين ببنائها، وتعيين الأئمة والخدم لها.

وقد تغلغل العلماء في الحياة، وتمتعوا بالزعامة الدينية والشعبية؛ إذ صاروا لسان حال الشعب والمدافعين عنه أمام ظلم الحكام وعنتهم، وهي الصورة نفسها التي نلاحظها في المغرب الإسلامي وبلاد الأندلس؛ مما يدلّ على وحدة تلك المنطقة من الناحية الدينية والثقافية.

كذلك نشعر بتقدير سلاطين السودان لهؤلاء الفقهاء، حتى إنّ مَن يلجأ إلى ديارهم يأمن عقاب السلطان، ولا يجرؤ أحدٌ على التعرض له بسوء. وكان أهل «السودان الغربي» حريصين على المواظبة على الصلوات والالتزام بها في الجماعات، ويضربون أولادهم إذا ما قصّروا في أدائها أو في حفظ القرآن، وكانت المساجد تزدحم بالمصلين، حتى إن مّن لم يبكّر بالذهاب إلى المسجد لا يجد موضعاً.

كما اقتبس سلاطين «السودان الغربي» والأوسط وملوكهم ورعيتهم من التقاليد الشائعة في الحياة الإسلامية المعاصرة لهم، فهُم في لباسهم يتشبّهون بأهل «المغرب»، وتأثّر كلٌ من «منسا موسى» و «أسكيا محمد الأول» اللذَين زارا «مصر» بأساليب الحياة في «مصر المملوكية»، فسلطان «مالي» مثلاً يتخذ حاشية من ثلاثين مملوكاً من الترك، اشتراهم من «مصر»، وطريقة جلوسهم وخروجهم إلى المسجد يوم العيد لا تختلف كثيراً عمّا كان مألوفاً عند سلاطين المماليك وغيرهم من ملوك الإسلام. كما حرصوا على أن تكون وثائقهم ومكاتباتهم الرسمية باللغة العربية، حتى التنظيمات الإدارية والحربية تأثروا فيها بما شاهدوه في «مصر»، فملوك «صنغي» يقسمون الإمبراطورية إلى ولايات أو أقاليم، وكلّ ولاية إلى مدن ثمّ إلى قرى، ثم ينظّمون الجيش إلى فرق للمشاة والخيالة، بل استخدموا الأسلحة النارية، وبخاصة ملوك «الكانم والبرنو»؛ مما ساعدهم في مشروعاتهم السياسية والحربية إلى حدٍّ كبير.

أما عن الثقافة السائدة؛ فإنه يمكننا القول: إنّ هذه الثقافة كانت إسلامية عربية خالصة، لم تدخلها تأثيرات أخرى؛، وكانت هذه الثقافة الإسلامية ذات صبغة مغربية أندلسية؛ حيث إنّ الإسلام دخل إلى تلك البلاد من «المغرب»، ومن ثمّ انتقلت ثقافة «المغرب» إلى «أودغشت» و «تمبكت وجاو»، وبقية مدن «السودان الغربي» والأوسط.

والمناهج والكتب المتداولة هي المناهج والكتب المالكية المغربية نفسها، مثل كتب «عياض» و «سحنون» و «موطأ مالك» و «المدونة» وغيرها، وكلها كانت تدرس في مدارس غربي إفريقيا، في: «جنى» و «تمبكت» و «كانو» و «كاتسينا» و «برنو»، حتى طريقة الكتابة نفسها تأثرت بالطابع المغربي.

المصدر: كتاب الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، الجزء التاسع، ص ٥٧

■ قوات التدخل السريع الإفريقية.. ما الخطوة التالية؟

وُضعت جاهزية قوات التأهب الإفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي في اختبارٍ أثناء التدريبات الميدانية الموسعة، في ثلاثة أسابيع، من أكتوبر ونوفمبر الماضيين، حيث دخلت تلك القوات في تدريبٍ يحاكي عملية اقتحام لاستعادة أراضي استولى عليها متمردون، في دولةٍ تخيلية اسمها: «كارانا»، حيث شنّت عملية: «أماني إفريقيا ٢»، في مركز تدريب القوات في كلية الدفاع الوطني بجنوب إفريقيا، في منطقة الكيب الشمالي.

وقد حقّقت العملية أهداف التدريب، وكشفت عن تطورٍ سريع في قدرات قوات التأهب السريع، والتي تعدّ الآن فعّالة على عدة مستويات؛ وشارك في عملية «أماني ٢» أكثر من ٦ آلاف من أفراد الجيش والشرطة والمتطوعين المدنيين، وهدفت إلى ضمان أنّ القوات الإفريقية تتمتع بالنظام والفاعلية، بدعمٍ سياسيٍّ ودبلوماسي، بالتنسيق مع القيادة ولوجيستيات يعتمد عليها. وتعدّ (قوات التأهب الإفريقية) جزءاً حيوياً من طموحات الاتحاد الإفريقي «لإخماد المدافع» بمضي عام ٢٠٢٠م، وتقديم حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية. شهدت العملية الثانية، التالية لتدريبات «أماني ١»، تحسينات عامّة في الأداء العملياتي والتكتيكي لوحدات التأهب الإفريقية، بالإضافة إلى تعاونٍ أفضل بين قوات الشرطة والمدنيين والجيش. طموحات قوة التأهب الإفريقية هي: وقف الصراعات، واستعادة السلام، ومنع الأزمات من التصاعد، بالإضافة إلى القيام بمهام حفظ السلام، وسوف تؤخذ في الاعتبار أيضاً المهمات الإنسانية.

وعامل النجاح الأساسي لتلك القوة هو قدراتها على الانتشار السريع، حيث يوجد ما يقرب من ١٢ ألف فردٍ مدربين ومجهّزين عسكريّاً، من قوات الجيش والشرطة والأفراد المدنيين الجاهزين للتحرك لأي مكان في إفريقيا، في غضون ١٤ يوماً من التعرف على أي أزمة، وبالتزام كاملٍ للتحرك لحلّها، وسيتبع ذلك قوة قوامها ٥ آلاف فرد في خلال ٩٠ يوماً، قادرة على الاكتفاء الذاتي لمدة ٣٠ يوماً.

إنّ عملية نشر قوة التأهب الإفريقية يجب أن تبدأ مع اعتراف القادة الأفارقة بوجود كارثة ما، مع التزامهم في الوقت نفسه باتخاذ إجراء، كما يجب استشارة الشركاء الأجانب أيضاً، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بمسؤولياته العالمية لحفظ السلام.

لكن السلطة النهائية والمسؤولية عن هذه القوات تقع في مقرّ الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، حيث يقع المقر الرئيس الاستراتيجي، حيث يراقب المخططون العسكريون المهمّة، ويرفعون التقارير إلى قادتهم السياسيين.

والآن.. فإنّ قوات السلام الإفريقية يجب أن تكون مستعدة للتحديات التي تواجة القارة وسيكون ذلك هو الاختبار الحقيقيّ لقوة التأهب الإفريقية وإمكاناتها لحفظ وحماية وصناعة السلام في القارة السمراء.

جوناثان رييس ـ معهد الدراسات الأمنية، ترجمة قراءات إفريقية

جمهورية ليبيريا

تقع جمهورية ليبيريا على الساحل الغربي للقارة الإفريقية، أنشأ ليبيريا، في عام ١٨٢٢م، الأفارقة الذين تحرّروا من الرقّ وأرسلتهم إلى هناك جمعية الاستعمار الأمريكية، التي تكونت عام ١٨١٦م، بهدف إعادة المحررين إلى إفريقيا.

وقد اشترت الجمعية مساحات واسعة من الأراضي على طول ساحل الجنوب، حيث بدأت التوطين، وقد سمّيت هذه المستوطنة: «مونروفيا»؛ باسم الرئيس «جيمس مونرو».

وفي عام ١٨٣٨م تكوّن كومنولث ليبيريا بمشاركة مستوطني مونروفيا مع سكان المنطقة الأصليين، وظلّ الاتحاد خاضعاً لقبضة جمعية الاستعمار الأمريكية، وبحلول عام ١٨٤٧م تمّ استقلال ليبيريا، والاسم: «ليبيريا» مشتقٌ من لفظة لاتينية تعني: «الأرض الحرة».

الموقع الجغرافي

تقع جمهورية ليبيريا في غربي قارة إفريقيا، على ساحل المحيط الأطلسي الشمالي، بين ساحل العاج وسيراليون.

المساحة الكليّة: ١١١,٣٧٠ كم٢.

المناخ: المناخ في ليبيريا حارٌّ رطب، بصفةٍ عامّة، فهو جافٌّ في الشتاء، حيث ترتفع درجة الحرارة أثناء النهار، ويراوح بين بارد وشديد البرودة أثناء الليل؛ ويكون الجو رطباً، ملبّداً بالغيوم في الصيف، مع حدوث زخّات من المطر في كثيرٍ من الأحيان، ليبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية ٢٧ درجة مئوية، في المناطق الساحلية.

التضاريس: تتميز ليبيريا بساحلٍ وعر، وسهلٍ ساحلي ضيّق، تتخلله مستنقعات المنجروف، والمرتفعات الرملية المترسبة بسبب الأنهار.

ويتدرج هذا السهل في ارتفاعه نحو الداخل، حتى يتصل بهضبة، تتخللها تلال قليلة الارتفاع، كثيفة الحشائش، تحتضن بعض الأنشطة الزراعية.

وتسود الغابات دائمة الخضرة في المناطق المرتفعة من الهضبة، حيث توجد أشجار الماهوجني والخشب الصلب. أما في الشمال والشمال الشرقي من البلاد، فتسود المرتفعات والجبال المنخفضة.

المصادر الطبيعية: من أهمّها: الحديد الخام، والأخشاب، والألماس، والذهب، والطاقة الكهرومائية.

النظام السّياسي:

الاسم الرسمي الكامل: جمهورية ليبيريا.

نظام الحُكم: جمهوري.

العاصمة: مونروفيا.

التقسيمات الإدارية: ١٥ مقاطعة، هي: بومي Bomi، وبونج Bong، وجباربولو Gbarpolu، وجراند باسا Grand Bassa، وجراند كيب ماونت Grand Cape Mount، وجراند جده Grand Gedeh، وجراند كرو Grand Kru، ولوفا Lofa، ومرجبي Margibi، وميريلاند Maryland، ومونتسيرادو Montserrado، ونيمبا Nimba، وريفر سيس River Cess، وريفر جي River Gee، وسينو Sinoe.

الاستقلال: ٢٦ يوليه ١٨٤٧م.

النظام القانوني: في ليبيريا نظامان قانونيان، الأول مستمد من القانون الإنجليزي - الأمريكي العام؛ والثاني قانون عرفي، يقوم على أساس قواعد ومبادئ وممارسات قبلية غير مكتوبة، لقطاع السكان الأصليين، وقد قبلت ليبيريا السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية مع بعض التحفظات.

النظام الاقتصادي: تسبّبت الحرب الأهلية وسوء الإدارة الحكومية إلى تدمير الجزء الأكبر من اقتصاد ليبيريا، وبخاصة البنية التحتية في العاصمة، والمناطق المحيطة بها، كما هرب بسبب ذلك العديد من رجال الأعمال، آخذين معهم رؤوس الأموال، والخبرة، ولكن عاد بعضهم بعد انتهاء القتال وانتخاب حكومة ديمقراطية عام ٢٠٠٦م.

ولكون ليبيريا غنية بالمياه والمعادن والغابات، فضلاً عن ظروفها المناخية المواتية للزراعة، ظلّت ليبيريا منتجاً ومصدراً للمنتجات الأساسية، وبخاصة الأخشاب، والمطاط، وقد كانت الصناعة المحلية، والمملوكة أساساً للأجانب، قليلة العائد، لذلك كان تأثيرها ضعيفاً.

مصادر إجمالي الناتج المحلي؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٢م:

أ. قطاع الزراعة: ٣٧,١٪.

ب. قطاع الصناعة: ١٦,٣٪.

ج. قطاع الخدمات: ٤٦,٦٪.

الزراعة - المنتجات: من أهمّها: المطاط، والبن، والكاكاو، والأرز، وكاسافا (المنيهوت، التابيوكا)، وزيت النخيل، وقصب السكر، والموز، والأخشاب، والأغنام، والماعز.

الصناعات: من أهمّها: التعدين (خام الحديد)، المطاط، وزيت النخيل، والخشب، والماس.

معدل نموّ الإنتاج الصناعي: ٠,٩ ٪ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٤م.

العملة المتداولة ورمزها: الدولار الليبيري LRD.

السكان تحت خط الفقر: ٦٣,٨ ٪، طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

الموازنة؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٤م:

أ. الإيرادات: ٥١٧,٩ مليون دولار

ب. النفقات: ٥٣٩,٧ مليون دولار.

السنة الماليّة: السنة الشمسية.

التركيب السكاني:

عدد السكّان: ٤,١٩٥,٦٦٦ نسمة؛ طبقاً

لتقديرات يوليه ٢٠١٥م.

معدَّل النموّ السُّكّاني: ٢,٤٧٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٥م.

اللغة: تمثّل اللغة الإنجليزية نسبة ٢٠٪ بين السكان، وهي اللغة الرسمية للبلاد، ويوجد في ليبيريا ٢٠ لغة خاصّة بالجماعات العرقية، عددٌ قليل منها يمكن كتابته واستعماله في المراسلات.

الديانة: أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية ٤٠٪، المسيحيون ٤٠٪، والمسلمون ٢٠٪.

التقسيمات العرقية:

يشكّل الأفارقة المنحدرون من قبائل إفريقية ٩٥٪، ويشتملون على قبائل: (كبيل Kpelle، وباسا Bassa، وجيو Gio، وكرو Kru، وجريبو Grebo، ومانو Mano، وكران Krahn، وجولا Gola، وجباندي Gbandi، ولوما Loma، وكيسي Kissi، وفاي Vai، وديي Dei، وبيلا Bella، وماندينجو Mandingo، وميندي Mende).

والليبيريين الأمريكان ٢,٥٪-Americo Liberians ، وهم سلالة المهاجرين الأمريكيين الذين كانوا عبيداً في أمريكا ثم عادوا إلى البلاد.

وشعب الكونجو ٢,٥٪Congo ، وهم سلالة المهاجرين من الكاريبي، والذين كانوا عبيداً في دول الكاريبي، ثم عادوا إلى البلاد.

المسلمون في ليبيريا:

دخول الإسلام ليبيريا:

وصل الإسلام إلي ليبيريا عن طريق محور شمالي، غذّته حركة الجهاد ونشر الدعوة الإسلامية في أنحاء السنغال، وامتدت إلى منطقة فولتا جالون في غينيا.

ولقد تأثرت هذه المنطقة بدعوة المرابطين، ثم انتقلت الدعوة الإسلامية إلى أهل البلاد الذين حملوا مسؤولياتها، فظهر دعاة من الهوسة، والفولاني، والتكرور، والماندنجو، حملوا مشعل الدعوة إلى القبائل الزنجية الوثنية، ففي القرن السابع الهجري وصلت جماعات من السوسو، وهم فرع من الماندنجو، وصلت إلى منطقة فولتا جالون، وحملوا الإسلام إليها.

ولما ازدادت هجرة الماندي تحرّكوا جنوباً إلى النطاق الساحلي، وفي سنة (١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م) وصلت هجرة من الفولاني إلى منطقة الساحل، وجاءت هذه الهجرات من دولة مسينا المسلمة، ونشروا الإسلام بين جماعات السوليمة الوثنية، وما أن حلّ القرن الثاني عشر الهجري حتى كانت الدعوة الإسلامية قد انتشرت بين الجماعات الوثنية في النطاق الساحليّ من ليبيريا بين جماعات الجالونكي.

وبرز في هذا المجال داعيان، هما: إبراهيم موسى، وإبراهيم سوري، واتخذا من بلدة فوجومبا (Fugumba) مركزاً لنشاطهما، فأنشئت المدارس والمساجد، وبعد إسلام شعب السوليما (Solima) تعاون الفولاني والسوليما في نشر الدعوة الإسلامية.

وما أن حلّ القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) حتى وصل الإسلام إلى المنطقة الساحلية في سيراليون بجوار ليبيريا، ولقد عبّر عن هذا: التقرير المقدم لمجلس العموم البريطاني لحلّ شركة سيراليون البريطانية في سنة (١٢١٧هـ / ١٨٠٢م)، وتنتشر المؤثرات الإسلامية على ساحل غينيا عن طريق تجار الهوسة، والذين ينتشرون في كلّ المدن التجارية على الساحل.

المسلمون حاليّاً:

حسب الإحصاءات الرسمية تبلغ نسبة المسلمين ٢٠٪ من تعداد السكان، وتشير بعض المصادر الإسلامية إلى أنّ نسبة المسلمين

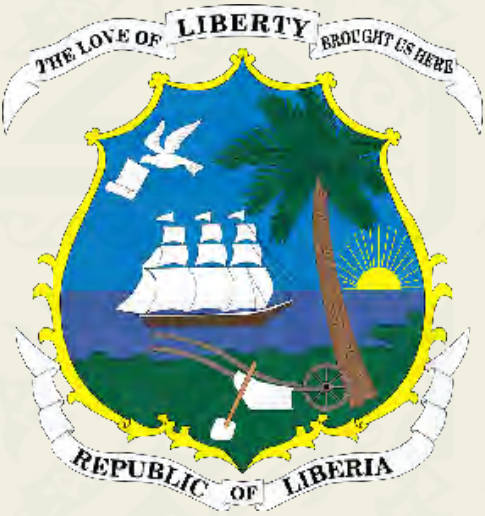

تتجاوز هذه النسبة بكثير، وقد تصل إلى ٣٥٪ من تعداد السكان.

ويوجد المسلمون في المناطق الداخلية من ليبيريا، وكذلك في المدن الرئيسة، وينتشر المسلمون في القسم الغربي من ليبيريا في محافظة كيب ماونت، ويشكّل المسلمون بها أعلى نسبة للمسلمين في البلاد ٨٠٪ من جملة سكانها، وفي محافظة بومي هل، ومحافظة بونق، ومحافظة لوفا، ومحافظة بنيما، والمسلمون في هذه المحافظات أقلية، وهناك انتشار لمسلمين في القطاع الشرقي في عدة محافظات، وفي محافظة منتسيرا، حيث العاصمة مونروفيا، وبها وجودٌ إسلاميٌّ لا بأس به.

والمسلمون في ليبيريا من جماعات التمني، ومن شعب الماندنج أو الماندنجو من شعبة الديولا، والفاي (Vai)، وهم قسم من الماندنج، وقد تحركت هذه الشعبة إلى ليبيريا في القرن السادس عشر الميلادي، وتعمل غالبية هذه الجماعات بالزراعة، وتحترف فئة قليلة التجارة بين الساحل والداخل، وهناك مسلمون من السوننكي.

تحديات تواجه المسلمون في ليبيريا:

في ليبيريا تحديات عديدة موجهة للإسلام، منها: القاديانية التي مارست الدعاية للمبادئ المضللة، ومنها: نشاط التنصير، والنشاط الصهيوني، ولقد تكتلت هذه التحديات ضدّ الدعوة الإسلامية في ليبيريا.

ويمكن إجمال هذه التحديات في النقاط الآتية:

١ – بعثات التنصير، والتي لها ٦٣٥٤ منصّراً، وما لديها من إمكانات مادية.

٢ – المذاهب الهدّامة، ومنها القاديانية.

٣ – كثرة الجمعيات الإسلامية، ومنها ما أُقيم لأهداف شخصية، أو على أُسس قبلية، وتعاني هذه الجمعيات من سيطرة المادة أو التعصّب القبلي.

٤ – نشاط البهائية، ولهم محطة إذاعة، مثلهم في ذلك مثل بعثات التنصير، كما توجد الجمعيات السرية مثل الماسونية.

٥ – الجهل بالإسلام عند الكثير من مسلمي القرى، وإدخال بعض الشوائب المحلية.

٦– الأحداث الأخيرة التي نتجت عن الثورة ضدّ الحكومة، ولقد راح ضحية هذه الثورة الفوضوية عشرات الآلاف، حيث قُتل أكثر من ٢٠ ألفاً من المسلمين، وهرب من البلاد أكثر من ١٣٠ ألف مسلم، وتمّ حرق ٢٠ قرية، وهدم ١٥٠ مسجداً، وقطع المشاغبون ألسن عددٍ كبير من المؤذنين، وقُتل عدد كبير من الأئمة.

المصادر:

www.cia.gov/library/publications/the-world- factbook/geos/li.html

– موسوعة مقاتل الصحراء.

– الأقلية المسلمة في ليبيريا، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والأوقاف السعودية، على الرابط:

www.al-islam.com/Contentaspx?pageid=1361&ContentID=3359

علي مزروعي وإسهاماته في تعريف الغرب بالإسلام

د. أحمد علي سالم

أستاذ مشارك / جامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة – دكتوراه العلوم السياسية / جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية

يعرف المهتمون بإفريقيا الدكتورَ عليّ مزروعي[1] – رحمه الله – مفكراً وعالماً بارزاً في مجالي السياسة والثقافة، ولكن القليل منهم يدرك إسهاماته في خدمة الإسلام والمسلمين في إفريقيا والعالم[2].

وقد يظنّ البعض أنّ أكبر إسهام يقوم به مسلمٌ لخدمة دينه – خصوصاً إن كان ابن كبير القضاة الشرعيين في بلده كمزروعي– هو دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، وقد فعل مزروعي ذلك، حيث ذكر في إحدى مقالاته أنّ اثنين أو ثلاثة من أتباع الديانات الإفريقية المحلية

(١) الدكتور علي مزروعي وافته المنية قبل أشهر، وقد خصّصت مجلة (قراءات إفريقية) صفحات للتعريف به في عدد سابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن إسهامات علي مزروعي الواردة في هذا المقال انظر:
Ahmed Ali Salem, "The Islamic Heritage of Mazruiana," in: ParvizMorewedge (ed.), The Scholar between Thought and Experience: A Bibliographical Festschrift in Honor of Ali Mazrui (Binghamton, NY: Institute of Global Cultural Studies, 2001) pp.63-101.
وهذا الفصل هو المصدر الأساسي للمعلومات في هذا المقال.

أســـلموا على يديه، وتســـمّوا باســـمه: «عليّ» باعتباره أباً روحياً لهـــم، وظلّ على اتصال بهم إلى أن غادر إفريقيا للدراسة في بريطانيا[١].

وقد يظنّ آخرون أنّ أكبر إسهام يقوم به مسلمٌ لخدمة أبناء دينه- خصوصاً إن كان شـــخصيةً عامّةً مؤثّرة كمزروعي- هو النضال السياســـي دفاعـــاً عن حقوق أمّته، واجتهاداً في رفع الظلم عنها، وقد فعل مزروعي ذلك أيضاً، فمثلاً حين ألغت الحكومة الكينية محاضرةً له، في المركز الإسلامي عام ١٩٩٢م، أصدر بياناً أطلق عليه: «انتفاضة الســـود»، شـــرح فيه مخاوف مسلمي كينيا، خصوصاً في المنطقة الســـاحلية، وحثّ الحكومة على مزيدٍ من الاهتمام بالمسلمين في الدولة، والاعتراف بالحزب السياسي الإسلامي كجزء من التزامها بالتحول الديمقراطي[٢].

لم تكن هذه إسهامات الدكتور مزروعي؛ فهو من خلال فهمه للإســـلام وشمول إدراكه للدنيا والآخرة جاءت أهمّ إسهاماته لخدمة هذا الدين في مجـــال تعريف الغرب بالإســـلام وحضارته تعريفاً صحيحاً، ومناقشـــة الأسباب التي توتّر العلاقة بين المسلمين والغرب، وبيان بعض أوجه استفادة الغرب من الإســـلام الصحيح، وكذلك بعض أوجه استفادة المسلمين من الغرب.

أولاً: تعريف الغرب بالإسلام وحضارته والمسلمين تعريفاً صحيحاً:

ظلّت كتابـــات الغرب عن الإســـلام تقدّمه مشوّهاً نتيجة هيمنة رؤية متحيزة للغرب ودوره

أبرز مزروعي حقيقة الإسلام وشموليته للدنيا والآخرة، وأنه يناقض المفهوم الغربي - السائد - للدين

في التاريخ والحضارة، وقـــد ميّز مزروعي بين خطيئتين يرتكبهما الغرب في هذا الصدد، هما: (الإنكار، والبهتان).

فخطيئة الإنكار: تتعلق بغياب حقائق أساسية عن الإســـلام عند تقديمه لشعوب الغرب؛ مما يعيق بشدّة فَهْم هذا الدين فَهْماً صحيحاً.

وخطيئـــة البهتان: تتعلق بإلصاق تهم بعقيدة المسلمين وممارساتهم وتاريخهم؛ مما يؤدي إلى معاداتهم والتعصب ضدهم[٣]، فاجتهد مزروعي في تصحيح صورة الإسلام في الغرب ببيان مدى تأثيره في أديان الغـــرب (وخصوصاً الديانتين: اليهوديـــة والمســـيحية)، ونُظُمـــه الاقتصادية (وخصوصاً النظامَين: الرأســـمالي والتجاري)، وتأثيره الحضاري في الإنسانية وعمارة الأرض، ورؤيته للعالم، مع تميّز الإسلام عن كلّ ذلك.

فمـــن جهة أُولـــى: أبرز مزروعـــي العلاقة الخاصة التي تربط الإسلام بالتراث (اليهودي-

(١) Ali A. Mazrui, "Religion and Political Culture in Africa", Journal of the American Academy of Religion, vol. 53, no. 3, p.830.

(٢) Abdul Samed Bemath, The Mazruiana Collection: A Comprehensive Annotated Bibliography of the Published Works of Ali A. Mazrui, 1962-1997) New Delhi: Sterling Publishers Private Limited, 1998) p.99.

(٣) Ali A. Mazrui, "Islam and Islamophobia: Conflicting Images in a Eurocentric World", in:Masudul A. Choudhury, Abdad M. Z. and Muhammad S. Salleh (eds.), Islamic Political Economy in Capitalistic-globalization: an agenda for change (Kula Lumpur: Utusan Publications and Penang: International Project on Islamic Political Economy, UniversitiSains Malaysia, 1997) p 92.

المسيحي) الذي يعتبره الغرب من أُسس حضارته الحديثة، فعقيدة هذه الأديان الثلاثة واحدة، وهي التوحيد، ومؤسسوها ينتمون إلى العنصر السامي (السلالة الإبراهيمية تحديداً)، فكان مزروعي يدرك مدى اهتمام الثقافات الغربية بالأبعاد العنصرية، ولأنّ الإسلام أكمل رسالة الديانتَيْن اليهودية والمسيحية وصار ناسخاً لهما، وحافظ على عقيدتهما الأصلية، فهو ثلاثة أديانٍ في دينٍ واحدٍ – على حدّ وصفه –، ولا يمكن اعتباره مناقضاً لهاتَيْن الديانتَيْن[١].

بل كان الإسلام أول ثورة بروتستانتية– على حدّ وصفه أيضاً–، بمعنى أنّ رسول الله محمّداً صلى الله عليه وسلم سبق رجلَي الدين المسيحي: (مارتن لوثر، وكالفن) في الجهر بتحريف الديانتَيْن: (المسيحية، واليهودية)، ودعَا إلى إصلاحهما بالعودة إلى أصلَيْهما الصحيح[٢].

وقد اتفق المذهب البروتستانتي مع الإسلام في عدة مبادئ وممارسات، فكلاهما يرفضان كلّ أشكال الوساطة بين العبد وربّه، وطبقية الكنيسة وفسادها، ويتجاوز الإسلامُ خطوةً أبعد من البروتستانتية في رفْض تأليه المسيح؛ برغم توقيره كواحدٍ من أشرف رسل الله[٣]، فهل كان الإسلام سبباً في ظهور المذهب البروتستانتي في الغرب؟! لا يتطرق مزروعي لهذا السؤال بشكلٍ مباشرٍ، لكنّ مفكرين آخرين أجابوا عنه بالإيجاب.

ومن جهة ثانية: أبرز مزروعي العلاقة الخاصة التي تربط الإسلام بالنظامَيْن التجاري والرأسمالي اللّذيْن سادَا في الغرب على التوالي منذ بداية العصر الحديث، فكما أنتجت الأخلاق البروتستانتية النظام الرأسمالي وفقاً لعالِم الاجتماع الغربي الشهير ماكس فيبر؛ يرى مزروعي أنّ الأخلاق الإسلامية أفرزت نوعاً من الرأسمالية؛ بمعنى تشجيع الفرد على العمل وعدم الاحتجاج بالقَدَر في ترك العمل، «فالنبيُّ [صلى الله عليه وسلم] يدعو المؤمنين للعمل وكأنهم سيعيشون أبداً، وكأنهم سيموتون غداً»[٤].

«يعتقد النبيُّ محمّدٌ [صلى الله عليه وسلم] أنّ الاقتصاد يجب أن يقوم على التجارة الحرة؛ أي تفاعل السلع ورؤوس الأموال دون قيودٍ في سوقٍ حرٍّ، فعارَضَ تسعير السلع بكلّ أشكاله، إذ يبدو أنه كان واثقاً في أنّ عمل قوى العرض والطلب هو المعيار الوحيد الذي يتحدّد على أساسه السعر الصحيح، وأنكر الدعاية للسلع، وكلّ صور المضاربة في أثمانها، خاصّة فيما يتعلق بالسلع الغذائية، وكذلك بيع السلع التي ليس لها قيمة سوقية»[٥].

لكنّ نظام الاقتصاد الإسلامي يختلف عن رأسمالية الغرب، فمن جهة: يفرض الإسلام للفقراء زكاةً من مال الأغنياء كي يمنع توحش الرأسمالية، «والزكاة من أقدم صور الضرائب

(١) Ali A. Mazrui, "Islam and the End of History", American Journal of Islamic and Social Sciences, vol. 10, no. 4, winter 1993, pp 513-514; Ibid, pp 92-95.

(٢) Ali A. Mazrui, "Islam and Islamophobia", op. cit., pp 92-93.

(٣) Ali A. Mazrui, "Muhammad, Marx and Market Forces", in: Ali A. Mazrui, Cultural Forces in World Politics (London: James Currey; Portsmouth, NH: Heinemann; Nairobi, Kenya: Heinemann, 1990) pp 73-76; Ibid, pp 94-98.

(٤) Ali A. Mazrui, "Muhammad, Marx and Market Forces", op. cit, pp 75-77; Ali A. Mazrui, "Islam and Islamophobia", op. cit., pp 96-97.

(٥) Ali A. Mazrui, "Islam and Islamophobia", op. cit., pp 97-98.

الفردية المنظّمة في تاريخ البشر، وهي ضريبةٌ متواضعةٌ باعتبار نسبتها من المال»[١]. ومن جهة أخري: يتجاوز الإسلام خطوةً أبعد من البروتستانتية في تنظيم التوزيع والتبادل، وليس الإنتاج والاستهلاك فقط، فالنظام الاقتصاديّ الإسلاميّ يقوم على قواعد أخلاقية للاستهلاك والتوزيع، وليس فقط على قوانين الإنتاج[٢].

وكما أنتج الإسلامُ نسخته الخاصّة من النظام الاقتصادي؛ فقد أنتج أيضاً نسخةً متميزةً من النظام التجاريّ تسمو على نسخته الأوروبية التي سادت قبل ظهور الرأسمالية، فكان النظامُ التجاريُّ السائدُ في بداية انتشار الإسلام نظاماً يحكمه «حسٌّ أخلاقيٌّ مرهفٌ تجاه حاجات المعذبين في الأرض، وكان نظام الرفاهة الإسلامي في تلك الفترة المبكّرة نوعاً من الإرهاصات الأولى لدولة الرفاهية، «فرغم ممارسة النبي – صلى الله عليه وسلم – وزوجته السيدة خديجة لحرفة التجارة، وثنائه على التجّار الصادقين، فإنه كان يذمّ التجّار المستغلين لحاجة الفقراء ذمّاً شديداً، ويميّز بوضوح بين الربح الحلال والفائدة الحرام، لكنّ المسلمين – كما يرى مزروعي – حادوا عن هذا الطريق، حيث تحوّل الاقتصاد في تاريخ المسلمين إلى نوع من «نمط الإنتاج الآسيوي» كما سمّاه كارل مأركس فيما بعد، وإن لم يؤثر ذلك سلباً في ازدهار الحضارة الإسلامية»[٣]، ولعلّ أبرز أنماط الإنتاج الأوروبية التي لم يعرفها المسلمون أبداً هو: (النظام الإقطاعي)، لأنّ شريعة الإسلام في الميراث جعلت من الصعب– إن لم يكن المستحيل– أن تستمر الملكيات الأرستقراطية الكبيرة دون توزيعٍ لفترةٍ طويلة من الزمن[٤].

ومن جهةٍ ثالثة: أبرز مزروعي حقيقة الإسلام وشموليته للدنيا والآخرة، وأنه يناقض المفهوم الغربي –السائد – للدين باعتباره علاقة خاصّة بين الفرد والربّ، بل الإسلام منهجٌ متكاملٌ، دينٌ وحضارةٌ وعمارةٌ وفق مراد الله وتأثيره الحضاريّ على البشرية، فأنشأ المسلمون بدين الله حضارةً اختلفت عن حضارة شعب الأنجلوساكسون التي ظهرت لاحقاً بهدف جمع المال والثروة[٥]، واستمرت إسهامات المسلمين الحضارية حتى القرن السابع عشر الميلادي تقريباً.

«فالإسلامُ ليس مجرّد دين، وهو بالقطع ليس مجرّد حركةٍ سياسيةٍ أصولية، إنه حضارةٌ ومنهجُ حياة، قد يختلف من بلدٍ مسلم لآخر؛ لكنّ روحاً مشتركة تحرّكه، وهي أكثر إنسانية بكثيرٍ ممّا يتصوّره الغربيون... كما أنّ بعض جوانب الثقافة الإسلامية التي يراها الغربيون تنتمي للعصور الوسطى ظلّت سائدةً في ثقافتهم الغربية حتى وقتٍ قريبٍ جدّاً»[٦].

ثانياً: أسباب توتّر العلاقة بين المسلمين والغرب في العصر الحديث:

رأى مزروعي أنّ التوتر الراهن بين المسلمين والغرب ليس حتميّاً، بل تصوّر – في السبعينيات

(١) Ali A. Mazrui, "Muhammad, Marx and the Market Forces", op. cit., pp 78-79.

(٢) Ali A. Mazrui, "Islam and Islamophobia", op. cit., pp 96-97; Ibid, pp 67-69.

(٣) Ali A. Mazrui, "Muhammad, Marx and Market Forces", op. cit., pp 76-77, p 81.

(٤) Ibid, p 68.

(٥) Ali A. Mazrui, "Hegemony: From Semites to Anglo-Saxons", in:Ali A. Mazrui, Cultural Forces in World Politics, op. cit. An early version was published in: Alternatives, vol. 11, no. 1, January 1986.

(٦) Ali A. Mazrui, "Islamic and Western Values", Foreign Affairs, vol. 76, no. 5, September-October 1997, p 120.

– أنّ نظاماً اقتصاديّاً عالميّاً جديداً بدأ يتشكّل أساساً بالتبادل التجاريّ بين المسلمين والغرب، فالمسلمون ينتجون النفط ويستهلكون التقنية، والغرب ينتج التقنية ويستهلك النفط[١]، لكنّ هذه الرؤية كانت شديدة التفاؤل، إذ تجاهلت العوامل الثقافية والسياسية والدينية التي ظلّت لفترة طويلة تغذّي التوتر بين المسلمين والغرب، والتي ناقشها مزروعي فيما بعد.

فمن الناحية الثقافية: يتزايد شعور كثيرٍ من المسلمين بالضغط لإقناعهم بالتخلّي عن قيمهم والتحوّل لقيم الغرب، أو إجبارهم على ذلك، فكثيراً ما يجد مسلمو الغربِ أنفسهم أمام اختيارٍ بين قيم غربية وقيم إسلامية، وغالباً ما يكون الاختيار صعباً، حيث تختلط قيمٌ غربيةٌ وإسلاميةٌ في مواجهة قيمٍ غربيةٍ وإسلاميةٍ أخرى، ومن الأمثلة البارزة على ذلك حيرة المسلمين في الاختيار بين القيم التي يمثّلها الحزب الديمقراطي، وتلك التي يمثّلها الحزب الجمهوريّ في الانتخابات الأمريكية.

«فبينما يتبع المسلمون العلمانية الأمريكية (أي فصل الكنيسة عن الدولة)، فإنهم يشقَوْن بالتحررية الأمريكية (كالجدل الذي ثارَ مؤخراً حول الاعتراف القانونيّ بزواج المثليين في كلّ الولايات؛ كما هو الحال في ولاية هاواي)، فالحزب الديمقراطيّ في الولايات المتحدة أكثر إصراراً على فصل الكنيسة عن الدولة، بما في ذلك معارضة الصلاة في المدارس، وهذا يجذب بعض الآباء المسلمين للحزب الديمقراطي، فهم لا يرغبون أن يشعر أبناؤهم بضغط أقرانهم لحضور الصلوات المسيحية. ومن ناحية أخرى: فإنّ الجمهوريين أقوى في دعم قيم العائلة التقليدية ومعارضة التحررية الجنسية، وهذا يجذب كثيراً من المسلمين (خاصة من المهاجرين الآسيويين) للحزب الجمهوري»[٢].

وقد تأمّل مزروعي في المواقف الغربية والمسلمة من رواية (آيات شيطانية) لمؤلفها سلمان رشدي كمثالٍ آخر بارز على تناقض القيم الغربية والقيم الإسلامية، فبينما احتفى الغرب بالرواية باسم: «حرية التعبير والإبداع»، احتجّ عليها المسلمون – وبعنفٍ أحياناً – في بلاد الغرب وخارجها، فكانت هذه حالة مُثلى لحوار الطرشان بين المسلمين والغرب – من وجهة نظر مزروعي –، فبينما اندهش الغربُ من شدّة غضب المسلمين؛ استغرب المسلمون من عدم حساسية الغرب لمشاعر المسلمين[٣]، فالدين هو أقدس ما لدى المسلمين، بينما الحرية السياسية هي أقدس ما لدى الغرب، لكنّ هذه الحادثة كانت أيضاً مثالاً على تخلّي الغرب عن قيمه حين يتعلق الأمر بالإسلام، فدفاع الغرب عن حرية التعبير واحتجاجه على حظر الرواية في كثيرٍ من البلاد المسلمة يتعارض مع ممارسة الغرب لحظر النشر حتى وقت قريب.

«اعتبر مفكرون غربيون أنّ رشدي فنانٌ له حقٌّ مقدّسٌ في أن يجنح بخياله في كتاباته حيث شاء، بل إنّ ذلك واجبٌ عليه، لكن رواية

(١) Ali A. Mazrui, "Christian Power and Muslim Challenge in Africa's Experience", Indian Journal of Politics, vol. 12, no. 3, December 1978, p 145.

(٢) Ali A. Mazrui, "Between the Crescent and the Star-Spangled Banner: American Muslims and US Foreign Policy", International Affairs (London), vol. 72, no. 3, July 1996, p 498; Ali A. Mazrui, "Islam in a More Conservative Western World", American Journal of Islamic and Social Sciences, vol. 13, no. 2, summer 1996, pp 246-247.

(٣) Ali A. Mazrui, "Cultural Treason and Comparative Censorship: The Satanic Verses", in: Ali A. Mazrui, Cultural Forces and World Politics, op. cit., p 83.

(عشيق السيدة تشـــاترلي) ظلّت حتى ستينيات القرن العشرين مرفوضة أخلاقيّاً ومحظورة وفق القانون البريطاني لتجرؤها على تصوير علاقة غرامية بين ســـيدةٍ نبيلةٍ متزوجة وأحد عمّالها في الضيعة»[١].

بل إنّ مزروعي نفسه عانى من حظر النشر في الغرب، وتحديداً في الولايات المتحدة.

ويتجلّى تخلّي الغرب عن مبادئه – من وجهة نظر مزروعي – في إصراره على تغريب العالم، فيـــرى مزروعـــي أنّ مجتمعات الغرب فشـــلت فـــي الالتزام بأســـاطيرها الليبرالية التي تدعو إلـــى احترام التعددية والتنـــوع، فثقافات العالم تضعف– بـــل يموت بعضها عمليّاً– بفعل هيمنة ثقافة الغرب عليها[٢]، ومن ثمّ وجد المســـلمون ثقافاتهم ضحية للغرب، سواء في زمن الاستعمار أو في زمن العولمة الحالي، حيث يسعى الغرب لتنميط ثقافات العالم والهيمنة عليه.

«إنّ إحـــدى نتائـــج العولمة هـــي أننا بدأنا نتشـــابه بدرجةٍ أكبـــر بكثيرٍ من تشـــابهنا في أي زمـــنٍ مضى، بغضّ النظر عن المســـافات، فالتنميط يعني زيادة التشـــابه، والصفة الثانية المصاحبة للعولمة هـــي: (الهيمنة) التي أعني بهـــا ذلك التركيز العجيب للقوة في بلدٍ واحدٍ أو حضارة واحدة»[٣].

وهكـــذا انتقل إلى البلاد المســـلمة نموذج الدولـــة القومية الأوروبي، وتزايد اســـتخدامها للغـــات والتقنيـــة الأوروبية التـــي تحمل القيم

يدعو مزروعي المسلمين للاستفادة من خبرة الغرب السياسية، خصوصاً في مجال الحكم الديمقراطي

الغربية، وحلّت نُظُم التعليم الغربية محلّ مدارس المســـلمين التقليدية، وزاد تأثير وسائل الإعلام الغربية في نشـــر الأخبار والمعلومات والترفيه زيادة هائلة، وأصبح استعمال التقويم المسيحي وزيّ الرجـــال الغربي شـــائعاً جدّاً فـــي العالم الإسلامي[٤]!

ولا يستسلم المسلمون دائماً لقوى التغريب؛ بل يقاومونها أحياناً، فمثـــلاً: يرى مزورعي أنّ ميل المســـلمين لزيادة الإنجاب يعبّر في جانبٍ منه عن رفضٍ للثقافة الغربية وتدخّل الغرب في حياة المسلمين الخاصة[٥].

وبصفةٍ عامّة: يشـــجّع مزروعي المسلمين علـــى مقاومة قوى التغريب، ووضـــع حدٍّ لقيام الغرب بتدمير التعددية والتنوع في الوقت الذي

(١) Ali A. Mazrui, "Islamic and Western Values", op. cit., p 123.

(٢) Ibid, p 120; Ali A. Mazrui, "The World of Islam: A Political Overview", Journal Institute of Muslim Minority Affairs, vol. 3, no. 2, July 1990, p 219.

(٣) Ali A. Mazrui, Cultural Forces and World Politics, op. cit., pp 2-3.

(٤) Ali A. Mazrui, "The Imperial Culture of North-South Relations", in: Ali A. Mazrui, QadayahFikriyyah: Afriqyawal-Islam wal-Gharb [in Arabic], translated by SubhiQunsuwa and others (Cairo: the Center of African Future Studies, 1998) pp 84-86.

(٥) Ali A. Mazrui, "Islamic Doctrine and the Politics of Induced Fertility Change: An African Perspective", in: Jason L. Finkle and C. Alison McIntosh, The New Politics of Population: Conflict and Consensus in Family Planning (New York: The Population Council, 1994) pp 125-126.

يتغنى بهما.

«تقع على أكتاف الإسلام مسؤولية ثقيلة باعتباره الثقافة التي تنتج متمردين على الهيمنة الغربية... إنه الطليعة في مواجهة الهيمنة الثقافية الغربية، فعندما نشتكي من المسلمين الأصوليين، علينا أن نتذكر أنّ هذا المصطلح يصف حالةً من التمرد ضدّ الانسحاق في ثقافة الأغلبية في العالم»[١].

لكن الغرب ليس مستعداً دائماً للاستماع إلى صرخات المسلمين في وجه استعماره الثقافي، تماماً كما لم يكن مستعداً للاستماع إلى صرخات الفقراء في وجه استعماره الاقتصاديّ، ولذلك ينفجر غضب المسلمين بعنف أحياناً، وهذا أحد تفسيرات اندلاع الثورة الإيرانية[٢].

ولم يكن استعمار الغرب للمسلمين ثقافيّاً فقط؛ بل سياسيّاً وعسكريّاً أيضاً، فوفقاً لمزروعي: وقع أكثر من ثلثي العالم الإسلامي في براثن «إمبراطورية الغرب الجماعية» رسميّاً في النصف الأول من القرن العشرين، ثم خضع معظم العالم الإسلامي لتلك الإمبراطورية بشكلٍ غير رسميٍّ في النصف الثاني من القرن نفسه[٣]، ولم يتوقف عدوان الغرب العسكريّ على المسلمين خلال تلك الفترة، فكان الفلسطينيون واللبنانيون والليبيون والعراقيون من بين مئات الآلاف الذين قُتلوا على يد الغرب أو بإشارة منه، فعدد القتلى المسلمين بين حربَي السويس عام ١٩٥٦م والخليج عام ١٩٩١م فاق بكثيرٍ عدد قتلى (حلف وارسو).

أما النظام العالمي الجديد الذي ظهر بعد حرب الخليج؛ فكان المسلمون أكبر ضحايا حملاته العسكرية[٤]، ولا يبرئ مزروعي الغرب من الدم العربي الذي تسفكه إسرائيل، بل يعتبره مظهراً لعدوان الغرب غير المباشر على المسلمين، فبريطانيا هي التي قسّمت فلسطين وأنشأت دولة (إسرائيل)، وفرنسا كانت أول من ساعدها في برنامجها النووي،[٥] أما الولايات المتحدة فلا تزال تمدّها بكلّ أشكال الدعم الاقتصاديّ والسياسيّ والعسكري.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية يستخدم الغرب الأمم المتحدة أداةً لإضفاء الشرعية على إمبراطوريته الجماعية غير الرسمية، وقد أوضح مزروعي مدى هيمنة الغرب على تلك المنظمة الدولية.

«فالأمم المتحدة – التي يُفترض أنها مؤسسة عالمية – تمثّل الدول والمناطق، لكنها لا تسعى لتمثيل الحضارات، فستة من أمنائها العامين السبعة السابقين [قبل عام ١٩٩٨م] ينتمون إلى تقاليد مسيحية رغم أنّ العالم المسيحي يضمّ خُمس سكان العالم فقط... وكان جميع مؤسسي الأمم المتحدة – وهم المنتصرون في الحرب العالمية الثانية – ينتمون إلى حضارةٍ ونصف، فبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والشطر

(١) Ali A. Mazrui, "The World of Islam: A Political Overview", op. cit., pp 224-225.

(٢) Ali A. Mazrui, "America and the Third World: A Dialogue of the Deaf", in: Ali A. Mazrui, Cultural Forces in World Politics, op. cit., pp 116, 126-128.

(٣) Ali A. Mazrui, "The Imperial Culture of North-South Relation", op. cit., p 55.

(٤) Ali A. Mazrui, "Global Aratheid? Race and Religion in the New World Order", in: T. Y. and J. S. Ismael (eds.), The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994) p 531.

(٥) Ali A. Mazrui, "The Nuclear Option and International Justice: Islamic Perspectives", in: Nimat H. Barazangi, M. RaquibuzZaman and Omar Afzal (eds.), Islamic Identity and the Struggle for Justice (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996) pp 95-99.

الأوروبي في الاتحاد السوفييتي ينتمون جميعاً للحضارة الغربية... وظهر في الأمم المتحدة نوعٌ من النظام التشريعي ذي المجلسين: فمجلس الأمن: هو الهيئة الأعلى الأكثر سلطة والأقلّ تمثيلاً، والجمعية العامّة: هي الهيئة الأدنى الأقلّ سلطة والأكثر تمثيلاً، وكان أصل هذا النظام الثنائي غربيّاً تماماً... وكانت إحدى أكبر وظائف الأمم المتحدة هي المساعدة في (حفظ السلام) وفقاً لمبادئ (القانون الدولي) الذي كان في حدّ ذاته وليد التاريخ الدبلوماسي الأوروبي والسياسة الأوروبية، وكان يُسمّى سابقاً: (قانون الأمم المسيحية)»[١].

وكما يقاوم المسلمون هيمنة الغرب الثقافية أحياناً، فإنهم يقاومون هيمنته السياسية والعسكرية أحياناً، وازدادت هذه المقاومة في النصف الثاني من القرن العشرين، ويضرب مزروعي عدة أمثلة على ذلك، فحربَا التحرير الجزائرية ضدّ الاستعمار الفرنسي (١٩٥٤م - ١٩٦٢م)، والأفغانية ضدّ الاحتلال السوفييتي (١٩٧٩م - ١٩٨٩م)، كانتا محاولةً من المسلمين للمشاركة في صناعة التاريخ، فالحرب الأولى ساهمت في تغيير النظام الدستوريّ في فرنسا، ومن ثمّ التاريخ الأوروبي، والحرب الثانية أدّت إلى انهيار الإمبراطورية السوفييتية، وبعدها الاتحاد السوفييتي نفسه، ومن ثمّ النظام العالمي[٢]، وبعد استقلال دولهم ظهر المسلمون تدريجيّاً كحرّاس لأمن العالم الثالث، وقادته في المنظمات الدولية منذ السبعينيات[٣]، وتحاول

يرى مزروعي أنّ مجتمعات الغرب فشلت في الالتزام بأساطيرها الليبرالية التي تدعو إلى احترام التعددية والتنوع

بعض دولهم استخدام الطاقة النووية؛ بما يؤثّر ليس فقط في أمن العالم النامي، بل توازن القوى بينه وبين الدول الصناعية في الشمال أيضاً[٤].

ثالثاً: استفادة الغرب من الإسلام الصحيح، واستفادة المسلمين من الغرب:

برغم التوتر في بعض جوانب العلاقة بين المسلمين والغرب؛ يدعو مزروعي المجتمعات الغربية للاستفادة من تعاليم الإسلام في إصلاح بعض مفاسدها، وتطبيق قيمه التي قد تنقذها من أزماتها الأخلاقية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال: تعاني تلك المجتمعات من الآثار المدمّرة لتغليب القيم الفردية على القيم الجماعية، فمن الصعب جدّاً أن تتدخل الحكومات في حرية الفرد حتى إن عرّضته أو عرّضت آخرين للخطر، وينعكس ذلك في تفاقم مشكلات إدمان الكحول وتعاطي المخدرات؛ بما يؤدي لانتشار الفوضى والاضطراب والخروج المتعمد على القوانين والأعراف الاجتماعية، وهنا يمكن أن يستفيد الغرب من دعوة الإسلام للتحكّم في

(١) Ali A. Mazrui, "Globalization, Islam, and the West", op. cit., pp 7-8.

(٢) Ali A. Mazrui, Islam and the End of History, op. cit., pp 527-531.

(٣) Ali A. Mazrui, "Changing the Guards from Hindu to Muslims", in: Ali A. Mazrui, Cultural Forces in World Politics. An early version was published in: International Affairs (London), vol. 57, no. 1, winter 1980-81.

(٤) Ali A. Mazrui, "The Nuclear Option and International Justice", op. cit.

النفس وضبط إشباع الشهوات[١].

وهـذه الدعوة لا تخصّ الأفـراد فقط؛ بل تسـتفيد منها الجماعات والـدول أيضاً، فهي قـادرةٌ على حماية الغرب من بعض ممارسـاته غير الأخلاقية، فيمكن لقيم الإسلام أن تساعد الغـرب على كبح عنفه ووحشـيته ضدّ الآخر، والتي تجلّت فـي الإبادة الجماعيـة والتطهير العرقي، فمبدأ التوحيد يحفظ المؤمنين به من الانحطاط لأسفل دركات الشرّ والفساد.

«فكثيراً ما يُنتقد المسلمون لأنهم لا يُنتجون الأفضل، لكنّهم نادراً ما يُشـكرون على معايير السـلوك التي تحميهم من ارتكاب الأسوأ، فلم يعرف المسلمون في الواقع ما يشبه معسكرات الإبادة الجماعية الممنهجة النازية، ولا فتوحات للبلـدان بالتطهير العرقي على غـرار ما فعل الأوروبيـون في الأمريكتَين وأسـتراليا، ولا ما يُشـبه الفصل العنصري الذي أقرته الكنيسـة الهولنديـة الإصلاحية في جنـوب إفريقيا، ولا عنصريـة اليابـان الدموية قبـل نهاية الحرب العالميـة الثانية، ولا حقـول القتل في كمبوديا تحت حكم بولبـوت، ولا ثقافة القتل العنصرية في ولايات الجنوب الأمريكية قديماً، ولا إرهاب ستالين باسم خطط السنوات الخمس، ولا يمكن أن يُلام الإسلام على أي من الحربين العالميتين الوحيدتين في التاريخ البشري»[٢].

وفي المقابـل: يدعو مزروعي المسـلمين للاستفادة من خبرة الغرب السياسية، خصوصاً فـي مجال الحكـم الديمقراطـي، وهو يعرف الديمقراطيـة كنقيـض للثيوقراطية، ويفسّـر مزروعـي صعوبة التحـولات الديمقراطية في المجتمعات المسلمة بالمغزى السياسي لمبدَأي: (التوحيد، والأمّة)؛ كما فهمه المسـلمون طوال تاريخهم، فقد فهم المسلمون المغزى السياسي لمبدأ (التوحيد) فَهْماً صارماً؛ بمعنى السـعي الدائم لتوحيد صفّ المسلمين والابتعاد عن كلّ ما يشـقّ ذلك الصف، كما فهموه بمعنى الربط التامّ بين الدين والدولة.

وفهم المسـلمون مبدأ (الأمّة) بمعنى جميع المسلمين في مشـارق الأرض ومغاربها، أي ما يزيد اليوم عن مليار نسـمة، ويرى مزروعي أنّ على المسـلمين إعادة النظر في فهمهم لهذَين المبدأَين والاسـتفادة من الغرب في ذلك، فمن جهة: تشـير الخبرة التاريخية الإنجليزية مثلاً إلـى إمكانية تحقّق التحـول الديمقراطي عند تقوية النزعة الديمقراطية في المجتمع أولاً، ثم إضعاف النزعة الثيوقراطية في الدولة لاحقاً[٣]، ومن جهة أخـرى: يمكن أن تخضـع حكومات الدول المسلمة لمحاسـبة الأمّة إذا تحوّل هذا المفهوم إلى مفهـوم محلي، بمعنى من لهم حقّ التصويت فـي الدوائر الانتخابيـة، بمن فيهم النسـاء بالطبع[٤]، فكان مزروعي بذلك يمارس نوعـاً من الاجتهاد، مقتدياً بمفكرين مسـلمين أُعجب بدورهم التنويـري في العصر الحديث، مثل: (جمـال الدين الأفغانـي، ومحمد عبده، ومحمـد إقبـال)[٥]، وإذا لم يقتنع المسـلمون بضـرورة الاجتهـاد الآن؛ فإنهـم – كما يرى

(١) Ali A. Mazrui, "Islam and the End of History", op. cit., p 533.

(٢) Ali A. Mazrui, Islam, Western Democracy and the Third Industrial Revolution: Conflict or Convergence (Abu Dhabi, UAE: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Emirates Lecture no. 17, 1998) pp 8-9.

(٣) Ibid, pp23-25, 35-36.

(٤) Ali A. Mazrui, Islam and the End of History, op. cit, p 531.

(٥) Ibid, pp 516-518.

مزروعي – سـيُجبرون علـى ذلك تحت ضغط الثورة الصناعيـة الثالثة وتكنولوجيا الشـبكة العنكبوتية التي قد تفرز مذهباً جديداً في الفقه الإسلامي[١].

ولعلّ الحضور الإسلامي المتزايد في الغرب يساعد على اسـتفادته من الإسلام، وعلى نقل خبرته للعالم الإسلامي، ويرى مزروعي أنّ الغرب تنبّه متأخـراً إلى ازدياد ذلـك الحضور، فقد لاحظ مزروعي في تسعينيات القرن الماضي أنّ الإسلام بات أسـرع الأديان انتشاراً في أمريكا الشـمالية، وتنبأ– وصدقـت نبوءته– بأنّ عدد المسـلمين في الولايات المتحدة سـيزيد على عدد اليهود فيها، كما أصبح الإسلام ثاني أكبر الأديان في فرنسـا بعد المسيحية الكاثوليكية، وبدأ مسـلمو بريطانيا يطالبون الحكومة بدعم مدارسهم الدينية، وتنبّه الألمان إلى أن تشجيع العمـال الأتراك على الهجـرة إلى بلادهم في السـبعينيات كان أيضاً دعوة لإقامة المساجد ورفع الأذان فـي المدن الألمانية، واكتشـفت أستراليا أنها تجاور أكبر بلد في العالم من حيث عدد المسلمين[٢].

ولعلّ المسـلمين في الغرب يشـاركون في تعريف مجتمعاتهم بقيم الإسلام، فهُم أقرب من غيرهم لواقعها وأدرى بشعابها، خصوصاً أنّ شهية كثيرٍ من أبناء هذه المجتمعات لمعرفة الإسلام تزيدٍ ولا تقلّ مع كثرة الإسـاءات المنسوبة إليه، ويستطيع المسلمون بناء جسورٍ مع المؤسسات الأهلية فـي الغرب، ليس فقـط للتحاور معها حول القيم الحضارية، وإنما لتقديم حلول عملية لمشـكلات المجتمعات الغربية أيضـاً، وهذا النوع من الحوار بيـن أطراف المجتمع المدني أجدى بكثيرٍ من الحوارات الرسـمية التي تغلب الاعتبارات السياسية والدبلوماسية.

رحم الله علي مزروعي، وأعان المسـلمين على إكمال مشواره الفكري والعملي ■

(١) Ali A. Mazrui, Islam , Western Democracy and the Third Industrial Revolution, op. cit., p 17.

(٢) Ali A. Mazrui, "North American Muslims: Rising to the Challenge of a Dual Identity", Islamic Studies (Pakistan), vol. 3, no. 4, winter 1995, p 451.

المنتدى الإسلامي يفوز بجائزة القطاع الخيري البريطاني لعام 2015م

فاز المنتدى الإسلامي (منتدى ايد Muntada Aid) بجائزة القطاع الخيري البريطاني لعام ٢٠١٥م للمشاريع الأقوى تأثيراً؛ متفوّقاً على قرابة ٢٠٠٠ مؤسّسة خيرية بريطانية تقدّمت للحصول على الجائزة.

ذكر الدكتور سعيد القاضي – المدير العام لمكتب المنتدى الإسلامي بلندن– أنّ النتيجة أُعلنت يوم ٢٤ سبتمبر الماضي في حفل كبير، بوسط مدينة لندن، منوّهاً إلى أنّ (جائزة القطاع الثالث) هي أكبر جوائز القطاع الخيري في بريطانيا، وتُمنح جائزة المؤسسة الأعظم تأثيراً (Big Impact) للمؤسسات الخيرية ذات المشروعات الأعظم أثراً في حياة الإنسان محليّاً وعالميّاً؛ مشيراً إلى أنّ المنتدى الإسلامي (منتدى ايد Muntada Aid) حصل على هذه الجائزة متفوقاً على أعرق المؤسسات الخيرية البريطانية، والتي تملك من الموازنات المالية عشرات بل مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية.

جاء في المرتبة الثانية مؤسسة توني بلير الخيرية (Tony Blair Africa Governance Initiative)، كما وصل إلى التصفيات الأخيرة مجموعة من أعرق المؤسسات الخيرية البريطانية كمؤسسة أبحاث السرطان (Cancer Research)، ومؤسسة مكافحة التدخين الخيرية (Action on Smoking)، ومؤسسة سن جونس للإسعاف (St John Ambulance)، وغيرها من المؤسسات الخيرية البريطانية المتميزة.

يتمّ اختيار الفائزين بجوائز القطاع الثالث عن طريق مجموعة من القضاة من ذوي الخبرة والرسوخ والتجربة العميقة في العمل الخيري؛ وقد تمّ اختيار المنتدى الإسلامي للتأثير الكبير الذي تحظى به مشاريعه في حياة الإنسان، والنموذج الرئيس الذي تمّ تقييمه هو برنامج (القلوب الصغيرة) والذي افتتحه المنتدى الإسلامي قبل ٣ أعوام في إحدى قاعات البرلمان البريطاني بحضور مجموعةٍ من أعضائه؛ وبفضل الله تعالى تمكّن هذا البرنامج من إنقاذ حياة أكثر من ٦٠٠ طفل في الدول النامية، حيث كانوا يواجهون موتاً محقّقاً.

قال الدكتور سعيد القاضي: «يُهدي المنتدى هذا الفوز لكلّ مُحبيه، ولكلّ المؤسسات الإسلامية في الغرب، فقبل أقلّ من عامين تعرضنا لهجمات مغرضة من قِبل بعض وسائل الاعلام، واليوم نتوّج بأعلى جوائز القطاع الخيري البريطاني، فاللهمّ لك الحمد».

وبهذا الصدد قال رئيس لجنة القضاة المانحة للجائزة جو يول: «هذا مشروعٌ مُلهم، ستّمائة شخص! أمرٌ مثير للإعجاب حقّاً! ونموذجٌ يستحقّ التطبيق».

ويُعدّ برنامج (القلوب الصغيرة) أكبر حملة طبية لعلاج قلوب الأطفال في العالم، وتضمّ الحملة قرابة ٦٠ عضواً من التخصصات الطبية والإدارية؛ وينفّذ المنتدى ٤ حملات سنويّاً في البلدان النامية التي تفتقد القدرة والبنية التحتية لعلاج الأمراض والتشوّهات الخَلقية لقلوب الأطفال، ومما يميّز حملة (القلوب الصغيرة) أنها تُعنى بتدريب الطواقم الطبية المحلية لإجراء عمليات القسطرة للأطفال الصغار بعد مغادرة الحملة؛ مما يترك أثراً دائماً للمشروع في ذلك البلد.

والجدير بالذكر: أنّ أمناء مؤسسة المنتدى الإسلامي يحرصون أشدّ الحرص على تبنّي المشروعات النوعية ذات الأثر الكبير في حياة الإنسان، ومن أمثلة هذه المشروعات: (القرية النموذجية للاجئين السوريين) التي تمّ إنشاؤها في سوريا للاجئين السوريين من الأيتام والأرامل، ومشروع (العقول المكسورة) المتخصّص في علاج الأطفال الذين يعانون من الآثار النفسية السلبية للحروب، ومشروع (صحة الأمهات) المعني بتدريب القابلات لتخفيض الوفيات أثناء الولادة؛ كلها أمثلة للمشروعات النوعية التي تتبناها المؤسسة عبر ذراعها الإنساني مؤسسة (منتدى ايد Muntada Aid) ■

تطلّعات مسلمي بوركينافاسو بعد فوز الرئيس روك كابوري

هارون سوادغو
كاتب وباحث – بوركينافاسو

كان الشّعب البوركيني على موعدٍ استثنائيٍّ، يوم الأحد التّاسع والعشرين من نوفمبر ٢٠١٥م، مع انتخاباتٍ تاريخيةٍ مزدوجة؛ لاختيار رئيس الدّولة وأعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان).

وتأتي هـــذه الانتخابات لتضع حدّاً للمرحلة الانتقالية التي كان يعيش فيها البلد بعد الإطاحة بالرئيس المخلوع (بليـــز كومباوري)، إثر الثّورة الشّعبية العارمة في ٣٠ و ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م.

أُجرِيَتْ هذه الانتخابـــات التّاريخية في جوٍّ سياســـيٍّ واجتماعيّ هادئٍ، يسوده التفاهم بين مرشّحي مختلف الأحزاب السّياسية المتسابقة إلى قصر كوسّيام الرّئاسي.

وأجمع المراقبـــون الدّوليـــون والمحلّيون، والقائمـــون على اللّجنـــة الانتخابيـــة الوطنية المستقلة، ونشطاء مؤسّسات المجتمع المدني، علـــى أنّ الانتخابـــات جـــرت وفـــق الضّوابط والمعايير الدّولية؛ باســـتثناء بعض الاختلالات الفنية اليســـيرة التي لا تؤثّر في نزاهة العملية ومصداقية نتائجها.

وصعدت هذه الانتخابات الرئاسية بمرشّح حزب (حركة الشّـــعب من أجل التّقدم MPP) روك مارك كريســـتيان كاربوي Roch Marc Christian KABORÉ إلـــى عـــرش الحكم، بعد أن أحـــرز ٥٣,٤٩٪ مـــن إجمالي أصوات النّاخبين، بينما احتلّ غريمه اللّدود زيفريندياربي Zéphirin DIABRÉ الترتيب الثّاني؛ بإحراز ٢٩,٦٥ ٪ من الأصوات.

وفيما يأتي تعريفٌ موجزٌ بالرّئيس المنتخب، ومحاولة لتســـليط الضّوء على تطلّعات الشّعب البوركينـــي وطموحاته في السّـــنوات الخمس القادمة في ظلّ حكم هذا السّياســـي المخضرم والخبير بشؤون البلد وأسراره.

أولاً: تعريف موجز بالرئيس المنتخب:

وُلد هذا السّياسيّ الخمسينيّ في ٢٥ أبريل ١٩٥٧م، في واغادوغو عاصمة بوركينافاسو، في أســـرةٍ مثقّفة وثرية، فقد كان والده بيلا شارل كابـــوري Bila Charle KABORÉ من أوائل المثقفيـــن الذين تقلّدوا مناصب مهمّة في البلد

الشعب يأمل أن يبقى بلده نموذجاً يُضرب به المثل في الأمن والاستقرار والتعايش السّلمي

المسمّى حينذاك باسم: فولتا العليا، إذ كان زيراً للمالية ووزيراً للصحـــة، كما كان نائب محافظ المصرف المركـــزي لدول غـــرب إفريقيا من ١٩٧٧م إلى ١٩٨٢م.

أمّا الرئيس روك مارك كريســـتيان كابوري: فقد عرف طريقه مبكراً إلى المراكز الحسّاسة في البلد، بعد تخرّجه في جامعة ديجون Dijon بشـــهادة الدّراســـات العليـــا المتخصّصة في الاقتصاد والإدارة في عـــام ١٩٨٠م، فقد عيّنه الرئيس الثوري الرّاحل توماسانكارا Thomas SANKARA ، فـــي ١٩٨٤م، مديراً لمصرف بوركينا الدّولي BIB، وظلّ في هذا المنصب إلى ١٩٨٩م، ثم تنقـــل وزيراً بين عديدٍ من الوزارات في تسعينيات القرن العشرين، منها وزارة النقل والاتصال، ووزارة المالية والتّخطيط، ورئاســـة والـــوزراء (مـــن ١٩٩٤م – ١٩٩٦م)، ثـــم ترأّس الجمعية الوطنية (البرلمان) لمدة عشر سنوات (مـــن ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٢م)، كما أنّه كان رئيســـاً لحـــزب (المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم CDP)، وهـــو حـــزب الرئيس المخلـــوع بليز كومباوري، من (٢٠٠٣م إلى ٢٠١٢م)[١].

(١) الموقع الرسمي للرئيس روك مارك كريستيان كابوري http://roch2015.org/?page id=8 ، والموقع الرسمي

وأمام إصرار الرّئيس المخلوع (بليز كومباوري) على تعديل المادّة ٣٧ من الدّستور للاستبداد بالسّلطة؛ استقال روك وصاحباه (صاليف ديالو وسيمون كومباوري) من الحزب الحاكم وقتئذ، اعتراضاً على مساعي الرئيس للمساس بالمادة المذكورة؛ فشكّلوا بذلك الثلاثي المشهور باسم[1]: RSS، وأسّسوا حزبهم المسمّى: (حركة الشعب من أجل التقدم MPP) في ٢٥ يناير ٢٠١٤م؛ برئاسة روك مارك كريستيان كابوري.

وانضمّ هذا الحزب الذي وُلد قويّاً إلى المعارضة، فزاد من زخم المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني المناهضة لتعديل الدستور؛ فتتابعت المظاهرات والمسيرات، ثم وصل الاحتجاج إلى ذروته بتوجيه المعارضة جميع أطياف الشعب إلى امتثال العصيان المدني، ودعوتها إلى المظاهرات التي ما لبثت أن تحوّلت - على غير المتوقّع - إلى ثورةٍ شعبيةٍ عارمةٍ أطاحت بحكم الرّئيس بليز كومباوري، الذي حكم البلاد لمدة سبع وعشرين سنة (من ١٥ أكتوبر ١٩٨٧م إلى ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م).

ثانياً: تطلعات الشّعب وطموحاته:

خرج الشعب البوركيني في يومي ٣٠ و ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م بصورةٍ فاقت كلّ التقديرات والتوقعات؛ للتنديد بالاستبداد والظلم والمحسوبية؛ ولمحاربة الرشوة والفساد وغلاء المعيشة؛ وللمطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتغيير الجذري الذي يكون وقوداً حقيقيّاً للتنمية والتقدّم والازدهار.

وبعد الإطاحة بالرئيس؛ رفع قادة المرحلة الانتقالية شعاراً مشهوراً، واتّخذوه رمزاً للتغيير المنشود، وهو: (لا شيء يبقى على حاله السابقة plus rien ne sera commeavant)؛ إيذاناً بهبوب رياح التغيير الحقيقيّ في البلد، وهو الشعار الذي تلقفه الشعب، ولا يزال يجري على أفواه أفراد المجتمع البوركيني، صغيرهم وكبيرهم، ليلاً ونهاراً.

وبجانب هذه التطلعات والطموحات؛ فإنّ الشعب يأمل أن يبقى بلده نموذجاً يُضرب به المثل في الأمن والاستقرار والتعايش السّلمي؛ في الوقت الذي تشهد فيه بعض الدول في المنطقة اضطرابات وتهديدات أمنية.

هذه هي أهمّ التطلعات الشعبية التي يتحتمّ على كابوري السعي جاهداً لترجمتها على أرض الواقع؛ لتعزيز ثقة أنصاره بقدرته وكفاءته على تحقيق تطلعات الشعب وطموحاته، وإقناع المشكّكين في مصداقية توبته السياسية، وفي جدّيته على طلاق الممارسات والتجاوزات التي كانت سائدة أيام أن كان أحد كبار المسؤولين في ظلّ النظام السابق؛ طلاقاً لا رجعة فيه.

بالإضافة إلى هذه التطلعات؛ فإنّ الشعب سيختبر مدى وفاء كابوري بالوعود البرّاقة التي قطعها على نفسه في برنامجه الانتخابي، بالإضافة إلى المشاريع الإصلاحية والتنموية التي يعزم من خلالها على إصلاح ما فسد في ظلّ حكم النظام السابق على مدى سبعٍ وعشرين سنة؛ كإصلاح مؤسسات الدّولة، وعصرنة النظام الإداري، وتنمية الرّأسمال البشري بتطوير

للقناة البوركينية /12/http://www.rtb.bf/2015 biographie-officielle-de-roch-marc-christian-/kabore

(١) RSS: مختصر للإشارة إلى هؤلاء القادة الثلاثة: روك مارك كريستيان كابوري Roch Marc Christian KABORÉ ، وصاليف ديالو Salif DIALLO، وسيمون كومباوري Simon COMPAORÉ، ويتكوّن هذا المختصر من الحروف الأوّلية للأسماء المذكورة. وهؤلاء الثلاث هم القادة الكبار في الحزب الفائز؛ فالأوّل يتولى رئاسة الحزب، والثاني نائبه الأوّل والمسؤول عن التوجيه السياسي للحزب، والثالث هو النائب الثاني للرّئيس.

قطاعات الصحـــة والتعليـــم والتكوين المهني، والارتقاء بالمرأة، وتنشـــيط الاقتصاد بالاهتمام بمجالات النمو وتفعيلها[١].

ويبـــدو أنّ ملـــف (العدالـــة والقضاء) قد يشكّل التحدّيّ الحقيقيّ للحزب الفائز في هذه الانتخابات؛ إذا علمنا أنّ سقف تطلعات الشعب فـــي جانب العدالة والقضـــاء مرتفعٌ جدّاً؛ على أن يكون معياره تحقيق قضاء شـــامل نزيهٍ غير انتقائي، كما أنّه متعطشٌ لمعرفة خبايا كثيرٍ من جرائم الاغتيالات السياســـية وجرائم اختلاس الأموال العامّة التي بقيت حبيســـة الأدراج على مدى ســـنوات حكـــم الرئيس المخلـــوع؛ والتي قد يكـــون في إثارة بعضها إزعـــاجُ لبعض كبار المسؤولين في الحزب.

ثالثاً: تطلعات مسلمي بوركينافاسو وطموحاتهم:

تقدّر نســـبة المســـلمين في بوركينافاســـو بـــ ٦٠,٥٪ من عدد الســـكان البالغ ١٨ مليون نسمة؛ ما يجعلهم الأغلبية من بين أتباع الأديان المنتشـــرة في ربوع البلاد[٢]، ومع ذلك فلا يعبّر نظام الحكم عن هذه الأغلبية قديماً وحديثاً، إذ لا نجد من بين الرؤســـاء الثمانية الذين تعاقبوا على الحكم في هذا البلد ســـوى رئيسٍ مســـلم واحد، وهو الجنرال أبو بكر ســـانغوليلاميزاناً Aboubacar SangouléLamizana، ثاني الرؤســـاء، وامتدّ حكمه من ٣ يناير ١٩٦٦م إلى ٢٥ نوفمبـــر ١٩٨٠م، وفي فتـــرة حكمه تعززت علاقة بوركينافاسو (فولتا العليا وقتئذ) بالعالم الإســـلامي، فانضمت إلـــى منظمـــة التعاون

يتحتّم على مسلمي بوركينافاسو، في الوقت الرّاهن، السّعي الجادّ لإعادة ترتيب البيت من الدّاخل، وتنسيق الجهود

الإسلامي في عام ١٩٧٤م[٣].

ومن أسباب سيطرة النّخب النّصرانية على نظـــام الحكم في البلد: دخولهـــم المبكّر – في فترة الاســـتعمار الغاشـــم – في عملية التعليم والتّكوين في المؤسسات التعليمية التّنصيرية في الدّاخل والخارج (السنغال أو فرنسا)، فأعدّتهم هذه المؤسسات ليكونوا قادةً للمستقبل، وهيّأت لهم الأســـباب، ومهدّت لهم الطـــرق لتولّي زمام الأمور عند رحيل الاســـتعمار؛ في الوقت الذي كان المســـلمون يتحفظون أشـــدّ التّحفظ من إلحاق أبنائهم بهذه المؤسّســـات خشية وقوعهم فريســـة سائغة للتنصير، ويســـعون في المقابل لترســـيخ الكتاتيب وتعزيز دورها في أوساطهم لنشر الدّعوة وتعاليم الدّين الإسلامي الحنيف.

وقد أثبت التّاريخ أنّ هذا الهاجس كان له ما يســـوّغه؛ إذ تنصّر معظم أبناء المسلمين الذين التحقوا بهذه المدارس لسببٍ أو آخر.

ويُضـــاف إلى هـــذا الســـبب، المتمثل في ضعف التكوين العلميّ في وسط المسلمين فجر الاســـتقلال، الدّور الدينيّ والسياسيّ للكنيسة في توجيه السياسة الوطنية ولا يزال؛ بينما ظلّ التردّد في المشـــاركة في العملية السّياسية من

(١) البرنامج الانتخابي للرئيس روك كابوري.

(٢) Recensement General de la population et de l'habitation (RGPH) de 2006; Analyses des résultats définitifs, thème 2 (état et structure de la population). P : 93.

(٣) http://www.oic-oci.org/oicv2/states

عدمها سـيّدَ الموقف عند المسلمين؛ لأسبابٍ كثيـرةٍ؛ منها: الاعتقـاد الرّائج بأنّ السّياسـة والدّيـن لا يتلاءمان؛ لقـذارة الأوّلى وحقارتها، وأنّ في الابتعـاد عنها نجاة بالدين من الطّمس والتّمييع.

وهذا الموقف من السياسة جعل المسلمين يولون اهتمامهم بالتّعليـم الدّيني غير مكترثين بالمجالات العلمية الأخـرى، كالإدارة والقيادة والمصرفيـة والسياسـة والصّحافة والطب... إلخ؛ فاسـتغلّ غيرهم هذه الثغرة للسيطرة على أجهزة الدّولة مع قلّتهم.

وقد عملـت جامعات الوطـن العربيّ على تكريس هذا الموقف، حين كانت تحصر الطلاب الوافدين من إفريقيا - بحسـن نية؛ مع شـيءٍ من الضّعف فـي التّقدير - فـي التّخصّصات الشّرعية والأدبيّة؛ فظلّ خريجو هذه الجامعات من أبناء بوركينافاسـو بعيدين عن مواقع النّفوذ السياسيّ وصناعة القرار.

أمّا عـن تبعيـات تحكّم المسـيحيّين في الرّئاسـة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ فمنها: فقدان الهوية، وتمكين حركـة التّنصير الدّولي بتذليل كلّ الصّعاب أمامهـا تحت غطاء العمل الخيري والإغاثـي، وتكريس العلمانية بالصّبغة الفرنسـية في مؤسسات الدّولة، فأصبح النّشء يتشرّبون سـموم هذه العلمانية في سنٍّ مبكّرةٍ في المدارس الحكومية والأهلية غير الإسلاميّة، حيث يُجرّد المسـلم من هويته وثقافته؛ فيصبح اسـماً بلا مسـمّى إلا مَن رحم ربي؛ بالإضافة إلى التّهميش المتعمّد للتّعليم العربيّ الإسلاميّ ومخرجاته في ظلّ التّشـتّت المَقيت الذي فرّق هذه المدارس فـي المناهجَ والشـهاداتٍ، مع غياب الإرادة القوية، فيما يبدو، لتنسيق الجهود مـن أجل تجاوز العقبـات والقضاء على تبعات التّهميش.

ومـع صعود نصرانيٍّ إلى سـدّة الحكم من جديد؛ لا يُرجى أن يكون هناك بصيصُ أملٍ في أن تعمل الحكومة على قلب هذه الحقائق وتغيير الواقع لصالح المسـلمين، فالأمل الّذي أصبح حلماً يراود المسـلمين لن يكون سـهل المنال؛ نظراً لتجـذّر العلمانية في عمق الدّولة، وتحكّم القوّة المستعمِرة في مفاصلها عن بُعد.

لكن أقصـى ما يؤمّله البوركينيون يتمثّل في الطموحات المشتركة بين أطياف المجتمع، وهي المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى أنهم ينتظرون من الحكومـة المرتقبة مواصلة الـدرب في العمل علـى تعزيز حرية التّدين لهـم، كما يأملون ألا تلجـأ الحكومة إلى التضييـق عليهم في بعض الأمور تحت ذريعة محاربة الإرهاب والعنف؛ كما هو التوجّه حاليّاً في بعض دول القارة، أو بدعوى تكريس العلمانية.

وتجدر الإشـارة في هذا الصـدد إلى أنّه يتحتّم على مسـلمي بوركينافاسـو في الوقت الرّاهن: السّـعي الجادّ لإعادة ترتيب البيت من الدّاخل، وتنسـيق الجهود لرسم خططٍ محكمة متوسطة المدى وبعيدة المدى، لإثبات وجودهم في جميع المستويات والأصعدة بتحقيق التوازنِ السياسـيّ، أوّلاً[1] بالوصول إلى مراكز صناعة القـرار والتأثير؛ ثـم محاولة قلـب المعادلة لمصلحتهم.

ومن أهمّ الوسـائل إلى ذلك: العمل الدؤوب علـى توعيـة المسـلمين، عوامّهـم وأعيانهم ومثقفيهـم، عبر كلّ وسـائل الإعلام والتواصل المتاحة، على ضرورة مشـاركة المسـلمين في تولي المسؤوليات في أجهزة الدولة ومؤسساتها، بالمشـاركة المكثّفة والمسؤولة في الانتخابات

(١) للوقوف على ما يقترحه الباحث باري صديقي في هذا الجانب، ينظر: http://africansmajma.com/20

الرّئاسية والبرلمانية والبلدية؛ والاعتناء بالتكوين العلميّ والمهنيّ الرّصين، وتفعيل دور المؤسسات والجمعيات الإسلامية، وفي مقدّمتها رابطة الجمعيات الإسلامية التي ينبغي أن يكون لها دور المخطّط والموجّه والمراقب.

فالمتابع للمشهد السياسيّ البوركينيّ يلاحظ تقاعس المسلمين وانكماشهم عن الإسهام في تشكيل هذا المشهد، أو التأثير فيه على الأقلّ، فظلّ السّياسيون يستغلّون أصواتهم في تحقيق مآربهم من دون مردودٍ ملموسٍ ينصبّ في المصلحة العامّة.

ومن صور هذا الاستغلال: تواطؤ بعض القيادات الإسلامية مع الرّئيس المخلوع، في سعيه لتعديل المادة ٣٧ من الدّستور، بصورةٍ مخزية للغاية.

كما أنّ دور المسلمين في توجيه الحياة السياسية في المرحلة الانتقالية لم يختلف كثيراً عمّا كان عليه الوضع سابقاً؛ على الرّغم من حساسية المرحلة وأهمّيتها.

والعويل على سلبيات الماضي لا يجدي نفعاً ولا يدفع ضرّاً إن لم تُستخلص منها دروس مهمّة، وعليه؛ فإنّ الواجب على مسلمي بوركينافاسو في المرحلة الرّاهنة: الشروع فوراً في تنسيق الجهود، ورسم الخطط للمرحلة القادمة؛ لكي ينعكس الوزن الديموغرافي والاقتصادي للمسلمين على كلّ عملية سياسية قادمة في البلد.

ولعلّ تصاعد الوعي السياسي في وسط الشباب المسلم بالبلد يكون كفيلاً بالتّأثير في المعادلة السياسية، وما الندوة التي نّظمها الشباب المسلم قبيل الانتخابات – وإن جاءت متأخرة بعض الشيء – لنشر الوعي السياسي في صفوف المسلمين إلا بادرة طيبة تبشّر بمستقبلٍ مشرقٍ وواعد، كما يمكن اعتبار ترشيح بعض خريجي الجامعات الإسلاميّة والعربيّة للانتخابات البرلمانية نقطة انطلاق نحو المشاركة السياسية الواعية، التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الثوابت والمبادئ الدّينية.

والله الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل ■

دور جمعية العون المباشر في التعليم العالي: كينيا وزنجبار نموذجان

أ.د. يونس عبدلى موسى يحيى
أستاذ الفقه وأصوله المشارك، والباحث في شؤون شرق إفريقيا، عضو اتحاد علماء إفريقيا

لجنة مسلمي إفريقيا هي جمعية تعليمية دعوية خيرية، تتخذ من الكويت مقرّاً لها، وتتبع أسلوباً جديداً في عملها، فهي تمدُ يد العون إلى الشعوب الإفريقية التي تعاني ويلات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وهو ما يدفع الآلاف من الإفريقيين إلى اعتناق الإسلام.

أسّس لجنة مسلمي إفريقيا الدكتور عبد الرحمن السميط[1] عام ١٩٨١م بوصفها مؤسسة تطوعية غير حكومية، تهتم بالتنمية في الأماكن الأكثر احتياجاً في إفريقيا، ومن أكبر اهتماماتها: التعليم بكلّ أنواعه باعتباره وسيلة أساسية لتغيير الوضع المعيشي الذي تعيشه الشعوب الإفريقية، رافعة شعار: «التعليم حقٌّ مشروعٌ لكلّ طفل في إفريقيا»، وبذلك استطاعت فتح مائتي مدرسة عصرية نموذجية ابتدائية وثانوية في إفريقيا، وعشرات المدارس القرآنية[2]، والتي آتت أكلها بإذن ربّها ثم بفضل جهودها المُحكمة.

كما أنها تتصدى للحملات التنصيرية مستفيدة من الأساليب والوسائل التي استخدمتها المؤسسات التنصيرية في محاربة العقيدة، والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الوسائل المختلفة، وتُقدّم عشرات المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في التخصّصات العلمية النادرة.

(١) عبدالرحمن بن حمود السميط: من مواليد ١٥ أكتوبر١٩٤٧م، داعية كويتي، ومؤسس لجنة مسلمي إفريقيا – سابقاً –، ورئيس مجلس إدارتها إلى عام ٢٠٠٩م.
تعليمه: درس الابتدائية والثانوية في الكويت، ثم ابتعث في يوليو عام ١٩٧٢م إلى جامعة بغداد للحصول على بكالوريوس الطب والجراحة، ثم حصل على دبلوم أمراض المناطق الحارة في أبريل ١٩٧٤م، من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة، ثم الماجستير في كندا في جامعة ماكجل بمجال الجهاز الهضمي والأمراض الباطنية.
آثاره الدعوية: بفضل الله وتوفيقه أسلم على يديه أكثر من ٧ ملايين شخص في إفريقيا، بعد أن قضى أكثر من ٢٥ سنة ينشر الإسلام فيها، ويقدم الدواء والتعليم والمشرب فيها.
وفاته: انتقل إلى مولاه مساء ليلة الجمعة ٩ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٢٩ أغسطس ٢٠١٣م، ودُفن صباح يوم الجمعة.

(٢) ورشة عمل أقامها رئيس مجلس إدارة اللجنة ورئيس مجلس أمناء جامعتي الأمّة في كينيا وزنجبار العالمية، وذلك يوم السبت ٥/١/ ٢٠١٣م.

هدف البحث:

وهذا البحث الموجز يُسلّط الضوء على دور اللجنة في التعليم العالي الذي تعدّ تكلفتُه باهظة، وقد زاحمت لجنة مسلمي إفريقيا الكنائس العالمية التي انفردت في هذا المجال الحيويّ ردحاً من الزمان، ففتحت اللجنة – مستعينة بالله – ثلاث كليات في نهاية القرن المنصرم، فجعلتُ اثنتَين منهما نموذجين: إحداهما في كينيا، والثانية في زنجبار، وقد حملني على كتابة هذا البحث: التقدير والاعتراف بالفضل لذلك الداعية الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى، وهذا قليلٌ من كثيرٍ للوفاء بحقه.

علّل الداعية السميط – تغمّده الله برحمته – حين افتتاحه لهاتَين الكليتَين قائلاً: «إنّ نسبة الطلاب المسلمين في جامعات بلادهم ضئيلة، حتى ولو كانوا يشكّلون ٤٠٪ أو ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان، لا تتعدي في أحسن الأحوال ٥٪ من مجموع أعداد الطلبة في الجامعة»[3].

استطاعت اللجنة إدخال نور العلم إلى أكثر من خمسة آلاف بيت، أضف إلى ذلك أنّ خمسة آلاف استطاعوا دعم أسرهم وشعوبهم بعد تخرجهم، وسيظهر ذلك في رحلتنا في هذا البحث الذي يكشف دور اللجنة في هذا المضمار الحيوي.

والواقع أنّ هذه النشأة والتأسيس لم يأت من فراغ، وإنما جاء نتيجة طبيعية وتتويجاً واستجابة للحراك العلمي الكبير الذي ظلّ ينتظم في القارة الإفريقية خلال قرنٍ من الزمان، دخلت فيه الحقبة الاستعمارية بوصفها مرحلة مهمّة.

(٣) كلية التربية في زنجبار، التقرير السنوي الأول ١٩٩٩-٢٠٠٠م، كلمة رئيس المجلس الأعلى، ص ١.

زنجبار.. الموقع والمساحة واللغة والاستقلال:

مفهوم زنجبار: اسمٌ يُطلق على مجموعة جزر واقعة بالمحيط الهندي تابعة لتنزانيا في شرق إفريقيا، وتبعُد عن الساحل المسمّى تنجانيقا Tanganyika ٣٥كم، و ١١٨ميلاً عن جنوب ممباسا، إنّ الجزر الرئيسية التي تتشكل منها زنجبار هي: أُنغوجا (Unguja)، وتبلغ مساحتها ١٤٦٤كم، وبيمبا: (Pemba) تبلغ مساحتها ٨٦٤كم، وهناك جزر أخرى يصل تعدادها إلى أكثر من أربعين حزيرة مأهولة وغير مأهولة[١].

عَرف العرب شرق إفريقيا قبل الإسلام عامّة، وزنجبار بصفة خاصّة، وقد اكتُشفت بعض الآثار التي توضح وجود العرب في هذه المنطقة في القرن الرابع الهجري[٢].

الاستقلال: حصلت زنجبار على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٦٣م، وبعد شهر قامت ثورة زنجبار الدموية؛ حيث قُتل الآلاف من العرب، وطُرد آلاف آخرون، وصودرت ممتلكاتهم، وقاد ذلك إلى إعلان عن قيام جمهورية زنجبار وبيمبا اللتين اتحدتا بعدها بفترة قصيرة مع تنجانيقا، والتي كوّنت فيما بعد ما يُسمّى:)تنزانيا الاتحادية)، وإن استمرت زنجبار بوصفها منطقة ذات حكم ذاتي[٣].

اللغة: اللغة السائدة في زنجبار هي اللغة السواحلية، وهي مزيج من لغات إفريقيّة قديمة واللغة العربية، ويقدّر الخبراء اللغويون أنّ ٥٥٪ من ألفاظ اللغة السواحلية من أصلٍ عربي.

عدد السكان: حسب التعداد السكاني الرسمي للعام ٢٠٠٧م بلغ قرابة ٩٠٠،٠٠٠ نسمة، بما فيه الذين يعيشُون في دول المهجر، ويشكّل المسلمون نسبة ٩٨٪، تتكون من أصولٍ عربية وساحلية وهندية وباكستانية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

السواحل	عرب (عمان واليمن)	هنود وباكستان	جزر القمر وأخرى	تنزانيا بار
٨٠٪	١٣٪	٣٪	٢٪	٢٪

ويتركز وجود العرب في الجزيرة الخضراء (بيمبا)، ويوجد في جزيرة أنغوجا عددٌ لا بأس به في حيّ مويرا (mwera).

كان سكانها يتحدثون بالعربية لغة رسمية في العهد العُماني، كما كان أغلب المسلمين غير العرب، وأصبحت السواحلية لغة رسمية بجانب اللغة الإنجليزية التي خلّفها الاحتلال البريطاني.

وصول الإسلام: وصل الإسلام إلى زنجبار عن طريق الهجرات العربية والشِيرازية إلى شرق إفريقيا في النصف الأخير من القرن الأول الهجري، ومن أوائل الهجرات العربية هجرة من قبيلة الأزد في سنة ٩٥هـ، وأكثر العرب المهاجرين إلى هذه الجزيرة هم العُمانيون في زمن سعيد بن سلطان، خُصوصاً قبيلة الحرث[٤]، وبالتحديد في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي؛ حين قام الحجاج بن يوسف الثقفي بمحاولة ضمّ عُمان إلى الدولة الأُموية، وكان يحكمها حينذاك سُليمان وسعيد ابنا عبد الجلندي، وهُما من أعظم سلاطين عمان، وقد امتنعا على الحجاج، فأرسل إلى عُمان جيشاً جراراً لا حول لهما به، فآثرا السلامة، وحملا

(١) عيسى زيدي: (أثر منهج التربية الإسلامية على طلاب المرحلة الثانوية في زنجبار)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية عام ٢٠٠٥م، ص ١٠.

(٢) ناصر حمد: (أداء إدارتي الأوقاف والإفتاء في زنجبار)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية عام ٢٠١١م، ص ٢١.

(٣) راجع المصدرين السابقين.

(٤) Population and social statistics Zanzibar. pg: 10.

ذراريهما، وخرجا ومَن تبعهُما من قومهما، فلحقُوا جميعاً بأرض الزنج في شرق إفريقيا، وقد تكون تلك الأرض هي زنجبار الآن[1].

لجنة مسلمي إفريقيا والتعليم العالي:

اهتمت لجنة مسلمي إفريقيا في بداية عهدها بالجانب الإغاثي وبناء دور العبادات والتعليم الابتدائي والمدارس القرآنية، ثم المدارس الثانوية، وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي فتحت اللجنة ثلاث كليات في التعليم العالي خلال سنتين متتاليتَين: الأولى في كينيا، والثانية في زنجبار، والثالثة في الصومال، ودراستنا ستتركز في كليتَي كينيا وزنجبار.

الكلية الأولى: كلية ثيكا للشريعة والدراسات الإسلامية[2]:

افتتحت الكلية رسميّاً في شهر يوليو عام ١٩٩٧م، وبدأت الدراسة عام ١٩٩٨م.

قامت اللجنة بدراسة ميدانية استكشافية عن مدى حاجة التعليم العالي، وبينت الدراسة ما يأتي:

١ – أنّ عدد الطلاب في المرحلة الثانوية للعام ١٩٩٨م: ١,١٨ مليون طالب؛ ٤٣٪ منهم طالبات.

٢ – تستوعب الجامعات الوطنية سنويّاً: ٣٦,٦١١ طالباً من خريجي الثانوية العليا،

استطاعت اللجنة إدخال نور العلم إلى أكثر من خمسة آلاف بيت، أضف إلى ذلك أنّ خمسة آلاف استطاعوا دعم أسرهم وشعوبهم بعد تخرجهم

وأنّ ٤٢٪ فقط من الطلاب المؤهلين يجدون الفرصة في الجامعات الوطنية، وأنّ أكثر من ٢٠٠ ألف طالب وطالبة يفقدون فرصة الالتحاق بالجامعات الوطنية سنويّاً.

٣ – مجلس القبول الموحّد للجامعات الوطنية يقرّر أنّ الجامعات الوطنية ستستوعب ثلث الطلاب المؤهلين (بدلاً من الربع) في العام الجامعي (٢٠١٢/٢٠١٣م)، وهو ما يؤكد حاجة فتح الجامعات الأهلية، وينتظر الطلاب مدة عامين قبل الالتحاق بالمرحلة الجامعية، فيضيّع الطالب سنتَين دراسيتَين كاملتَين.

كما اهتمت اللجنة بأهداف التعليم العالي المتمثلة في:

– الاهتمام بالتدريب العملي على المهارات، والقدرة على أداء مختلف المهام محليّاً ودوليّاً بكفاءة عالية.

– تكوين قوة بشرية عاملة ومستدامة، يمكن الاعتماد عليها لتحقيق النمو والتنمية الوطنية في مختلف المجالات.

– توفير فرص للنهوض بالتعليم غير الأساسي؛ مع التركيز على المنح الدراسية والبحوث العلمية الجادة.

– ردم الفجوات بين النظرية والممارسة في مختلف التخصصات العلمية والتدريبية.

(١) ويري بعض المؤرخين أنّ جماعة مسلمة وصلت إلى زنجبار في عام ٨٣هـ الموافق ٧٠٢م، انظر تفصيل ذلك: فاطمة السيد الزين: (التاريخ السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية)، أصل الكتاب رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة أم القرى الطبعة الأولى، نادي مكة الثقافي ١٤١٩– ١٩٩٨م، ص (٣٥ – ٤٠).

(٢) مرافق الكلية :من أهم مرافق الكلية: الفصول الدراسية (١٧)، المهاجع السكنية (١٩ غرفة)، المباني الإدارية (٢)، المكتبة، المسجد، المستوصف، دار المؤمنات (وحدة مهنية للسيدات)، مساكن للأساتذة (٥).

- غـــرس ثقافـــة: (الانضبـــاط، والدقـــة، وأخلاقيات العمل) التي تُعدّ ضرورية في العالم الصناعي والتكنولوجي الحديث.

أهـداف افتتـاح اللجنـة كلية ثيـكا يرجع ذلك الآتي[1]:

١ - إيجاد منبرٍ علميٍّ إسلاميٍّ عالٍ قادرٍ على حلّ مشكلات الثقافة الإسلامية في المنطقة.

٢ - تزويـــد المجتمع المســـلم في المنطقة بكوادر قيادية علمية، تســـهم في تطوير مستواه التعليمي والاجتماعي وتحسينه.

٣ - تخريج أكاديميين مســـلمين ذوي ثقافة متوازيـــة، يجمعون ما بين المعرفة الإســـلامية الأصيلة والثقافة العصرية المساعدة.

٤ - المساهمة في الحركة الفكرية والتنموية في البلد؛ بتخريج كوادر مســـلمة تنهض بكفاءة بالدور المنوط بها في بناء المجتمع.

٥ - تقديم الاستشـــارات ودورات التدريب أثناء الخدمة.

٦ - العمل على تعليم اللغة العربية ونشرها.

عدد الجامعات:

عدد الجامعات الوطنيـــة في كينيا (٧)، عدد الجامعات الخاصّة في كينيا (٢٧)، عدد الجامعات الإسلامية في كينيا (١)، وعدد الكليات الإسلامية (٣)، وكلها غير مسجلة رسميًّا لدى التعليم العالي.

وعدد الطـــلاب فـــي الجامعـــات الوطنية: (١٠٠٠٤٣) طالـــب، وفـــي الجامعـــات الخاصة نحو (٥٠٠٠٠) ألف طالب، ونســـبة الطالبات في الجامعـــات الوطنيـــة ٤٠٪، والجامعات الخاصّة ٥٤٪.

ونسبة الطلاب المســـيحيين في الجامعات الوطنية ٩٤٪[2].

افتتاح كلية التربية في زنجبار:

أوضحت الإحصائيات الرسمية لوزارة التعليم بزنجبار عام ١٩٩٨م أنّ عدد المدرّسين في المدارس الحكومية بلغ (٥٣٠٩) مدرسين في جميع المراحل الدراســـية، من بين هؤلاء (٥١) مدرّســـاً يحملون الشهادة الجامعية، و (٩٦٢) مدرّساً يحملون شهادة دبلوم، والبقية - ونسبتهم ٨١٪ - غير مؤهلين؛ أي يحملون شهادات ثانوية وابتدائية[3].

تهـدف اللجنـة من إنشـاء كليـة التربية إلى ما يأتي:

١ - الاهتمـــام بالتدريـــب العملـــي علـــى المهـــارات، والقدرة علـــى أداء مختلف المهام محليّاً ودوليّاً بكفاءة.

٢ - دعم الثقافة الإسلامية والتعليم الديني في المنطقة؛ بإيجاد تعليم جامعيٍّ يلبّي مطالب المؤسسات التعليمية الإسلامية فيها.

٣ - تكوين قوة بشرية عاملة ومستدامة، يمكن الاعتماد عليها لتحقيق النموّ والتنمية الوطنية.

٤ - توفير فـــرصٍ للنهـــوض بالتعليم غير الأساســـي؛ مع التركيز على المنح الدراســـية والبحوث.

٥ - إنشـــاء قاعدة وطنية قوية للبحوث في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنمية الوطنية.

٦ - ردم الفجوات بين النظرية والممارســـة في مختلف التخصصات العلمية والتدريبية.

٧ - غـــرس ثقافـــة: (الانضبـــاط، والدقة، وأخلاقيات العمل) التي تُعدّ ضرورية في العالم الصناعي والتقني الحديث.

أراضـي الجامعتين والوضعية القانونية لهما:

أرض جامعة الأمّة في كينيا: تمتلك الجامعة

(١) تقرير جامعة الأمة عام ٢٠١٢م، ص ٣٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) كلية التربية بزنجبار، التقرير السنوي الأول عام ١٩٩٩م - ٢٠٠٠م، ص ٢.

أرضاً مساحتها قرابة ٣٣٧ فداناً، في ثلاث مناطق مختلفة، ومقرّ الجامعة في كيجادو ١٠٠ فدان أو هكتار (Hectr)، والتي بلغت تكلفتها ٤,٥ ملايين يورو[١].

الوضعية القانوني للكلية: افتتحت الكلية دون الحصول على ترخيص مُسبق من الجهات التعليمية المعنية، وأمَرَ التعليم العالي بإغلاق الكلية لعدم حصولها على الترخيص، وذلك في ٢٢ مارس ٢٠٠٤م، ثم بُذلت جهودٌ مكثفةٌ كُلّلت بالنجاح، وفي ٥ يوليو ٢٠٠٧م حصلت الكلية على الترخيص الشامل لمنح الدرجات الآتية: دبلوم الشريعة الإسلامية، دبلوم في الدراسات الإسلامية، بكالوريوس في الشريعة، بكالوريوس في الدراسات الإسلامية متعاونة مع جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، وهي الجهة الرسمية التي تمنح الدرجات العلمية باعتبارها إحدى كلياتها كلياتها.

تخرّج في الكلية عشرات من الطلاب، وبتخصصاتٍ مختلفة، والجدول الآتي يوضّح عدد المتخرجين من بداية افتتاح الكلية إلى عام ٢٠١٢م[٢].

جدول رقم (١) إحصائية المتخرجين:

العام	شريعة	دراسات	مجموع	ذكور	إناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
٢٠٠٢ ٢٠٠٣	١٦	١٤	٣٠	٣٠	–	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٣ ٢٠٠٤	١٥	٢٠	٣٥	٣٥	–	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٤ ٢٠٠٥	١٥	١٧	٣٢	٣٢	–	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٥ ٢٠٠٦	١٦	١٥	٣١	٢٦	٥	٪٨٣,٩	٪١٦,١
٢٠٠٦ ٢٠٠٧	١٢	١٦	٢٨	٢١	٧	٪٧٥	٪٢٥
٢٠٠٧ ٢٠٠٨	١٥	٢٥	٤٠	٣٠	١٠	٪ ٧٥	٪ ٢٥
٢٠٠٨ ٢٠٠٩	١٢	١٦	٢٨	٢٠	٨	٪٧١,٤	٪٢٨,٦
٢٠٠٩ ٢٠١٠	١٤	١٦	٣٠	٢٤	٦	٪٨٠	٪٢٠
٢٠١٠ ٢٠١١	٨	١٢	٢٠	١٦	٤	٪٨٠	٪ ٢٠
٢٠١١ ٢٠١٢	١٧	٣٠	٤٧	٣٠	١٧	٪٦٣,٩	٪ ٣٦,١
المجموع	١٤٠	١٨١	٣٢١	٢٦٥	٥٧	٪٨٢,٣	٪١٧,٧

(١) تفصيل ذلك: مدينة ثيكا (١٣ فداناً)، مقر جامعة الأمة: مدينة كجيادو (١٠٠ فدان)، قطعة أرض في مدينة كينا (١٢٤ فدانا)، ومنطقة تانا ريفا (١٠٠ فدان).

(٢) الدفعة الأولى ٢٠٠٣م غير أنّ حفل التخريج أُقيم لجميع الدفعات عام ٢٠٠٧م، بعد أن حصلت الكلية على الترخيص الرسمي من التعليم العالي، وكان ضيف الشرف نائب الرئيس (كالونزومسيوكا) في مقر الكلية.

من أهداف افتتاح اللجنة لكلية ثيكا: إيجاد منبرٍ علميٍّ إسلاميٍّ عالٍ قادرٍ على حلّ مشكلات الثقافة الإسلامية في المنطقة

خريجو الكلية والدراسات العليا:

حصل عددٌ من خريجي الكلية على الدراسات العليا، والجدول الآتي يوضح عددهم والتخصصات:

عدد خريجي الكلية في الدراسات العليا وتخصصاتهم

المستوى	العدد	الحاصلون	المقيدون	اللغة	الشريعة	الدراسات الإسلامية	الكوارث درء
الماجستير	٣٤	١٧	١٧	٤	٣	٩	١
الدكتوراه	٤	٠	٤	٢	١	١	٠
دبلوم عال في التربية	١٠	١٠	–	–	–	–	–

فرص العمل لخريجي الكلية:

لا يكاد الخريجون يفقدون العمل في كينيا، وقد دلّت التحريات التي قامت بها الكلية على أنه لا يوجد أحدٌ من خريجيها تقريباً يبقى عاطلاً عن العمل، أما نوعية الأعمال التي يمارسونها فمعظمها في المجالات الآتية:

- التدريس في القطاع التعليميّ الخاصّ والعامّ.
- القوات المسلحة، وشرطة المساجين.
- البنوك والمصارف التجارية.

ضباط شرطة المساجين	مديرون	قضاة	ضباط في الجيش	رجال الأعمال	محاضرون ومدرسون	مسؤولون إداريون
٤٠	٥	٢٠	٨	٥	٢٥٠	٢٥

وضباط الجيش والشرطة يقومون بالعمل في قسم التوجيه، حيث تسمح الحكومة الكينية بذلك.

ومعنى ذلك أنّ خريجي الكلية موظفون ١٤,٩٪، حيث بلغ عدد المتخرجين ٣٢١ طالباً وطالبة، ونسبة القضاة ٦,٢٪، وضباط الجيش ٢,٨٪، والإداريون ٧,٨٪، والمحاضرون والمدرسون ٧٧,٨٪، ورجال الأعمال ١,٥٪.

جدول رقم (٢) إحصائية الطلاب المقيدين بالكلية[١]:

المسابقات	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث	المجموع
تمهيدي عربي	٩٢	٤٠	١٣٢	٦٩,٧٪	٣٠,٣٪	١٠٠٪
تمهيدي انجليزي	٢٩	٤٠	٦٩	٤٢,١٪	٥٧,٩٪	»
الحاسوب	١٥	١٤	٢٩	٥١,٣٪	٤٨,٧٪	»
دبلوم دراسات	٥	١	٦	٨٣,٤٪	١٦,٦٪	»
السنة الأولى	٤٦	١٦	٦٢	٧٤,٢٪	٢٥,٨٪	»
السنة الثانية	٢٦	١٣	٣٩	٦٦,٦٦٪	٣٣,٣٪	»
السنة الثالثة شريعة	٦	١	٧	٨٥,٧٪	١٤,٣٪	»
السنة الثالثة دراسات	١٤	١٢	٢٦	٥٣,٨٤٪	٤٦,١٥٪	»
السنة الرابعة شريعة	٩	٠	٩	١٠٠٪	لا توجد	»
السنة الرابعة دراسات	٢٨	٧	٣٥	٨٠٪	٢٠٪	»
المجموع	٢٧٠	١٤٤	٤١٤	٦٥,٢٪	٣٤,٨٪	١٠٠٪

وبعد هذا؛ سعت اللجنة إلى تحويل الكلية إلى جامعة، ووافقت وزارة التعليم العالي على تسجيلها باسم: (جامعة الأمّة)، وذلك يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٧/٢٣م بمقر وزارة التعليم والبحث العلمي، في حفلٍ رسميٍّ، حضره عددٌ كبيرٌ من المسؤولين[٢].

وتتكون الجامعة من أربع كليات:

- الشريعة والقانون.
- أصول الدين.
- إدارة الأعمال.
- علوم الحاسوب.

ويرى الباحث إضافة كلية التربية، وهي في غاية الأهمية، فالمسلمون في كينيا بأمسّ الحاجة إليها حسب متابعتي بالسلك التعليمي في شرق إفريقيا، وبخاصة كينيا، حيث يلتحق أكثر الطلاب المسلمين بالجامعة الإسلامية

(١) تقرير جامعة الأمة لسنة ٢٠١٢ - ٢٠١٣م، ص ٢٠.

(٢) مرافق الجامعة في كجيادوا: سبع وحدات، يتكون كلٌّ منها من خمسة طوابق، ومسجد من طابقين، ثم تليها المرحلة الثانية والثالثة.

في أوغندا التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة كمبالا العالمية، وتقدّر نسبة الكينيين فيها بـ ٥٥٪، وخصوصاً في كلية التربية.

الكلية الثانية: كلية التربية في زنجبار:

افتتحها رسميّاً رئيس زنجبار الدكتور سلمين عمور ٢٥ نوفمبر عام ١٩٩٩م، وأشرف على هذا المشروع مكتب اللجنة بالدمام بالمملكة العربية السعودية إلى عام ٢٠٠٦م.

وبدأت بقسمَي الدراسات الإسلامية واللغة العربية، ثم أُضيف إليها عددٌ من الأقسام، مثل التاريخ والعلوم، وهي تابعة أكاديميّاً لجامعة إفريقيا العالمية – بالخرطوم، وحصلت على الترخيص في ١٩٩٨/١٢/٢٢م؛ حسب شهادة التسجيل برقم HEAC.CR NO ;٠٠٧.

وتمنح جامعة إفريقيا العالمية الدرجات العلمية الآتية:

- البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع التربية.
- البكالوريوس في اللغة العربية مع التربية.
- البكالوريوس في الجغرافيا مع التربية.
- البكالوريوس في التاريخ مع التربية.
- البكالوريوس في الرياضيات مع التربية.
- البكالوريوس في الأحياء والكيمياء مع التربية.
- البكالوريوس في الأحياء والجغرافيا مع التربية.
- البكالوريوس في الدراسات الإسلامية واللغة العربية مع التربية.
- البكالوريوس في اللغة السواحلية والإنجليزية مع التربية.
- البكالوريوس في اللغة السواحلية والعربية مع التربية.

مقر الكلية ومساحة أرضها:

مساحة الكلية الحالية تبلغ ٢٢ فداناً أو هيكتر (Hectr)، وتبعُد عن المدينة ٨ كم تقريباً[١].

تخرج فيها عشرات من الطلاب، وفي تخصّصات مختلفة، والجدول الآتي يبيّن ذلك:

جدول رقم (١) إحصائية المتخرجين[٢]:

العام	دراسات	لغة	تاريخ	جغرافيا	أحياء وكيمياء	فيزياء ورياضيات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث
٢٠٠١ ٢٠٠٠	٢٥ لغة	–	–	–	–	–	٢٥	–	٢٥	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠١ ٢٠٠٢	٤٢ لغة	–	–	–	–	–	٤٢	–	٤٢	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٢ ٢٠٠٣	١٣	١٠	٧	٣	١٥	٥	٥٣	–	٥٣	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٣ ٢٠٠٤	١٠	٧	٥	٥	١٣	١٠	٥٠	–	٥٠	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٤ ٢٠٠٥	١٠	٢٣	٢٠	–	٧	٦	٥٦	–	٥٦	٪١٠٠	٪٠
٢٠٠٥ ٢٠٠٦	٤١	٢٨	٢٥	٢٢	٢١	٣٢	١٠٦	٦٣	١٦٩	٪٦٣	٪٣٧
٢٠٠٦ ٢٠٠٧	٢٢	٢٤	١٦	٢٥	٢٥	٢٦	٨٣	٥٥	١٣٨	٪٦١,١	٪٣٩,٩
٢٠٠٧ ٢٠٠٨	٢٠	٢٤	٣٥	٢٩	١٤	١٦	٥٨	٨٠	١٣٨	٪٤٢	٪٦٨
٢٠٠٨ ٢٠٠٩	٢٨	٢٥	٢٧	٢٠	١٨	١٥	٩١	٤٢	١٣٣	٪٦٨.٤	٪٣١.٥
٢٠٠٩ ٢٠١٠	١٣	١٢	٣٥	٣٦	١٤	١٩	١٠٩	٢٠	١٢٩	٪٨٤,٥	٪١٥,٥
٢٠١٠ ٢٠١١	٤٣	٤٠	٦٢	٤٤	١٣	١٦	١٤١	٧٧	٢٢٨	٪٦٤.٧	٪٣٥,٣
٢٠١١ ٢٠١٢	٥٤	٥٥	٤٦	٣٠	٣٨	١٩	١٥٨	٨٤	٢٤٢	٪٦٥	٪٣٥
المجموع الفرعي	٣٢١	٢٤٨	٢٧٨	٢١٤	١٧٨	١٦٤	٩٧٢	٤٢١			
المجموع الكلي									١٤٠٣	٪٧٠	٪.٣٠

ومن بين المستفيدين عددٌ من الأجانب، بلغ عددهم ١١٢ طالباً، من بينهم ١١ طالبة، وتبلغ نسبة الأجانب من مجموع المتخرجين الكلي ٧,٩٪، ونسبة الذكور ٧,٢٪، و ٩٪ من الإناث.

(١) مرافق الكلية: الفصول الدراسية: أربع وحدات، فيها سبعة وعشرون فصلاً وثمانية قاعات، وستة معامل، وثلاث وحدات للمهاجع، ومبنى إداري من طابقين، ومكتبة فيها ثلاثة طوابق، مبنى المطبعة، والمسجد، والمستوصف، وست وحدات لسكن الأساتذة، وفيها ٢٤ شقة.

(٢) دليل حفل تخريج الدفعة ٢٠٠٥م – ٢٠٠٩م، بتاريخ ١٧ يناير الساعة ١٠ صباحاً، ضيف الشرف رئيس الوزراء الزنجباري. The 12th Graduation for conferment and presentation of degrees, date Sunday 6th (17 January 2013).

وأكثر المستفيدين هم طلاب كينيا، حيث بلغت نسبتهم ٢٦٪ من مجموع الأجانب، ثم مالاوي ٢٥٪، وتليها إثيوبيا ١٨٪، وفي المرتبة الرابعة أوغندا، حيث بلغت نسبتهم ١٦,٩٪، والخامسة الصومال ٧,١٪.

جدول رقم (٢) إحصائية الدراسات العليا[١]:

المستوى	العدد	الحاصلون	المقيدون	اللغة	دراسات	العلوم	السواحلية	تاريخ وجغرافيا
الماجستير	٥٤	٣٤	١٧	٢	٨	١٨	٩	١٣
الدكتوراه	٣	٠	٣	–		–	–	٣
دبلوم عال في التربية	٧	٥	–	–	–		–	–

إنّ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا ١٠,٩٪ من مجموع المتخرجين البالغ عددهم ١٤٣٩ طالباً وطالبة.

توظيف الخريجين:

ضباط في الشرطة	محاضرون	مديرون	مسؤولون إداريون	مدرسون	المجموع
٢	١٧	١٣	١٥	١١٠٠	١١٤٧

بين الكشف أنّ نسبة ٨١,٨٪ يعملون، وكثيرٌ منهم يلتحقون بالكلية، وهم منخرطون في سلك التدريس الحكومي، وأنّ ٧٨,٤٪ منهم مدرّسون.

جدول رقم (٣) إحصائية الطلاب المقيدين بالكلية وتخصصاتهم لعام ٢٠١١/٢٠١٣م[٢]:

العام	الدراسات	لغة عربية	تاريخ	جغرافيا	أحياء وكيمياء	رياضيات فيزياء	لغويات	تمهيد
٢٠١١	٨٧	٧٨	٥٦	٢٥	٢٣	٢٥	٠	٠
٢٠١٢	١٢٠		٦٩	٣٣	٢٣	٢٨	٥٦	–
٢٠١٣	١٨٠	ضمن لغويات	٣٢	٢٢	١٦	٢٥	٥٧٧	١٩٦
المجموع	٣٨٧	٧٨	١٥٨	٨٠	٦٢	٧٨	٥٥٤	١٩٦
المجموع الكلي: ١٥٩٣								

المجموع المذكور في الإحصائية يبيّن أنّ عدد الإناث ٩٧٣ طالبة، وعدد الذكور ٧٠١ طالب، وعليه فإنّ نسبة الإناث ٥٨,٢٪، بينما نسبة الذكور ٤١,٨٪، ونسبة التسجيل لقسم اللغويات مرتفعة في العام الدراسيّ ٢٠١٣م، فقد بلغت ٦٦٪ من مجموع طلاب الملتحقين بالكلية.

ستتكون الجامعة من الكليات الآتية:

- كلية التربية.
- كلية العلوم والتقانة.
- كلية الآداب.

موازنة بين الكليتين:

إنّ مجموع المتخرجين في الكليتَين في السنوات الماضية ١٧٢٤ طالباً وطالبة، وتصل نسبة المتخرجين في كلية ثيكا (جامعة الأمّة) ١٨,٧٪ من المجموع الكلي، بينما بلغت نسبة كلية التربية في زنجبار ٨٢,٣٪، والسبب في ذلك راجع إلى الآتي:

١) فرصة التعليم الجامعي متوفرة في كينيا أكثر من زنجبار.

٢) توفّر فرصة التخصّصات الشرعية في كينيا، حيث يوجد ثلاث كليات أخرى، الأولى أُفتتحت عام ١٩٩٥م، بينما لم في تكن زنجبار أي جامعة أو كلية قبل هذه الكلية.

٣) كلية زنجبار كلية تربوية متخصّصة.

٤) جامعة الأمّة تمتلك أرضاً واسعة ما يمكّنها من فتح أكثر من عشر كليات علمية

(١) تقرير لجنة مكونة من قبل المجلس الأعلى للكلية (Areport of the higher council fact finding task force 23 September 2010)، ص (٤٥ – ٤٨)، إضافة لمعلوماتي الشخصية كوني أحد المسؤلين.

(٢) استراتيجية مكتب التسجيل تحت (Number of year 2012-2013 1st February 2013).

وأدبية، وأفرع في بقيـــة الأقاليم الكينية، بينما كلية زنجبار لا يُســـمح لهـــا بفتح أكثر من ثلاث كُليات حسب لوائح اتحاد جامعات شرق إفريقيا.

٥) التنوع في التخصّصات في كلية زنجبار، حيث تشمل الجانب الأدبي والعلمي.

٦) كثرة الإقبال على التعليم في كينيا، حيث يقـــدّر عدد الطلاب المســـجلين في الجامعات الكينيـــة العامّة والخاصّة أكثر من أربعمائة ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م، بينمـــا لا يتجاوز عدد الطلاب المســـجلين في الجامعات الزنجباريـــة الثلاث العامّة والخاصّة قرابة ستة آلاف طالب وطالبة تقريباً.

أهم النتائج والتوصيات:

١) أنّ نســـبة حَمَلة درجـــة الدكتوراه قليلة، وتبلغ ١٩٪ من مجموع المحاضرين البالغ عددهم ٨٥ محاضراً من حملة الدكتوراه والماجســـتير والمعيدين، وهذه نسبة قليلة جدّاً.

٢) أنّ نسبة كلّ أســـتاذ من الطلاب تساوي ٤٠ طالبـــاً وطالبة، والمطلوب ٢٥ طالباً على كلّ أستاذ على الأكثر؛ حسب المعايير الدولية.

٣) أنّ قاعات ومراكز البحث شـــبه مفقودة في الكليتَين، وهذا يُقلل نسبة الجودة العالمية.

٤) يجـــب إضافة كلية التربيـــة في جامعة الأمّة، وذلك لحاجة المسلمين الضرورية إليها.

٥) أنّ أمهـــات الكتب المودعـــة في مكتبة الجامعتَيـــن لا ترتقـــي إلى النســـبة المطلوبة أكاديميّاً.

٦) تقديم منحة دراســـية للطلاب الذين لا يستطيعون دفع الرسوم الدراسية في الجامعة، والذين ينحدرون من الأســـر الفقيرة التي تعجز عن دفع أبســـط الرسوم، مثل رســـوم استمارة القبول، والذي لا يتجاوز ١٠ دولارات أمريكية.

٧) تأســـيس معهد للغـــات، وبخاصة اللغة العربيـــة والإنجليزية، حيـــث إنّ بعض الطلاب

مجموع المتخرجين في الكليتَين في السنوات الماضية 1724 طالباً وطالبة

يتخرجون مـــن المدارس العربيـــة ولا يجيدون اللغـــة الإنجليزيـــة، وبعضاً آخـــر تخرجوا في المدارس الإنجليزية؛ فلا يعرفون اللغة العربية، وقليلٌ منهم يجيد اللغتَين.

٨) متابعة الخريجيـــن بعد تخرجهم، ومدى نجاحهم في أعمالهم وتصحيح مسارهم.

٩) مراجعة المنـــح المقدمة من اللجنة إلى مكاتبها وجامعاتها؛ للأسباب الآتية[1]:

أ - عـــدم وجـــود آلية لاعتمـــاد المنح في توزيعها.

ب - توزيـــع المنـــح بصورةٍ عشـــوائيةٍ غير مدروسة.

ج - عدم الاســـتفادة من المنح بشكلٍ جيد، بحيث لم يستفد من المنح المعتمد عليها سوى ٥٦٪ حسب التقرير، اعتمدت اللجنة ٨١١ منحة دراســـية، واستفيد منها ٤١٥ فقط، كانت المنح المقدّمة إلى مكتب كينيا عام ٢٠١٠م ٥٠ منحة، استفيد منها ٢٧ فقط ■

(١) وحدة تطوير التعليم عام ٢٠١٢م الصفحات: (١١، ٢٠، ٢٢).

Role of the Direct Aid Society in Higher Education:

The Cases of Kenya and Zanzibar

Yunus Abdali Moosa Yahya

Associate Professor of Fiqh and Usul Fiqh, Researcher in East African Affairs, and Member of Africa's Ulema Union

This is a study of the charitable *Direct Aid Society* and its role in promoting higher education. It was established in 1981 in Kuwait and involved in humanitarian projects including education, Da'wah and charity. It uses modern methods in its operation and helps poor and needy people of Africa. Since its inception it has established 200 secondary and primary schools plus many Qur'anic schools.

This study highlights the role of this organization in uplifting higher education which has had a significant implication on African societies, especially as education in these societies have been controlled by the Churches for a long time. The organization established the following three universities: *Ummah* in Kenya, *Sumait* in Zanzibar, and *Simid* in Somalia. This study is focused on the two cases of *Sumait* and *Ummah* universities. The objectives of these universities are the following: establishing Islamic educational platform to solve cultural problems in the region; providing societies with efficient leaders and cadres, and producing academicians and legal Judges of high knowledge. More than 3000 students have graduated from these universities between 1999 and 2013. While more than 145 are currently enrolled in postgraduate programmes, 40,000 are enrolled in undergraduate programmes ■

Ali Mazrui and his contributions to the definition of Islam in the West

Ahmed Ali Salem
Associate Professor, Zayed University, UAE
Ph.D. (Political Science), University of Illinois, USA

Ali A. Mazrui died on 12 October 2014 but was survived by a treasure of knowledge. In this paper, I discuss his observations on Muslim-Western relations and American Muslim conditions.

For Mazrui, Islam was a universal religion and civilization. Thus, he attempted to correct many misunderstandings of Islam in the West, and demonstrate its closeness to, and impacts on, the Western civilization: Islam is a monotheist religion like Judaism and Christianity, has preserved and added to the Greco-Roman legacies, preceded Mercantilism and Capitalism in hailing free trade and hard work, and modelled the Western view of a tripartite world in the second half of the twentieth Century. Nevertheless, tension between Muslims and the West prevailed. Mazrui explained it from cultural and political points of views. Culturally, Muslims increasingly feel pressured, or even forced, to abandon their values in order to adopt Western values. He gave examples of cases where Muslims in the West have to choose between Muslim and Western values that are not necessarily harmonious, and examples of cases in which the West betrays its own values, especially when it comes to Islam. From a political point of view, tensions between Muslims and the West have been the result of colonialism, both formal and informal. As an example of the latter, Mazrui referred to the United Nations as a tool of legitimizing the West's "collective empire" since the Second World War.

Although Mazrui appreciated Muslim resistance to Western cultural and political imperialism, he called upon both sides to benefit from each other. On the one hand, he urged Western societies to take advantage of the Islamic teachings that, he believed, can rid them of many moral evils and social crises. On the other hand, he invited Muslim societies to capitalize on Western political experiences in regard to democracy. Muslims in the West are well placed to contribute to this mission, and they should not fail to play this role ■

Transitional Justice Experiments in Africa: The Case of Truth and Reconciliation Commission in Sierra Leone

Fawziya Qasi

Assistant Professor, Department of Political Science and International Relations, Faculty of Law and Political Science, Oran University 2 Mohammad bin Ahmed, Algeria

International criminal justice and truth commissions have been on the rise for two decades. The initial opposition against these two mechanisms, illustrated by the peace-versus-justice debate, is largely over, due to a complementary approach that promotes the application of international trials and truth commissions simultaneously. Consequently, this collaborative model has become - and is likely to evolve to be even more - frequent; yet no agreed framework has emerged to regulate this model, despite several opportunities to develop one, through the experiences in different countries. This study addresses one such experience, namely, transitional justice in Sierra Leone, which embodied the interaction between the institutions of special court and truth commission on the ground.

Key words: Truth and Reconciliation Commission, Special Court, Sierra Leone, Transitional Justice, Criminal Justice ■

African People Role in Peace and Security

Najmuddine Mohammad Abdullah Assanusi
Lecturer, Faculty of Political Sciences and Strategic Studies, Alzaiem Alazhari University, Sudan

This article evaluates the role of people in establishing and strengthening peace and security in their communities and tribes in Africa. Africa is not one social, economic and political entity; rather, it has ethnic, culture and language diversity that impacts African behaviour, traditions and customs in peace and war. Africa has more than five thousand groups and fifty four countries governed in different ways, nationally and locally.

It is very important to focus on the role of people in peace building and security in the continent, and learn from certain models, such as forming a tribal committee to mediate and attribute as in in Nigerian and Ugandan traditions and customs, and holding a mediation conference or assembly to bring two ethnic groups or tribes together, thus leaving room for foreign bodies to help in the process, such as in the case of Darfur. A third model id to establish traditional, local courts, based on traditional and customary laws of the local communities, for dealing with such crimes as killing, stealing, and robbery as well as land issues. The best examples of these traditional tribal courts that helped solve problems and enhanced peace and security in Africa are in Botswana, Nigeria and South Africa.

The article concludes that, first, African communities accept the traditional judiciary systems according to their customs and tribal traditions. In this way, Africans ensure security and avoid wars and conflicts. Second, when state power is absent and plays no role, the role of traditional leaders in local communities is noticeable. Third, the human experience shows the importance and possibility of employing local mechanisms of security and conflicts management, supported by respective state laws and legislative bodies, and strengthened by the judiciary system. Forth, African NGOs play a great role in security and peace building by raising awareness in local communities through workshops and training. They play a special role in early warning of wars and conflicts■

The Case of Democratic Transition in Africa: An Evaluation

Hamdy Abdurrahman
Professor of Political Science, Zayed University, UAE, and Cairo University, Egypt

The African debate on democracy preoccupied African political thought since the end of 1980s. Three trends emerged out of this debated and agreed on the rejection of the one-party style of democracy which is proved an obvious failure. These trends were affected by shifts of globalized intellectual interests, especially the shift from the state as the basic actor to social and economic transformations, based more on a community perspective.

The phenomenon of democratization in Africa is arguably distinguished because it is on the rise, albeit at a procedural level and despite serious challenges. The unfavorable environment for achieving real democratic transformation in many countries is well known, but that should not mean that Africa is a fertile ground for the rule of tyranny.

Since the 1990s, the tracks of democratization and pluralization policies in Africa have been affected by a set of internal, regional and international challenges, such as the commodification, militarization and religionization of politics by African elites, the fragility of state, and the marginalization and impoverishment policies.

Apart from the tendencies of pessimism and optimism associated with the assessment of the democratic transition in Africa, we can say that the political gains in many African countries, such as Ghana, Senegal and Mauritius, by far overweight the achievements in the field of economic and social rights of citizens.

The future of democracy in Africa depends on reformulating a democratic model free of biases towards the western model, and closer and more related to the African cultural context. ■

Role of International and Regional Organizations in Achieving Peace and Security in Africa

Dr. Mohamed Ibrahim Al Hasan
Alzaiem Alazhari University, Sudan

The notion of unity and assembly grew among African nations with the objectives of protecting their newborn independence and creating cooperation among themselves; hence, the idea of African communities and organizations was brought into existence.

The circle of inter-African cooperation expanded slowly through the formation of blocs with the largest possible number of African countries until the Organization of African Unity was established, which fulfilled different roles in instituting the foundations of peace and security in the African continent. Specifically, it headed towards peaceful settlement of disputes that took place in the continent, while respecting state boarders inherited at the time of their independence.

It is argued that, despite relative successes of some international and regional organizations in the field of international peace and security operations in Africa, there are many obstacles that have reduced the effectiveness of their roles and still do at the present time. These obstacles are intertwined, complex and linked to the currently liquid situation of world order, coupled with the emergence of pluralistic polarity, with China and Russia on board along with new non-state actors. All of that contribute to the rising phenomenon of chaos in African countries.

African organizations also suffer from structural and financial problems that reduce their roles in maintaining peace and security operations in Africa.

In spite of successes of regional and international organizations in resolving African conflicts, civil wars and armed conflicts continue to claim the lives of millions of Africans ■

Identity conflict in Africa: The Swing between Tribe and State

Dr. Adam Bemba
Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

The differentiation variables (racial, ethnic, and religious) are considered of the most important variables responsible for the outbreak of civil wars in Africa, although researchers may disagree on whether these variables are direct or secondary reasons in fueling and fanning conflicts.

Some African conflicts are known to have deep historical roots before the imperialist presence in Africa, but colonialism and imperialism utilized those conflicts, making them a political card in the differentiation game, and thus tightened control over people and resources. Unlike before, those conflicts have been ethnic in the postcolonial era.

National integration calls failed undoubtedly because they did not originate from African realities; rather, they were based on the visions of strange imperialists. Integrationist policies produced only passive individuals mentally uprooted from their origins, and hardly followed the Western nationalist model that ideally makes people loyal to state.

To conclude, the dilemma is not ethnic diversity, but the inefficiency of African governments in building states based on political, social and economic infrastructures – states that attract their citizens and include all elements of a modern state that respects freedoms and delivers living means and conditions for the well-being of its citizens. Only then citizens will tend to like and work to protect states, and have a sense of common destiny ■

The Political Sociology of Africa's Fragile State: an African application of a global concept

Elsayed Ali Abofarha

Lecturer of political science, Faculty of Economic Studies and Politial Science, Beni-Suef University, Egypt

"Fragile State" is now a common term in international politics in academia and the media. This complex term describes the political, economic, social and humanitarian fragility of a country.

This study seeks to demonstrate the meaning of this term, its indicators, and the relative weights of those indicators in African countries. It also discusses important international reports dealing with this phenomenon, with an emphasis on the African countries referred to in these reports.

The study concludes that African countries, whether newly emerging such as South Sudan or relatively old such as Sudan and Somalia, top the list of fragile states in international reports. It also finds certain political and military factors as the most important indicators of fragility in African countries. It emphasizes that the fragility of African countries are linked to structural problems, not temporary circumstances ■

Development of Financial Sector and Its Relations to Economic Growth in Africa, with Application on Zambia

Wesam Ismail Anwar Ismail

Planning Researcher, Central Administration for Planning and Following-Up, General Court of Cairo Governorate, Egypt

This study examines the relationship between the financial sector development and economic growth in Africa, with emphasis on evidence from Zambia during the period (19922012-). It begins with a discussion of theoretical and empirical studies on this relationship, then focuses on Zambia, using econometric analysis to estimate the tools and direction of the causal relationship between the financial sector development and economic growth in Zambia since 1992.

The study is arranged into four parts. The first presents the background theory of the studied relationship. The second presents the empirical findings on the evolution of this relationship. The third demonstrates the stages of developing the financial sector in Zambia. The fourth is an application of the autoregressive distributed lag approach (ARDL) to measure the studied relationship in Zambia during the period (19922012-).

The study finds a unique co-integrating relationship among real GDP per capita and financial development. The results suggest that financial development exerts a positive and statistically significant effect on economic growth in the short and long terms. As for the causal relationship, there are uni-directional causal flow from the financial sector development to economic growth, and this result is consistent with hypothesizing the supply as leading the relationship between the financial sector development and economic growth.

In conclusion, a set of recommendations for improving the financial sector role in Zambia's economy are proposed, including the adoption of short-term and long-term policies to ensure the development of financial sector, activation of the role of non-banking financial institutions sector, establishing new financial institutions to increase the provision of credit to the private sector, and enhancing the Lusaka Stock Exchange operations as a source of financing medium and long term investments ■

Shi'ites and Shi'ism in West Africa: The danger and ways to combat them

Muhammad Alameen Sawadghu
Researcher in African Affairs, Burkina Faso

Muslims in West Africa have been Sunni for centuries. But Shi'ites now seek to impose their faith, rituals, jurisprudence, and philosophy on them. This wave of Shi'itization has become an imminent danger to the future security of the region.

More generally, Shi'ism in Africa is now a menace to Islam, national security, and social fabrics. This threat can break the unity, bonds of brotherhood, solidarity, cooperation and love among African Muslim communities. It raises the possibility of confessional and sectarian disputes, and reflects the Persian-Arab conflict among Africans. There are many incident reports emphasizing Iran's efforts to export its principles and stir up Shi'ite groups in several African countries, by using organizations aiming at realizing the Iranian objectives in the continent. Although most African countries are not yet aware of the threat of the Shi'ite sects to regional stability, some have begun campaigning against Shi'ism.

In this article, I address the threats to Africa's future caused by Shi'ites in Africa, and suggest methods and ways for combatting them ■

hypnotized and exploited it in conspired wars from which they benefit.

- Find ways to balance Muslims and non-Muslims in the continent. Achieving a balance that suits the size of Muslim population requires a move toward achieving social, religious and cultural justice, and accepting the others just as they are. This, in turn, requires the activation of the Muslim communities in the continent, and their influential presence in the professional, political, economic educational, cultural and religious arenas. Achieving balance in these areas means achieving justice at various levels, as justice is a prerequisite for stability and lasting peace, and with it we can make good investment of all useful competencies and powers in society.

It is the duty of Muslims and sincere African national leaders to create initiatives and projects that fulfill the balance in the continent. It is neither fair nor acceptable, for example, to find today a significant absence of Muslims in public jobs in Muslim-majority states in Africa. For example, the percentage of Muslims in Chad is 85%, but only 10% in public jobs and administration in 1993, and this percentage dropped in 2015 to 8% due to the role of Church institutions that provides Chad with competencies in all areas, whereas no equivalent role is played by Arab or Islamic specialized institutions!

Culturally, Arab-Islamic culture is absent in state developmental plans and the media as well, despite the fact that that culture was the only written culture in the African continent before the arrival of the Europeans, and the Arabic language was the main language of bureaucracy, correspondence and education in all countries from Cairo to Mozambek (Mozambique).

On the religious level, Islam, the religion of the continent's majority, has been marginalized and criminalized in a fabricated way, except for what the West and their local recruits describe as «African Islam» or « grandparents› Islam ».

In the area of education, 64% of general education and 96% of the private one is controlled by the church[1].

- So, Muslims have to exert intensive special efforts to unite through constructing an intra-Islamic dialogue to prevent the transfer of the battles inside the Muslim house itself. This enables Muslims to stand in the face of destructive parties and violent groups, and reducing their exploitation and using them against each other.

- The establishment and support of specialized research centers, in order to enter the field through researchers specialized in political, economic and security issues and in the different destructive and terrorist parties.

- It is important for the people of the continent to assess the level of their association to the old colonizers and their sons, their impact at the present time, what the continent and its people reaped from this link of dependency, and the conditions of their national, cultural and linguistic identity and uniqueness as a nation with mission, history and civilization.

- The development of fair and equitable rules in dealing with Islam and its people, distancing from Islam-distorting campaigns, and refraining from planting intimidation of Islam in the hearts of non-Muslims Africans. This current policy does not bring peace or stability to the continent; and the project of Africa-as-an-economic-hub will not work under the existence of an illusionary fear of Islam and its people.

- Expanding the scope of contact and dialogue with all elements of the African societies in a way that includes all sects and affiliations, through their representatives. Dialogue will guarantee filling gaps, and eliminating the attempts of conflict and division in the African countries.

Finally, the greatest burden in achieving peace, stability and prosperity is on the shoulders of the continent's children, who are able to do so, God willing.

---

(1) LA NOUVELL EVANGELISATION EN AFRIQUO: TCHIREGORAIL, p.181.

Africa and the Lost Peace!

Is Africa destined to be the continent of conflicts, poverty and underdevelopment, and to top the list of fragile states?! In fact, the realities do not say so. What the continent suffers from is man-made: internal weakness and inability, and external cunning and dominance.

This continent witnesses wars and conflicts between its children due to external hands that endorsed in the past, and still contribute till today to, destabilizing peace in Africa for their own interests. This continent has the elements of power and progress, peace and development, whereas there is a will and a leadership to improve its investment.

In terms of human potentials, the continent has a population of one billion people, and sub-Saharan Africa has the highest proportion of youth (20.2%) in the age of 15 to 24, compared to other neighboring areas.

One of the foundations of peace and stability in the continent is its great natural wealth. A study by two companies, "Africa Investor" and "Africa Group for Investment Research" revealed that Africa has potential wealth not previously considered in such sectors as agriculture, tourism and water, estimated at $1.7 trillion. The study also estimated that Africa has an extractable reserve of crude oil and gas, coal, uranium, worth between $13 trillion and 14.5 trillion.

The International Monetary Fund reports say that, in minerals-rich states, minerals constitute more than a quarter of export value. In the Sub-Sahara African countries, they constitute up to 66% of that value.

Africa also has 75% of fresh water, and 72% of arable lands, and overlooks important waterways in the world.[1] For these reasons, Africa is nicknamed «The Future Continent», and «The Hub of Global Economy». These titles are totally justified.

But can Africa be the future continent and the economic hub of the world in the presence of war, ignorance, diseases, and neglect of the majority of its population by keeping them away from the political, economic, educational and cultural life, and pressuring them religiously?!

Peace in Africa is not impossible to achieve if there is some objective conditions. Among the most important ones are the following:

- People of the continent must know that their freedom, rise and safety are in their own hands, and that the outside world wants them and their countries to be destroyed by religious, sectarian, ethnic and tribal conflicts, in order to distract them from developing their countries.

- Work toward the return of six hundred million Sunni Muslims to the origins of the correct Islam (the Book of God, The Almighty, and the Sunnah of the Prophet, peace be upon him). This return is the only means by which Muslims can get rid of bad customs and traditions and the confusion between real Islam and pre-Islamic African paganism that increases ignorance, disrupts the mental and physical human energies, kills positive development factors, and drench African Muslims in a sea of Sufi and esoteric movements, and sectarianism that instigates hatred, discord, strife and wars of all kinds. Through these factors, the majority of Africa›s population is under the influence of external powers, which

(1) UNDP in Africa, Report no. 1016, 2014
http://answersafrica.com/oil-producing- -
countries-africa.html
http://www.investopedia.com/articles/ -
investing/101515/biggest-oil-producers-africa.asp
16/2/http://www.youm7.com/story/2014 -
http://www.gettyimages.ae/detail/news-photo/ -
boy-pokes-his-head-through-a-gate-where-
food-is-being-news-photo/108096898

قراءات إفريقية
مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المركز الإعلامي للعمل

مجلة قراءات إفريقية

مصر وإفريقيا :
سعر البيع : 1.5 دولار
اشتراكات : الأفراد 10 دولار المؤسسات : 20 دولار
السعودية والخليج:
سعر البيع : 15 ريال
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال
أوروبا وأمريكا :
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال

صدر حديثاً

مجلة قراءات إفريقية
المملكة العربية السعودية . الرياض . حي الملك فهد . ١١٦٣٣ ص.ب : ٩١٠٥٩
+966502210920 : +966114942900 : +966114944949